



F  
O  
33  
L









اللائحة السعيدية

لائحة الاطيان الصادر عليها امر الاعقاد من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤  
ذى الحجة سنة ٧٤٠ وصار رفع البنود الملغاة منها والبنود الباقية هي اللائحة  
المقدمة

بما أنه صدرت الارادة السنية لمجلس الاحكام بترتيب لائحة لفصل مشا كل  
الاطيان بحيث لا يجادها لمضى ما يكون سبق نشره فيما يتعلق بذلك من الاوامر  
واللوائح والمنشورات ويصير الاتباع والعمل بموجب هذه وقد كان المجلس  
أجرى اعمال اللائحة المرقومة وبعد أن عرضت للاعتاب السنية وأعيدت  
لنقد درؤيتها أيضا بالمجلس الخصوصي وقد نظرت وبعد اثبات ما لم علاوته  
ومحو ما لم محو بها وعرضها صار استنباط لائحة منها بمعرفة المعية مع  
ما لاحظ علاوته عليها ومحو منها بمحور من استحضار المعية من حضرات  
مديرى محورى وصدرت الارادة السنية للداخلية رقم غاية ل سنة ١٢٧٤  
تشير بعبطوقها السامى عن حصول رؤية ذلك بالداخلية بحضور اثنين من  
مديرى الوجهة القبلى وآخرين من مديرى الوجهة البحرى واذا الا حشئ  
بجلاف الوارد باللائحة التى علمت بالمعية نصير المكاملة عنه بما يقتضى حتى  
يستقر الامر على ما يرى استحسنه فبمقتضى الارادة السنية المشار اليها قد  
حضر من حضر من حضرات المديرين وبحضور حضرات ارباب المجلس  
الخصوصى صارت تلاوة ما ذكر وجرى المداولة فيما لم استحسن محو  
أو اثباته على حسب ما تراه واستقر عليه الحال وقد علمت عنه هذه اللائحة  
كما هو آت ذكره أدناه

### البند الاول

بما أنه من المقررى اصول الشريعة ان الاراضى الخارجية الميرية لا يجرى  
فيها الميراث بحيث لومات شخص من اربابها عن ورثته لا تعطى لآخر من ورثته  
بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجه لمن شاء لكن متى كان للميت  
ورثته شرعية فمراعاة لتعيشهم وعدم اخراجهم من انتفاعهم يكونون أحق  
وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضى أن الاطيان التى يتوفى اربابها عنها يصير  
توجيهها الى ورثتهم الشرعيين ذكورا كانوا أو إناثا بحيث يكون أخذهم  
لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركة المتوفى لكن بشرط أن يكونوا

مقتدر بن على زراعتها وتاديبه خراجها ولو بواسطه الوكلاء أو الاوصياء الذين  
يصير تصديقهم عليهم معرفة القاضى عن يد الحكومة وأمان يتوفى ولم يسترك  
ورثته ذرية ولا أقارب فبايتر كه من الطين بصير محلولاً بالجهة بيت المال  
البند الثانى

من كون أنه قد يوجد جدد بالتواشى أشخاص من ذوى العائلات فمن يتوفى منهم  
ويترك أولاداً أو أقارب وجعهم مقيمون فى عبشة واحدة ومجرون زراعة  
الاطيان سوية والقائم بتكليف الاطيان أرشدهم فمثل هؤلاء مادام زمام  
الطين يكون قلماً واحداً على جهة نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد  
منهم بدون بيان حصه كل شخص على حدتها فلاجل بيان حقوقهم تعمل لهم  
قائمة تقسم بمعرفة كبير العائلة بالاسماء والمقادير التى تخص كل منهم كورا  
كانوا أو أبنائاً أو يكون ذلك بحضورهم جميعاً وبحضور مشايخ الناحية أيضاً  
وبعد روية تلك القائمة بالحكمة الشرعية وإقرارهم بعبئة ما فيها وتحرير  
الاشهاد الشرعى عليهم بذلك بعد الاعتراف وتسجيلها بالحكمة الشرعية  
وبالمديرية أيضاً والشرح عليها من المديرية بالاعتماد تحت يد الارشد  
المكلف عليه الطين ولا يعتبر فى ذلك المدة وضع يد الارشد على الطين وتكليفه  
باسمه فى هذا الباب عن المدة التى مضت سواء كانت المدة كثيرة أو قليلة بل  
يكون اعتبار مدة وضع اليد فى هذا الباب هو على مايجرى تقسيمه من الآن  
أما إذا كان بحسب الاجل المحتوم فتحصل وفاة الارشد المكلف عليه الطين  
أو أحد العائلة فحصة المتوفى المخصصة له فى الطين يجرى فيها مقتضى البند  
الاول وباقى الحصص تكون باقية لاربابهم ويجرون زراعتها بواسطه أرشدهم  
الذى يقدمونه لذلك بحسب رضاهم لاجل عارية العائلة بدون تفرق إذ  
مادامت العائلة توجد فيها الارشد الذى يقوم بفرايض الزراعة وفتح البيت  
لا يحصل تفرقهم ولا خراب البيت مادام جميع العائلة متراضين بذلك وأما إذا  
تأخر الارشد عن اعمال القسمة للعائلة فالعائلة ملزومون بالتشكى فى حقه  
وبحصول التشكى من أحد العائلة يترب الجزاء على ذلك الارشد وإذا لم يحصل  
تشكى من العائلة وصارت الكفيلة معلومة للمديرية بواسطه حصول التشكى  
من غيرهم فحاجز البحث بالدقة من المديرية يترب الجزاء كالتأويل على

الارشاد وعلى العائلة البالغين الراشدين في مقابلة سكوتهم على تأخر الارشاد  
عماد كروا أما الغير الراشدين شرعاً منهم فلا يترتب عليهم جزاء وبعد ترتيب  
الجزاء السالف ذكره يصير اعمال القسمة فاذامات الارشاد قبل القسمة فيترتب  
من العائلة من يليق بدله للارشادية برضا الجميع وباطلاع المديرية وبوقته  
تجري القسمة كما ذكر وهذا بخلاف ما اذا كان الارشاد وخلافه من العائلة  
اكتسب طيناً من جهة أخرى ويريد اخراجه عن القسمة فهذا لا يدخل في  
القسمة بل انه بعد التحقيق والشئوت متى انضح انه خارج عن الاكتساب  
الروكي فلا يدخل في القسم بل يكون خاصاً به

تنبيه

التكليف يكون على الاكبر بمقتضى قرار النواب الصادر في سنة ٨٥

## البند الثالث

انه موجود في الحكومة المصرية نساء مريمات من الاله الى ابائهم اطيان  
ومكلفة عليهم بحسب الجارى وهن قائمات بتأدية الخراج فكذا مثل هؤلاء  
يجرى في حقهن حكم هذه اللائحة

## البند الرابع

من حيث ان الاراضى الميرية الخراجية لا تخلك للمزارعين فيما بل ليس لهم فيها  
الاحق الانتفاع بها فقط ماداموا يتعهدون بالزراعة فاذا تركوها اختسارا  
مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب اصول الشريعة القراء  
ومع كون الحكم الشرعى قضى بتحديد الثلاث سنوات لكن بطريق العرف  
لما تسلاخظ من واقعات احوال الالهالى جوزعلاوة سنتين آخرين على ذلك  
المعمادات تكون المدة خمس سنوات وبمقتضى ذلك يلزم أن كل من كانت تحت  
يده اطيان من الاراضى الميرية الخراجية ذكرها كان أو أنثى ومكلفة عليه  
وواضع يد عليها خمس سنوات فاكثرو قائمات بما عليهم من الخراج لجهة الميرى  
فلا تنزع من يده ولا تسمع فيه دعوى ولا قول من أحد بوجه من الوجوه ولا  
طريقة من الطرق حيث كانت الارض خراجية ميرية تطبيقاً على الاصول  
الشريعة وذلك ما عدا الاطيان التى بالفاروقة والايجارو الشرىكة  
وأما تلك فسيأتى توضيح حكمها بالبنود الآتية بعده ومن كون جـ له قضايا

موجودة

موجودة بالسيد تتعلق بتداعي الاطيان وموقوفة بدواوين الحكومة انتظارا  
لنمو هذه اللائحة فهذه متى كان وضع اليد على الطين يبلغ مدة خمس سنوات  
قبل حصول التداعي فيمضى حكمه على موجب هذه اللائحة وأما مدة وضع  
السيد التي حصلت على الطين في مدة المرافعة والتحقيق التي لم يكن انقطع فيها  
الحكم فلا يعتبر احتسابها من مدة الخمس سنوات المحددة

#### البند الخامس

ان مطلق الاطيان السقي انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة  
أو بمقتضى أو امر أو بعمل رابطة فيها لقطع النزاع ما بين واضع السيد والنزاع  
بشروط معلومة وقصل الحكم فيها بما تم عليه الحال أو على مقتضى قانون  
الشرع المنيف بموجب سند شرعي لا يصير سماع قول فيها من أحد بل يصير  
الاجراء فيها على حسب ما تم عليه الحال بوقتها سواء كانت من الاطيان  
الخارجية أو كانت رزقة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالثاني على مقتضى هذه  
اللائحة وأما القضايا التي في السيد ولم يتقدم فيها حكم وهي الآن في بحر التحقيق  
من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على غط هذه اللائحة

#### البند السادس

إذا كان أحد المشايخ أو الاهالي أو خلافتهم كائنا من كان له أطيان أثرية  
وبسبب حناية منه حكم عليه بجزائه في نفسه ابعاد وتوجهه الى محل جزائه بحسب  
جنس جنسه فبحرفة المديرية تعطى أطيانه لمن يقوم به من أولاده أو قاربه لاجل  
زراعتها وتاديه أموالها ومطالبتها حين انقضاء مدة مجازاته وبعوده تسلم له  
أطيانه كما كان ولا تعتبر في ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة أو قليلة أما اذا مات  
المجنوح محل المجازاة فالاطيان التي تخلف عنه يجرى فيها مقتضى البند الاول

#### البند السابع

من كون ان الاطيان المبرية الخارجية ولو أنما بحسب أصول الشريعة  
المطهرة لم يكن لاحد فيها توارث ولا رهن لكن به بالنظر برعاية العمارة  
والتسدين واستحصال التعيش وحسن التوطن قد تصرح بالبند الاول بتحويل  
انتفاع أطيان من يموت الى ورثته الشرعيين ذكورا واناثا كما أنه قد تنجز  
بالبند العاشر لاصحاب الارث حصول افراغ انتفاع الاطيان أثرية منهم لمن

يريدون قبالة تطبيق على ذلك يعجزون في رهن الاطيان بالغاروقة من الآن  
فصاعدا من صاحب الاثر الى من يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية  
ويكون التكليف باسم الذي أخذ الاطيان بالغاروقة بشرط أن يذكرفي  
التكليف ان ذلك أثر فلان وأما عن الماضي الذي صار اجزاؤه من الرهنية  
فالذي مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضوعا عليه يد المرتمين  
فلا تسمع فيه دعوى أما اذا لم تكن مضت عليه المدة المذكورة وكان اعطاء  
الطين بالرهنية بدون اطلاق الحكومة فهذا يصير تجديد سندات ديوانية له  
بالرهن باطلاع المديرية ويخصه بدلاستكمال تجديد تلك السندات ميعة سنة  
كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لكل من رهن أطيانا من السابق وباقية  
الى الآن مرهونة لاجل اعتماد المعاملة بموجبها واذا كان بعد هذا الميعاد  
أحد يدعى أنه رهن أطيانا ويريد اذاه رهنيتها وحاصل توقيف من المرتمين في  
تسليمها اليه ولم يكن بيده سند ديواني باطلاع المديرية فلا يقبل له دعوى واذا  
كان أصحاب الاطيان يؤدون ما عليها من الغاروقة للمرهون عنده الطين فلهم  
أن يأخذوا وأطيانهم من بعد اثبات رهنيتها واذا كان الراهن توفي وله ورثة  
كلو وضع عنهم بالسند الاول فلهم أن يؤدوا الرهنية ويأخذوا الطين من  
المرتمين وذلك أيضا من بعد اثبات وأما اذا كان الراهن توفي عن بيت المال  
فتبقى الاطيان تحت يد واضع اليد اثرية ولا يؤخذ منه رسم وأما المرتمين الذي  
يكون واضعا يده على أطيان مرهونة وفيما بعد توفي عن بيت المال فحينئذ  
ان ما دفعه المرتمين المذكور الى الراهن صار حق بيت المال فيئخذ اذا كان  
الراهن مقتدرا على أداء قيمة ما أخذه فيؤخذ منه الى بيت المال وترد الاطيان  
اليه وان كان غير مقتدر لاهو ولا أقاربه وموجود من يرغب لاخذ تلك  
الاطيان بقيمة الرهنية فيجبر رهنها عنده وبعد أن الرهن من صاحب  
الاطيان لهذا المرتمين ومطالوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار صاحب  
الاطيان يؤدى الرهنية للمرتمين المذكور ويأخذ أطيانهم واذا لم يوجد من  
يرغب وصاحب الاطيان أو أقاربه يرغبون في تخصيص قيمة الرهنية عليهم  
ويأخذون الاطيان فلا مانع من تخصيصها عليهم وعلى أقاربه الذين يرغبون  
فيها بالسند والضمانة جميعا مستقرب بحسب ما يتلاحظ لمدير الجهة واذا

كأنهم رغبوا في ذلك أو لم يكونوا مقتدرين على أدائه قيمة الرهنية ولم يوجد راعب لارتهاها كما ذكر في خبث ان هذا بعد تعطيل الجراج وهو لا يجوز خفيته ان يكون الاطيان محاولة لبيت المال بوجهها لمن يشاء بالرسم المقرر خلاف صاحب الاطيان وعائلته

#### البند الثامن

من حيث ان صاحب الاثر له اثرية منفعة الزراعة في الاطيان كما ذكر فيما سلف وجارى اعطاء الاطيان بالايجار من صاحب الاثر فله أن يوجر لمن يريد بمعرفته انما يكون عقد الايجار من الآن فصاعدا عن سنة واحدة الى ثلاث سنوات فقط وبعد مضي المدة المذكورة اذا اراد المؤجر شوافقه مع المستأجر ابقاء الطين تحت زراعته مدة ثانية فيجب تراضيهما معا لامانع من اجراء تجديد عقد الايجار عن مدة أخرى من سنة الى ثلاث سنوات حسب ما ذكر بدون أن يجبر المؤجر أو المستأجر على ابقاء أو أخذ الاطيان بعد انتهائهما مواعيدهما بحيث اذا كان المؤجر بعد مضي مدة الايجار يريد أن يستولى على اطيانه أو يوجرها لغير المستأجر الاول عن سنة أو سنتين أو ثلاث كما ذكر فلا يمنع من ذلك مادامت الاطيان اثرية وله حق المنفعة فيها ولا جل ضبط واعتماد تحرير شروط الاجارات ينبغي من الآن فصاعدا أن لا يصير عقد التأجير أو المشاركة الا بموجب سند ديواني يصير تحريره بواسطة المديرية كأنه لا ينبوغ الترخيص من المؤجر للمستأجر في فعل غرض ولا بناء في الاطيان المستأجرة كليا بحيث ان المؤجر لو اراد الترخيص للمستأجر بذلك فالمدير أو ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر ولا يدبر جونه في سند الايجار وحاصل الامر أن ايجار الاطيان لا يكون الا لجر دزراعة الطين فقط في المدة التي يصير عقد الايجار أو المشاركة عليها والاطيان التي تحصل عليها المشاركة يكون تكليفها باسم صاحب الطين لا باسم الشريك ويكون الايجار خاليا عما سوى ذلك مما يوجب التعقيد والأشكال وقيام التداعي واذا حصل عقد ايجار بخلاف ما ذكر بدون واسطة الحكومة فالحكومة لها أن تعامل من أجرى ذلك بما يجب استحقاقه من المعاملة تطبيقا لمخالفة بموجب القانون

#### البند التاسع

الحارى من قديم الزمان أن المزارعين في الاراضى الميرية الخراجية يسقطون حقوقهم من اراضى الزراعة ويفرغونم الغيرهم بموجب حجج شرعية فمن حيث ان الميزارع في الاراضى الميرية يسوغ له شرعا أن يسقط حق انتفاعه منها الغيره وأنه يفرغ عنها الغيره باختياره وان أصول الشريعة تقضى أن لا ملك للمسقط وللا المسقط له في الاراضى الميرية الخراجية بل الملك فيها الجهة بيت المال لكن من حيث ان المزارع فيها له أثر وهو حق منفعة الزراعة فيسوغ له اسقاط حقه في تلك المنفعة والفرغ والتزول عنها شرعا فيقتضى أن من الآن فصاعدا اذا وقع افراغ أو نزول أو اسقاط من أحد للاحد يلزم أن يكون ذلك بموجب حجج شرعية من محكمة تلك الجهة أو من النواب المأذونين بجماع الدعاوى الشرعية وكتابة الحجج ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية ومصدر الاذن منها بتخير الجهة من بعد التحقيق بأن الاطيان حقه على مقتضى ما هو مدون بهذه اللائحة مع استيفاء الشروط الآتية ذكرها وهو أنه بعد تمام الاسقاط والفرغ والتزول يكتب في الجهة شروط على المسقط له أو المفسرغ له بأنه اذ لزم الحال الى مصلحة الرى لعمل جنسوز أو تزع أو قناطر أو لزوم اعمال طرق أو بناء ونحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها شئ من تلك الاطيان أى الاطيان الخراجية خلاف الاطيان الغيرية اجبة أى خلاف الاطيان المملوكة فلا يكلف الميرى بشئ في مقابلة ذلك خلاف دفع مال الاطيان التى أخذت في تلك العمليات وأما اذا دخل فيها شئ من الاطيان المملوكة فيعطى لاربها بابلها أو قيمتها وكذا بشرط على المسقط له أو المفسرغ أو المباع له ما سواه كانت الاطيان خراجية أو مملوكة أن يكون متمسلا الى القرائن واللوائح والأوامر التى تصدر من الحكومة وبه يكون ملازوما بسداد الاموال وأداء المطالب الميرية حسبما يصير على أهالى الناحية وهكذا يشترط في سائر الحجج التى تصدر من الآن فصاعدا وأذاتين فيما بعد أن المسقط له أو المفسرغ له أجرى مخالفة شئ من الشروط المذكورة فيجب على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع كتابة حجج اسقاط أو افراغ أو نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضى من المسقط والمسقط له وإذا كان بعد هذا يظهر وجود حجج محسرة من بعد تاريخ هذه اللائحة



وتكون مخالفة لهذه الشروط أو سندات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تعتبر وترد الاطيان الى المسقط والتمن للمسقط لمع ترتيب الجزاء عليهم وعلى القاضي بحسب القانون (راجع قرار المجلس بخصوص الصادر عليه أمر عالي في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣)

البند العاشر

ان حجج الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار أو من النواب الشهيدين الذين كانوا مخصصين في المرافعات والدعاوى الشرعية وكتابة الحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت مسجلة في سجل أحد القضاة والنواب المذكورين وأما الحجج التي من النواب الصغار غير المشهورين مثل نائب شرع بلدة صغيرة أو كفر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بحجة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار والنواب الشهيدين اذ لم ترض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تحدد بمعاينة كاملة من وقت صدوره هذه اللائحة لتغيير الحجج الماثلة لذلك أما اذا كان مضي على وضع اليد خمس سنوات فأكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل يكفي بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكور عنها بالبند الخامس من هذه اللائحة وأما اذا لم يكن مضي خمس سنوات مع واضع اليد المشتري ولم تكن الحجة التي معه من ثواب مأذونين بل من ثواب صغيرين أو سندات شرعية فيمأذركر يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور الفريقين وان وجد ان البائع قد توفي أو تسحب ولا يستدرك طلوع الحجة مرة أخرى فغسل ذلك يصير تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدع شازع واضع اليد وهذا عن الذي سبق ومن الآن فصاعدا لا تنصر الحجج الامن المحاكم الكبار أو من النواب المأذونين في كتابة الحجج وسماع الدعاوى كما هو مصرح بالبند العاشر من هذه اللائحة وحيث انه بحسب مستلزمات المصلحة لا يحال الحال من الاحتياج لاخذ اطيان من الاطيان الخراجية وادخالها في مصلحة ترى في اعمال الجسور والسترع والقناطر والانبية وتحو ذلك فهو وان كانت المصلحة مكلفة برفع المال عن ارباب تلك الاطيان وخضضه على جانب الميرى اذ ان الاراضى ميرة خراجية ومزارعوها يتنوع الاثرية لهم فيها حق

الاتقاع ماداموا بتههدونم بالزراعة الا انه رجحان بعض أرباب الاطيان  
 التي تدخل أطيانهم أو بعضهم في العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش  
 بسبب ما أخذ منها حيث كانوا متعدين من الاتقاع بزراعتها أو ربحها البعض  
 منهم يكون في جملة نفوس من العائلة والمتبقي له في الطين بعد المأخوذ منه  
 بالعمليات المذكورة لا يكفي لتعيشهم فرعاية لرفع تلك التضررات وملاحظة  
 لحسن التوطن والعناية يلزم أنه بمعرفة المديرية التي يقع ذلك في نواحيها اذا  
 كان يتحقق لحضرة المدير ويتراى له حصول تضرر وضيق معاش لاحد من  
 المأخوذ أطيانهم أو بعضهم من الآن فصاعدا بالعمليات المذكورة ويكون  
 محتملا لاخذ بدلها فإدام توجد بالناحية أطيان أعبادية غير محولة سواء  
 كانت نازلة في المزارع أو غير نازلة في المزارع مع أطيان الجزائر فيعطى له منها  
 ما يقتضى اعطاؤه له بدلا بغير فسخ حضرة المدير واذا لم يوجد ذلك بالناحية  
 وتوجد بها أطيان متروكة عن أربابها فيعطى له منها البديل أو بقدر ما يحتاجه  
 من ضمن البديل حسب رغبته وان لم توجد أطيان بالناحية من هذا القبيل  
 وتوجد بها أطيان محولة عن أربابها وصارت حتى يات المال فيعطى له منها  
 بدون تأدية رسم الاستد حيث هو أحق بالاخذ منها عن سائر من يتقدم خلافه  
 لاخذها من أهالي الناحية أو المجاورة وأما اذا لم توجد بتلك الناحية أطيان  
 مما ذكر يعطى منها البديل ويرغب صاحب الطين ان يأخذ البديل من البلاد  
 المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله والذي يستولي به من الطين البديل  
 بأى وجه من تلك الوجوه بتقدير عليه بالضريبة المقررة بحوضه ويكون  
 ذلك له بنوع الاثرية وأما اذا دخل بتلك العمليات أطيان من الاطيان غير  
 الخراجية أى المدة لوكة لأربابها فهذه يعطى بدلها صاحبها أو قيمتها بحسب  
 ما تأسواى (راجع بند ٦ من قرار اصلاحات المالية وبند ٢٣ وبند ٢٤  
 من لائحة محاسن تفتيش الزراعة في شأن الاطيان الخراجية التي تؤخذ للمنافع  
 العمومية)

## البند الحادى عشر

ان الاراضى المسيرة الخراجية التى يصير فيها غرس أشجار وحفر سواقي  
 وانشاء أبنية فمثل هذه الاراضى التى تصير مشغولة بما ذكر يكون للغراس

أو الباني الذي هو صاحب الاثر ولورثته من بعده حصول التصرف فيها بسائر  
التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغـ بذلك من سائر القملكات وهذا يكون  
اجراؤه من ابتداء صدوره هذه الاشحة وأما الماضي فإذا كان توجد شروط  
بين صاحب الاثر والمستأجر أو المشارك أو الذي أخذ بالرهن وتلك الشروط  
تجوز البناء والغرس في الارض فموجب الشروط المذكورة تحصر رائج  
اللازمة بتعليك ما يكون صار بناء أو غرسه في تلك الارض أما اذا لم يكن بينهم  
شروط ولم يحصل التصديق من صاحب الاثر على ما صار غرسه أو بناءه  
فالاغراس أو الباني بغـ ير اذن وبغير شروط سواء كان صاحب الاثر نظره وسكت  
عنه أو غير ذلك فهذا رفع امره الى الشريعة الغراء ويجرى فصل الحكم فيه  
بمقتضى الأصول الشرعية وأما من الآن فصاعدا فالذي يريد ايقاف  
ما يثبت له بتعليك بالاربع المدة سواء كان صاحب اثر أو من تصدق له من  
صاحب الاثر أو ورثتهم فله أن يوقف ما أنشاه من البناء والسواقي وجميع  
ما يملكه عماله فيه حق القرار كما هو من مقتضيات الشريعة انما ذلك يكون  
باذن من المديرية وإذا كان البناء والغرس في جانب من الارض وليس  
هو في جميعها فلا يكون جميع اطيان تحت تصرف اربابها كما ذكر قبل ذلك  
يكون عن الجانب الذي صار فيه الغرس أو البناء من الارض المذكورة والاطيان  
التي تكون مشغولة بالذي يصـ ير ايقافه وهي عليها الخراج للميرى فإذا نظر وجه  
يحصل منه تعطيل الخراج المجهول عليها فبما أن ذلك لا يجوز تعطيله فيصير النظر  
فيها بالوجه الشرعي ويجرى فيها مقتضى أصول الشريعة لاجل عدم تعطيل  
الخراج وعلى أي حال فيشترط في جميع هذه الالوجه أداء الاموال والمطالب  
المعروفة والشروط المذكورة في البندين العاشر والحادي عشر وتوضيح ذلك  
بالحجج والوقفيات (يراجع بند ٦ من قرارات اصـ لاحت المالية فيما يتعلق  
بمسئلة الايقاف)

#### البند الثاني عشر

اذ لازم الحال الصلحة الرى العامة منها المنافع العامة ومية واصلاح الاراضى الى  
حفر ترع أو أعمال جبرور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء  
جرى اعمال طرق عومية أو انشاء أنيسة تتعلق بالوازم المصلحة وأخذ ذلك

أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر في البند  
الحادى عشر فالأطيان التى يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصا  
على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة المهندسين  
واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا  
إذا كان يحصل أى كل بحر بالأطيان الخراجية أو العشورية ولم يتخاف جزيرة  
فى مقابلة ما كله البحر من الأطيان فى البلدة التى حصل بها ذلك فبعد المساحة  
يصير رفع مال أو عشور ما تلقه البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدور  
الامر وأما إذا تخلفت أطيان جزيرة متصلة بأطيان الناحية التى أى كل البحر منها  
فينظر لمقدار الذهاب من أى كل البحر وتصير يؤفقه من المتخلف فإذا كان المتخلف  
أقل عما كله البحر فيصير يؤفقه بنسبة ما كله البحر من أطيان كل انسان  
والباقى يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر عنه ويعتبر  
الاجراء فى ذلك من الآن فصاعدا فاما ما سبق اجراؤه فى مثل ذلك فاما علما  
حكم فيه سابقا بعدد وإذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة العجز فيصير اعطاؤها بالمزاد  
ان يرغب من أهالى الناحية المتصلة بمثل ذلك بمقتضى المزايدة التى تجرى بينهم على  
عموم أهالى الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير (راجع الامر الصادر  
فى ١٧ ربيع الاول سنة ٩١ عن المزايدات)

## البند الثالث عشر

ان الجهادية الذين أعيدوا الى بلادهم وتوطنوا بها قبل اعمال هذه اللائحة  
أو نعتدها سواء كانوا امدادية أو من العساكر المحضرين من السفرة إذا كانوا  
يريدون أخذ أطيان لتعيشهم منها فهو لا من يكون منهم من أى باب الكارات  
أو تحت أى دينهم أو والديهم أو اخوتهم أطيان والجميع فى معيشة واحدة فلا  
يسحقون أخذ أطيان فاما الذين لم تكن لهم كارات وليس لهم ولا والديهم ولا  
لاخوتهم أطيان فيعطى لكل واحد من الانفراد انا ولكل واحد من ضبط  
الصف ثلاثة أفدنة والأطيان التى تعطى للجهادية تكون من مستبعدات  
الميرى الجائر الاعطاء منها وتعينها الحكومة

## البند الرابع عشر

انه يصيب جريان النسل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب  
 وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف كل بحر في الاطيان من الجهتين  
 وتحدث جزائر مستجدة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات  
 وجارى فيها الاحكام بموجب روابط محددة لذلك من مدة سابقة فالاحكام  
 التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذه اللائحة لا تنقض بل يكون حكمها  
 جاريا على ما كان عليه بدون نقض وأما من الآن فصاعدا فبالجزائر التي تظهر  
 يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه \* الوجه الاول انه اذا كان البصر على كل  
 من الاطيان العلوي في بلد من البلاد وأظهر بحيرة متصلة بأطيان البلد ولو  
 كانت تلك البحيرة متصلة بمحدود أطيان بلاد أخرى فصير استيفاء كل  
 البحر من تلك البحيرة واذا كان المتخلف لا يوفى بما كلفه البصر فالذى يتبقى من  
 بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان بكتاب نصح بذلك في السند  
 السادس عشر من هذه اللائحة وما اذا كان المتخلف زائدا عن الذى ذهب  
 فمن بعد استيفاء قدر الذاهب فالزيادة التي تبرز من المتخلف تعطى بالمراد بل  
 يرغب من أهالى البلاد المتصل ذلك بمحدودها وما اذا كان المتخلف ظهر  
 متصلا بأطيان بلد أخرى غير التى أكل منها البحر فهذه يصير دخولها في المزداد  
 اذا لم يكن ظهر بحر بأطيان البلد التي ظهرت بها البحيرة والذي تنتهى عليه  
 تضاف على زمام بلده \* الوجه الثانى اذا كانت البحيرة التي تظهر هي بين  
 البحرين والبحر كل أطيان من إحدى النواحي السقى ظهرت بينهم من  
 الاطيان العلوي المكلفة على الأهالى في الحال يصير مقاس ما كلف البحر ويرفع  
 ماله على طرف الديوان وأطيان البحيرة المسدودة يصير نزولها في المزدادين  
 أهالى البلاد التي ظهرت البحيرة مقابلته لمحدود أطيانهم وتعطى لمن تنتهى  
 عليه المزايدة وتوقع بزمام بلده \* الوجه الثالث انه من حيث تارة تحدث جزائر  
 بالبصر من دون كل بحر من أطيان المعمور فتسل هذه الجزائر تعطى لأهالى  
 البلاد التي ظهرت فيما بينهم بالمراد على الوجه المشروح وتضاف على زمام  
 لمدن تنتهى عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك البحيرة فيم بعد ونقصه عن  
 أصلها من بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن  
 رفع ماله وبصدور الأمر بحرى العمل بمقتضاه في رفع ماله عن الذى يكون

مكلفا عليه وأما ما يظهر زيادة فيها فتقيد على من سبق قيما أطيان الجزرة عليه  
بالقيمة السابق الاعطائه به بدون أن تنزل الزيادة المذكورة بالمراد وكل ما انتهى  
الزيادة على أحد في جميع ذلك يتقيد أثرية له ويجرى فيه كما في بنود الأطيان  
الخارجية ما يظهر زيادة بالجزر بعد وفاء الزمام ويجرى فيه مقتضى الامر الصادر  
في ١٧ ربيع الاول سنة ٩١

#### البند الخامس عشر

من حيث ان الأطيان الاوامى على مقتضى أصول الشريعة هي في حال الاصل  
أطيان خراجية ميرية وكانت أعطيت الى الملتزمين نظير جباية الخراج  
وتأديته لبيت المال واذا مات الملتزم تعود أطيان الاوسية المذكورة الى جهة  
بيت المال وكلن جاريا العمل على هذا المنوال بمقتضى أصول الشريعة وبعد  
ذلك اقتضت الارادة السنية بان الاوسية التي يتوفى صاحبها وصاحبها ويكون  
له ذرية من الذكور والاناث لايجرى عليها الانحلال بل تقيد باسماء من يعقبه  
من الذرية ولا تنحل الا عند انقراض نسلهم وأما من يتوفى من أصحاب الاوامى  
ولا يكون له ذرية فهي التي تنحل ويصدر بذلك الامر العالي للروزمة العامة  
في ١٣ ن سلطنة عمرة ١ فعلى مقتضى ذلك كل من يتوفى من أرباب  
الاورامى سواء كانوا ذكورا واناثا ولم توجد لهم ذرية من الذكور والاناث يصير  
انحلال اوسيتهم الى جهة بيت المال وأما الأطيان الاوامى التي توفيت أربابها  
وانحلت سابقا وصارت بيد من ارعين فهذه تبقى تحت أيديهم ويجرى فيها كالمذكور  
بالبند الخامس وتصير أثر الهمم ويصير الاجراء في حقها بموجب البنود التي في حق  
الأطيان الخراجية (يراجع بند ٩ من قرار اصلاحات المالية في حق أطيان  
الاورامى)

#### \*(الخاتمة)\*

انه عملا بما تضمنه الامر العالي قد جرى تنظيم هذه اللائحة حسب ما تراه لدى  
الحاضر بن وحيث ان ما ورد بالبنود المسطرة بها هو على قدر ما علم وتلاحظ  
من وقائع مواد الأطيان ولكون أن مشا كل الأطيان تتعدد وتنوع بما  
لا يدخل تحت حصر بداعى ما يحدث به حال واقعة ظهور الاشياء بمحلاتها  
والمقصود أن تكون هذه اللائحة مسطرة العمل بموجبها وتخذ قانونا

وحدود الاطيان بما لا ينقض حكمه مما هو محرر بها فاذا كان بمجالة الاجراء بمجالات الواقعة  
تحدث مواد ولم يوجد باللائحة ما يقتضى لفلان مثله ~~كلها~~ فيعد تحقيقها بمعرفة الجهة التي  
تكون واقعة بها واعطاء الراى عنها من محلها بحيث يذكرفيه عدم وجود ما يقتضى حكمه بها  
في اللائحة يعرض لمجلس الاحكام فان وجد أن ما باللائحة يكتفى للفصل بها فتخطر المديرية  
بما يحريه والاذا ظهر اليه بحقيقة الحال عن تجديد بند آخر لفصل تلك المادة أو أمثالها علاوة  
على اللائحة فيعد تسويته والمذاكره فيه بالمجلس الخصوصى وحصول الاقرار عليه يعرض من  
الخصوصى للاعتاب ومتى استحسن اجراؤه بالارادة العلمية التي تصدر فيجفل ذيل هذه اللائحة  
وينشر للجهات باجراء المعاملة بموجبه كما أن على هذا الوجه تلزم المعاملة بماتقرر ذكره وأحكامه  
بهذه اللائحة مع الجميع كائنات من كان بدون مخالفة لما بها وكل من تعدى حكمها في الاجراء  
فيكون أوجب نفسه للمحاكمة والمجازاة بموجب القانون ويعامل بذلك  
وعلى وجهه ما ذكر قد انتهى أمر تنظيم هذه اللائحة على ما تدون بها فيعرضها على المسامع  
الشريفة متى قورنت بالقبول وصدر عليها الامر العالى بالاجراء يصير طبعها وتشرها للمديرين  
والمحافظات والمجالس ودواوين العمومات ومن يلزم ليحروا العمل بموجبها

بيان الالوجه التي حذفت من بعض البنود  
الباقية باللائحة كما هو آتى ايضاحه  
البند الثانى  
حذف منه عبارة تجوز فصل  
أحمد من العائلة حيث قرار  
النواب الصادر في سنة ١٨٥  
صرح بعدم الفرز كما ان عبارة  
التكليف باسم الارشيد وضع  
لها تنبيه بأخر البند

أصل هذه اللائحة ثمانية وعشرون بندا حذف  
منها ثلاثة عشر بندا والوجه الآتى ايضاحها  
أذناه  
البند الثالث حذف كون الاراضى التي  
تسؤل ليت المال وتعطى  
بالرسم الاجراآت المتبعة في  
ذلك بعد اللائحة صادرة عنها  
أمر من المرحوم سعيد باشا  
في سنة ٧٨ وأمر عالى في  
سنة ٩١

<p>البند السابع حذف منه الحكم الاول المتعلق بأطيان المتحصنين بما ان له اجراآت موضحة بالامر العالي الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢</p>	<p>البند الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حذفوا حيث أحكامها صارت ملغاة بالاوامر الصادرة في ١١ جاسنة ٨٨ وفي ١٧ و١٩ سنة ٩١</p>
<p>البند التاسع حذف منه ما ذكر فيه عن الترخيص لنظارة الاقسام بتقرير سندات ديوانية عن تأجير أو شركة أطيان حيث ان السندات المتعلقة بذلك على وجه العموم جاری تحريرها واعطاؤها بواسطة المدير يات</p>	<p>البند السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرون حذفوا الا ربع بنود حذفوا حيث ان الاجراآت المتبعة في شأن من يكون واضعا يده على أطيان خراجية بدون حجة هي على مقتضى امر عالي صادر في ٣ رجب سنة ٨٢ وأمر في ١٩ جاسنة ٨٣</p>
<p>البند الحادي والعشرون حذف منه الحكم المختص بالاطيان خاصة الجهادية الذين يلحقون بالعسكرية حيث ان الجاري فيه هو بالتطبيق للوجه الثالث من الامر العالي الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢</p>	<p>البند الثاني والعشرون والبند الخامس والعشرون حذف وما يتعلق بأطيان الرزق انتهى حكمه في وقته</p>
<p>البند الرابع والعشرون حذف منه عبارة الاعطاء بالرسم لتكون ملغاة بالوجه الثاني من الامر الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢</p>	<p>البند السادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون حذفوا حيث أحكامهم ملغاة بالامر الصادر من المرحوم سعيد باشا في ١١ جاسنة ٧٨ والاوامر الكريمة الصادرة في ٦ راسنة ٩٠ وفي ١٧ و١٩ سنة ٩١</p>



صورة أمر عالي رقم ٧ شعبان سنة ٩٢ غرة ٨ لظارة الحقاينة والقبارة  
حيث انه بالقومسيون المنعقدة لرقب لوائح الاطيان اللزيم طبعها ونشرها  
على حسب لائحة ترتيب المحاكم المسجدة صارت لالة الاوامر والقرارات  
والمنشورات السابق صدورها الحاقا بلوائح اجرا آت الاطيان وما وجد انه  
متعلق بالامور الادارية والمسبوق لغومة معلوله أو نخبه بخلافه صار  
استبعاده والذي استقر الحال على ابقائه حسب الجارى عليه العمل صار توريد  
في هذا المجموع بتعديل وافصاح ما لزم وجرى تلاوة ذلك بالقومسيون المنعقد  
تحت رياسته واصار الاقرار عليه واعتماده فاصدرنا أمرنا هذا التكم للمبادرة  
بطبعه ونشره تطبيقا لما نص عن ذلك بالبند السادس والثلاثين من لائحة  
ترتيب المحاكم المسجدة

سنة ٧٣

منشور من مجلس الاحكام في ١٧ الحجة سنة تاريخه بعدم جواز بيع  
ولاشراء الاطيان المجاورة للترعة الحاقوة

سنة ٧٥

أمر من جنتم كان سعيد باشا في ٢ شعبان سنة تاريخه على مضبطة من  
مجلس الاحكام بان توريث الاواسى يكون باعتبار الطبقات من الذرية

سنة ٧٦

منشور من المعينة في غرة الحجة سنة تاريخه ان المبادلة في الاطيان تكون  
بتعين اطيان المتبادلين وتخصل عليهم اعوائد كمثل عوائد اسقاط المنفعة  
أو بيع الاطيان من كل من المتبادلين المذكورين حسبما يخصه انما لا يجوز  
تحويل حصة المبادلة الا من بعد مدة التحري في ثبوت الاثر والاحقية في الاطيان  
المرغوب المبادلة عليها

سنة ٧٧

أمر من جنة كان سعيد باشا في ١٩ ر سنة تاريخه غرة ٧ يجوز  
للاوباء وبين بنشاه وابورات خليج القطن باطيان المزارع التي يجوزون منفعتها

من الاهالى انما تكون تلك الواورات خارجة عن بناء مساكن النواحي  
ويشترط عليهم معاملتهم اسوة الاهالى رعايا الحكومة  
قرار من الجمعية العمومية وعليه أمر جنم كان سعيد باشا في ٨ ص سنة  
تاريخه مئة متضاه أنه اذا ظهرت زيادة طيان أحد يتحصل مربوطها من  
واضع اليد عليها من وقت ظهورها لحد أخذها المقصود هو أنه  
من حيث ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يعلم الا من المساحة فالمطالبة  
بالايجار يكون من سنة المساحة ولو كانت في آخر السنة فانه يعتبر المطالبة  
بالايجار من أول السنة بدون تشدث لتحقيق سوابق الزراعة  
أمر من جنم كان سعيد باشا في ١٥ ذا سنة تاريخه اعتماد مساحة  
الاطيان من الآن فصاعدا ~~يكون~~ بالقصة التي اعتبارها ثلاثمائة أمتار  
وخمسة وخمسون سنة تحسب الزنجير الهندسي وتكون مصفحة من الطرفين  
ومحتومة بنجم مبرى ان مقياس القدان الواحد المعتبر بالحكومة  
المصرية على حسب الوارد بتواربع المساحة المحررة من عهد جنم كان  
محمد على هو أن القدان ثلثمائة وثلاثة وثلاثون قصبة وثلاث عدا بعض بلاد  
في جهات مستنثة من القديم بما أن اطيانها لم يوف على هذه القواعد  
والمقدار والاعتماد في مقياس أفدنتها هو على حسب الجليج ووضع اليد  
والتكليف

## سنة ٧٨

أوامر من جنم كان سعيد باشا في ١١ جا سنة تاريخه الاراضى  
الخارجية التي يصير انحلالها بلجهة بيت المال وكان جاريا اعطاؤها بالرسم  
حسب الاولوية بصرف النظر عن عبارة الاولوية وكل من توفي من ارباب  
الاطيان الاثرية الخراجية ولم يكن له ورثة شرعية فيصير اشهار اسقاط  
منقبتها بالزاد ومن يربى عليه تولى له مع لغوا عطا الاطيان بمواعيد  
منشورة من المالية في ١٥ ن سنة تاريخه الاطيان التي تعطى للزراعة  
بالشركة يؤخذ على سنوات شركتها رسم باعتبار كل قرش مبرى واحد على  
واقع مقدار مربوطها مسنويان كانت الشركة على سنة واحدة امان  
كانت عن سنتين فاكثير يؤخذ الرسم المذكور على واقع مجموع مربوطها

## مدة الشراكة

سنة ٧٩

قرار من المجلس الخصوصي رقم ١٤ ن سنة تاريخه من الآن يمنع الترخيص  
بشرز كفرة ن بلد كما أن الحكومة إذا كان يظهر لها عدم ضبط باحد الكفور  
السابق فدرزها أو العزب أو وحصول خلل بها تجسرى ازالها أو ضمها على  
أصل البلد

سنة ٨٠

أمر على المالبة في ١٢ ب سنة تاريخه جميع الايالات بصير تحريرها من  
الحكمة الكبرى الكائنة بالاقليم الموجوده به الاطيان والعقارات كالجاري  
في تحرير المبيعات في العقارات ونحو ذلك

أمر على رقم ٢٧ ل سنة ٨٠ لا يجوز فك زمام بلد الا بالامر العالي  
واذا صدر أمر بفك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك الزيادة لاحد  
بل تكون على ذمة المبري

أمر كريم في ١٩ ذا سنة تاريخه الحج الشرعية الصادرة من المحاكم المعتمدة  
ومسجلة بالسجل المصان لا تسمع فيها دعوى

سنة ٨١

منشور من باشمعاون خديوي في ٢٠ م سنة تاريخه الاراضي المجاورة  
لجانب جسر السكة الحديد لا يجوز مبيع شيء منها ما لم يكن من بعد كل خندق  
من الجهتين بخمسة أقدام الغير جائز التصريح بجميعه انما هو جسر  
السكة الحديد والجنائيتان المجاورتان له والجسران اللذان بجانبهما المعتدان  
للمرور والعبور كما هو مرسوم ومقتن من ديوان الاشغال والسكة الحديد بما  
ان ذلك من الجسور والطرق العمومية التي لا يجوز فيها بيع ولا شراء وما عدا  
ذلك بالطبع يجري فيه البيع والشراء كعلافه وأما أرض الخنادق عند  
جفافها من الماء اذا كانت تستعمل للزراعة وتكون من المضاف بالمال  
أو بالعشور يمكن للمضافة عليه الاتفايع زراعتها بحيث ان الزراعة التي  
تجرى بها لا تضر بجسر السكة الحديد ولا يترتب منها حرمان مرور المياه الصفي  
أو الشوي بالخنادق المذكورة

سنة ٨٢

أمر في ٣ ب سنة تاريخه على قرار من المجلس الخصوصي كل واطع يدعى  
أطيان خراجية بدون حجة محررة من محكمة معتبرة يتعين عليه استخراج حجاج  
بتمليكهم منعتها لتكون سنداً له ويؤخذ على استخراج الحجاج المذكورة رسم  
وعوائد في المائة واحد عن كل فدان واقع مروط سنويته الحالية في مدة  
عشرين سنة وهكذا كل من توفي من أرباب الأطيان عن ورثة تكتب لورثته  
حجة بالولة في الحال ويؤخذ منهم الرسم السالف ذكره ويكتب مقدميها دسنتين  
كالمستبين لأرباب الأطيان المذكورة من تاريخ إعلان هذا القرار لأجراء  
مأذرو من يتأخر عن الميعاد المذكور ويقع منه تداعي في خصوص  
أطيان خراجية بلا حجة فلا تستمع له دعوى حتى يستخرج لها حجة وفي هذه  
الحالة لا تزيد قيمة الرسم عن واحد في المائة كما ذكر

والأطيان التي تباع وتشرى يؤخذ عليهم عوائد في المائة خمسة على الثمن  
ولا تكون كتابة الحجاج إلا بعد تحقيق ثبوت امتلاك المنفعة لطالب الحجة بغير  
منازع والتصریح من المديرية بأجرها وتقرير قائمة مساحة عنها  
يتبين بها الحدود والمقاسات بما يعلم منه مقدار قصب كل حشد من الحدود  
الأربع باسمه وتكون المساحة بحضور واقناع الجيران كي لا يحصل بعدها  
تداعي

أمر كريم رقم ٢٥ ب سنة ٨٢ أولاً من تسحب من أرباب الأطيان  
وغاب عن بلدته في غير أوان الزراعة ينتظر حلول الأوان المذكور وأن لم  
يحضر تعطى أطيانه لذريته أو أقاربه الذين يرثونه لو مات وقتهم كلف عليهم  
الأطيان مؤقتاً بصفة وكلاء من الغائب المذكور وبسائر التكليف بهذه الصفة  
ثلاث سنوات اعتباراً من وقت غيابه فإن حضر التسحب قبل مضي الثلاث  
سنوات المذكورة تعطى له أطياناً وإن لم يحضر يعتبر تكليف الطرفين إثراً باسم  
من زرعه من ذريته أو أقاربه بحيث أنه إن حضر فيما بعد وطلب طينته  
لا تستمع له دعوى

ومن تسحب ولم تكن له ذرية أو أقارب يرثونه ولم يعد البلد قبل فوات أوان  
الزراعة تعطى أطياناً بجمعة المديرية بالأجبار سنوياً بالغاية مقدراً لثلاث

سنوات

سنوات وبعد سد ادحق الميرى من ذلك الايجار ما يزيد منه بصيرا بقاؤه بالمديرية على ذمة صاحب الطين فان حضر في طرف الثلاث سنوياً وفى غايته ما سلم له الاطيان مع زيادة الايجار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة الايجار للميرى وتعطى الاطيان لمن يكونون خالين الزراعة من أهالى بلد المتسحب وتتقيد أثر الهسم بدون مقابل فان لم يوجد أحد خلى من الاطيان من الاهالى المذكورين تعط لمن تكون أطيانهم أقل من باقى اهالى الناحية الذين تكون أطيانهم من نصف فدان الى فدانين اثنين ونحو ذلك

ثانياً الاطيان انخر اجمية التى تولى ليت المال المناسبة وفاة أرباب الاثر وأطيان الاوامسى التى تحصل بموت أربابها الذين لم يعقبوا ذرية لاذكورا ولانانا وبارى اعطوا هيا بال رسم باعتبار رسم القلدان أربعة وعشرين قرشا بلاحظة الاولوية يجرى ضبطها للميرى بمعرفة الجهة التى يقع فيها ماذكر وتكون مثل أطيان الميرى ويتبع اجراء ذلك فيما يكون باقى الغاية الا ان على ذمة الميرى عما يكون سبق انحلاله من الاطيان المذكورة

ثالثاً ان يتوجه للجهادية ويتولى أطيانا كانت تحت يده قبل التوجه له صلاحية التصرف فيها مثل سائر أرباب الاطيان باعطائهم بمعرفة من يشاء بالايجار أو بالمشاركة عليهم أو نحوه بحيث ان التكليف بفضل باسم الجهادى وعند عودته يستولى عليها كما أنه اذا حصل فراره من الجهادية فلا بعد القرار من نوع التسحب ولا يترتب عليه نزاع أطيانه منه بل تبقى تحت يده من أعطيت له بمعرفة لزارعتها ونأدية ما عليها حسب شرطه معه لحين عودته وتوطنه في بلده واذا تكلفت الاطيان المذكورة على من يكون استولى زراعتها باى حيلة كانت في مدة غياب الجهادى المذكور فذمة وضع اليد هذه الكيفية لو بلغت مهما بلغت لاتعتبر ولا تسقط حقيقة الجهادى في أطيانه

اما اذا أعيد الجهادى لبلده وأقام بها وكانت أطيانه موضوعاً عليها بد الفير ولم ينتزع معهما بالحكومة ولم يطلب امنه في مدة خمس سنوات تمضي من تاريخ حضوره من العسكرية واقامته في بلده فتسقط أحقيته فيها وكذلك اذا كان عند توجهه الى بلده استولى على أطيانه وفيما بعد تسحب فيحقه ماسبق ذكره في حق سائر من تسحب من الاهالى

أمر كريم في ٢٢ من سنة تاريخه برخص بالوصية في الاطيان الخراجية ولا يجوز ايقافها لان ايقاف الاطيان الخراجية يتعلق بالارادة الخلدوية  
 أمر كريم في ٢ من سنة تاريخه على قرار خصوصي في ٢٤ من سنة تاريخه  
 اذ ارفعت دعوى من مؤجر أو مستأجر أو من وارث لاحدهم في أملاك  
 أو أطيان ولم تكن عليه توجب سماعها غير كونها ناجرة ورقة كونها أو غير  
 ديواني بصير سماعها بعد تحصيل ضعف الرسم المقرر من الطرف المتضرر  
 منشور من مجلس الاحكام في ٩ ذا سنة تاريخه لا يسقط حق القاصر في  
 الاطيان الخراجية بترك كبير العائلة لهاه الميمض على القاصر بعد بلوغه مدة  
 خمس سنوات فاكثر مع الترك الاختياري منه  
 البلوغ هو بلوغ عمر  
 القاصر الى سن الواحد والعشرين

أمر عالي في ١١ الحجة سنة تاريخه الابعاديات التي تعطى انعاماً أو التي تباع  
 من طرف الميسري يلزم فرزها في وقت تحديدها وتوضيح بقوائم التصديدين  
 الفرز الذي يصير بحسب ما يتطرق من معانيته الاجل تقدير ما يربط عليها واذا  
 كان يوجد حالة التصديد والفرز أطيان بورلا تستحق تقدير بشي علمي لا يوضح  
 عنها بقوائم التصديد أيضاً وترسل القوائم المالية ليتصرح للرزنامته بانخراج  
 التقسيط بدون انتظار لربط عشور البور

الاطيان البور الواردة بتقاسيط أرباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور  
 وجاري فرزها استويا وربط العشور على كل ما يستعمل منها هذه اذا كانت  
 تستمر على الطريقة المذكورة يمضي عليها أوقات وأزمنة بدون أن يسم  
 أصحابها في اصلاحها مع ان المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان  
 يترتب عليه زيادة عمارية وارتفاع فلجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد  
 ثلاث سنوات من ابتداء سنة ٧٦ افرنكي لاصلاحها بدون أن يجري عليها  
 الفرز السنوي ومن ابتداء السنة الرابعة التي هي سنة ٧٩ افرنكي يجري  
 ربط وتخصيل عشورها من ملاكها الموضوع أيديهم عليها باعتباريات  
 الحضانة الموجودة فيها ولو لم يكن صار اصلاحها

قرار من المجلس الخصوصي في ٢٤ الحجة سنة تاريخه الاملاك التي بقيت  
 بالاراضي الخراجية يتقرر عليها عوائد خلاف مربوط الارض المبنية فيها

وبالطبع ما يبنى بالاراضى العشورية يجرى فيها مثل ذلك

سنة ٨٣

قرار من المجلس الخصوصى رقم ٧ جاسنة تاريخه وعليه امر على فى ١٩  
منه من يريد اسقاط منفعة أطبائه الخراجية أو بيع أطبائه العشورية فبعد  
اتفاق الطرفين يتوجهون لديوان المديرية ومع المسقط أو البائع سنداً له مثل  
حجج شرعية بالخراج أو تقسيط ديوانى بالعشورى وما يؤيد وضع يده على  
الطين بآليات دفع المربوط عليه ويقدم لها الاستدعاء اللازم وبعد التحرى  
إذا لم يوجد مانع لتصرفه فى الحال يؤخذ جواب القبول من الطرف الثانى  
على يد القاضى ومن يلزم وبصير تسجيل ذلك بسجل مخصوص يترتب به كل  
مديرية وبعد التأشير من المدير أو وكيله الذى يحصل ذلك على يده بصير تبويب  
اللازم بموجب بند ٩ من لائحة الأطباء لتحرير الخجة والتكليف باسم  
المسقط له أو استخراج التقسيط وقيد المربوط باسم المشترى كما أنه ان تعذر  
توجه الطرفين أو أحدهما الى المديرية فيعينون وكلاء شرعيين وباجر اهـ هكذا  
إذا توفى أحدهما قبل استخراج الخجة أو التقسيط ومن آل اليه الاستحقاق  
طلب الحصول عليه فيجاب لما ذكر بمجرد وجود صحة الواقعة فى ذلك السجل  
أما إذا كانت غير مسجلة فلا تسمع الدعوى

منشور من المجلس الخصوصى فى غرة ج سنة تاريخه الاطيان الخراجية  
الجارية فى جهات الاوقاف مع تأدية مربوطها وتم للوقف شروط حيازتها  
المقررة فى البند الرابع من اللائحة المذكورة إذا حصل تكليفها باسم ناظر  
الوقف الموجود أو السالف فلا يكون التكليف المذكور موجباً لاستحقاق  
المكلف عليه بشئ من تلك الاطيان ولوطات المدد بل تكون لجهة أو قافها  
حيث لا يخرج التكليف المذكور عن كونه فى مقام النيابة عن جهة الوقف  
وكذلك إذا كلف الناظر أطيان الوقف باسم أحد قاربه أو أتباعه أو أحد  
من خدمة الوقف فيعتبر ذلك التكليف نيابة عن الناظر وإذا تركها الناظر  
لأقاربه أو أتباعه أو لأحد من خدمة الوقف فلا عبرة بذلك الترك ولوطات  
مددته وإذا وجد تحت يد ناظر الوقف بعد انفصاله عن النظر أطيان للوقف  
كان وضع يده عليه باسبب نظارته وجب نزعهما من يده والحاقها بالجهة الوقف

وقد مر بوطها على الوقف وهذا فيما عدا ما انتهى حكمه قبل صدور لائحة  
الاطيان حسب المدون بالبند الخامس منها  
أمر على قرار شورى النواب رقم ١٦ ش سنة تاريخه يصير فك عهد  
البلاد من ابتداء سنة ٨٤ وتساوى الاهاالى ببعضها

قرار من المجلس الخصوصى فى غرة ذا سنة تاريخه وعليه أمر على ٦  
الحجة سنة تاريخه كل من أراد ايقافاً أو الوصية بشئ مما يملكه شرعاً وجب عليه  
أن يتوجه به ديوان المديرية المعلوم بها أملاكه ويعرض لها ويؤخذ اقراره  
بالسجل الذى ترتب بكل مديرية لمصلحة الاطيان العشورية أو اسقاط منفعة  
الاطيان الخارجية بحضور المدير أو وكيله وقاضى المديرية ومن يلزم  
ويختص عليه من جميعهم بالسجل وبعدها تستعلم المديرية عن ثبوت تلك  
ما راد ايقافه أو الايصاء به متى ثبت لها صحة تلك ما ذكر يصير تحرير حجة  
الوقف أو الوصية الشرعية على حسب الاصول المرعية ان لم يكن هناك

مانع

واذا كان الشخص الذى يريد الايقاف أو الوصية مقيماً فى مصر أو اسكندرية أو فى  
مديرية غير المديرية الكائنة بها أملاكه التى يريد ايقافها أو الوصية بها تعذر عليه  
التوجه فيعرض للمديرية القريبة لحل اقامته ويؤخذ اقراره الشرعى بسجلها  
ومنها ترسل صورته الى المديرية الكائنة بها الاملاك ليجرى فيها ما ذكر

ومن لم يكن له اطيان ملك وله أملاك أخرى يراد ايقافها أو الايصاء بشئ منها فان  
كانت فى مصر أو غيرها من النغوزات لم تكن تابعة الى المديرية يكون العرض  
عنها الى المحافظة الكائنة بجهتها الاملاك ومن بعد أن تحتاط المحافظة بالكيفية  
ينظر اللائق لكتابة ما يلزم كتابته من الوقف أو الوصية والذى تجبده مؤقلاً للضبط  
فى تسجيل ذلك تجر به بحضور القاضى ومن يلزم

والخدرات اللواتى بردن وقف شئ مما لهن أو الوصية به فى بعض المديرية  
وكذلك الرجال الذين لا قدرة لهم على التوجه الى الديوان اللازم العرض له عن  
ذلك يكتب منه الى محافظ البلدة المقيمين بها والمحافظ ينظر ما يجب اجراؤه  
وتقيم اللازم له على الوجه المرسوم مما يجب حده أحسن للضبط ويجوز وقف



ما يكون مغروساً ومنشياً من مبانى أو سواقي في الاطيان الخراجية حسب  
بند ١١ من لائحة الاطيان انما يحتسب ترزمن دخول نفس الاطيان الخراجية في  
الوقف عملاً بالامر الصادر في ٢٢ ش سنة ٨٢

سنة ٨٤

منشور من تفتيش عموم الافايم رقم ٢ جا سنة تاريخه ومن المسالية في را  
سنة ٩٠ بانه اذا اراد أحد مشترى شئ من اطيان وعقارات ويكون عليه أو على  
البائع شئ للميرى فلا يتصرف بجهة عياص حتى يتسدد مطلوب الميرى  
الاراضى المنزعة فخلافاً لاعداد الاموال والعشور المربوطة على الاطيان مقرر  
على الخبل عشور سنوياً

سنة ٨٥

قرار من مجلس شورى النواب رقم ١٢ محرم سنة تاريخه - وعليه أمر على في  
١٦ محرم كل من عنده اطيان هالت عليها الرمال وصار غير ممكن الانتفاع منها  
يجب عليه العرض للمديرية عنها التعيين من تثق به من عمدها ومعاونيها ومهندسيها  
ومنى اقتض صحتها التنازل وعدم امكان الانتفاع بالكلية فما يمكن منع ورود الرمال  
عنه بالطريقة الهندسية تعمل له الطريقة اللازمة والذي لا يمكن اعمال طريقة  
له يجزى فيه مقتضى بند ١٢ من لائحة الاطيان كما المقرر في حق الاطيان أو كل  
البحر انما على المديرية ان تعين في كل سنة أحد معاونيها أو ناظر قسم أو خـلافه  
للكشف عما يكون استصلح منها للزراعة باكتساب الطمى ونحوه وكل ما وجد  
صالحاً يصير اخبار المديرية عنه في الحال لأجل ان تجرى ما يلزم في اعطائه لمن  
يرغب ويربط عليه المال بحسبه

أما اذا كان من المستصلح المذكور شئ من المرفوع عشوره ولم يكن نسبى اعطاء  
بدله فقط العشور على صاحب تلك الاطيان بحسبها  
المرام من التصريح بالاجراء على موجب البند الثانى عشر من لائحة الاطيان  
انما هو رفع المربوط فقط

أمر كروم في ٢٥ ذا سنة ٨٥ على قرار من شورى النواب في ٢٣ منه  
المبانى الكائنة بالاراضى الخراجية والعشورية ولم يكن بها حجج بيد أربابها فمن  
منهم يريد اخراج حجج شرعية بها يجب بالذات

قرار من مجلس شورى النواب رقم ٢ اخلية سنة تاريخه وعليه أمر على فى ٢٤  
منه نظرا لاستقرار فتح بيوت ذوى العائلات بمنع القرز المصرح عنه بنسب  
٢ من اللجنة الاطيان ومن الآن يكون تكليف الاطيان على أكبر أولاد  
صاحب العائلة المتوفى وعلى الأكبر المذكور السبى فى إدارة أشغال الزراعة  
وحسن السلوك مع العائلة ذكورا كانوا أو إناثا فى أمر المعيشة مع بعضهم  
وبعد سداد المربوط والمصاريف التى تصرف على الزراعة وتعيش العائلة  
وأداء مصاريف المحل حسب معتاده فما يتبقى من الأيراد يجرى تقسيمه سنويا على  
العائلة كل وما يخصه وعلى هذا يلزم أن يكون الذكور المقيمون بالعائلة تحت  
إدارة الأكبر فى أشغال الزراعة وأداء ما يلزم لها حسب ما يأمرهم به حتى يكون  
الجميع كرجل واحد

ولا يصح للمكثف عليه الاطيان أن يتصرف فيما يبدىه من الاطيان بالزهن  
أو المبيع بلا سبب موجب لذلك يحصل عليه الاتفاق من الجميع بحيث يكون  
ذلك السبب واضحا بعدا كونه يحصل بينهم ويختم عليهم من جميعهم وإذا انقضت  
الذكور من العائلات ولم يبق إلا الإناث فتقدم أكبر بنات المتوفى وبصيرة تكليف  
الاطيان بإسرها ويقال لها وكيل معقد سواء كان زوجها أو خلافة تبين بمقرقتها  
أو بمعرفة عمود أو عيان البلدة لإدارة أشغال الزراعة والمحل إلى أن تزق بولد ذكر  
يصير تكليف الاطيان عليه

يتبع هذا القرار فى حق العائلات التى سبق تقسيم أطيانهم ولم تزل أربابها فى  
معيشة واحدة وفى حق من يتوفى من الآن فصاعدا أما ما سبق عليه القسمة من  
أطيان العائلات وانفرز كل من أربابها بمعيشة وحده فهو لا يكون كل منهم على  
جذته بعائلة مستقلة

سنة ٨٧

قرار من المجلس الخصوصى فى ٢ محرم سنة تاريخه ~~كما~~ أن المربوط على  
الاطيان جارى تقسيمه بغير فدية المالية بحسب الإيجاب بمراعاة أوقات  
مواضع المحصولات فاللزم على أرباب الاطيان تسديد التقاسم بأوقاتها  
ومن يتأخر عن السداد يجرى الجز على محمولاته أو على مقدار منها يساوى  
المطلوب منه ويبيع ويتسدد بجهة الميرى على حسب القواعد والأوامر

والقرارات

والقرارات المتبعة في مثل ذلك بالمديران كذلك الاطيان غير الجارى زراعتها على ذمة اربابها وجارى تأجيرها فعلى المستأجر من سداد المطلوب عليها الجهة الميرى من أصل الايجارات المقررة عليهم فان تأخر او يصير معاملةهم في الخبز والمبيع من محصولاتهم بقدر مطالب الميرى ويجرى تسديده على وجه ما سبق ابضاحه

سنة ٨٨

قرار من مجلس شورى النواب في ١٧ ر سنة تاريخه وعليه أمر كرم في ٢٤ منه العوائد التي كانت تقررت بمقتضى قرار شورى النواب في ١٧ ن سنة ٨٣ على مواشى الزراعة وهي الاثوار والابشار والجمال والخيول والحسير والمغال بصير رفعا من الآن حيث انها من ضمن مصاريف الري والعمليات ومحافظة القيل وكان جاريا استنزها منها وأن يجرى تحصيل المضاريف المذكورة باكلها

سنة ٨٩

أمر عالى في ١٠ رجب سنة تاريخه من يتأخر عن تسديد الاموال الميرية المطلوبة منه ويجرى حجز محصولاته وبيعها اذا كانت أغنامها لا تفي بمطالوب الميرى فتجوز موجودات ومواشى المتأخر وتباع فان لم تف أيضا ينظر الى مقدار الباقي ويبيع بقدره من اطين المتأخر حتى لا يبقى طرفه شئ

(ما يتعلق بمن يتأخر في دفع عوائد الاملاك موضح عنه أدناه)

الميرى يمتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز مقدم عماسوا من جميع حقوق الامتياز واجراؤه فيما يختص بالاطيان يكون على محصولاتها وثمارها وأجرها وسائر ادايتها بل وعلى نفس الاطيان يبيعها كلها أو يبيع جزء منها ان لم توف المحصولات أو الثمار أو الايرادات المسددة وكورة وفيما يختص بالاملاك يكون على موجودات المدين المتقولة وعلى أجرها ووربعها بل وعلى ذات الاملاك يبيعها كلها أو يبيع جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت ديانة أخر للمدين الذى أفلس وصار يبيع موجوداته من منقول وثابت فلا يتسلم من أغنامها شئ للمداينين سواء كانوا امتنازين أو عادية الامن به سداد كامل لمطلوبات الميرى المذكورة وهكذا جميع الحقوق المسيرية في سائر المطلوبات متميزة

و يتبع فيها كما الاجراءات الموضحة أعلاه  
مستأجر وأطيان المديون أو أملاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شيء اليه  
ماز ومن يجبر مطلقا اليهم ان يدفعوا للميرى ما عليهم للمديون المسد كور أو  
ما يكون بطرفهم له لا شيء سبب كان تسديد الكامل المطلوب أو جزء منه  
والوصلات التي تعطى اليهم من الميرى تكون سند الهم بخلاف طرفهم عما  
يدفعونه

## سنة ٩١

أمر على الدخالية رقم ١٧ را سنة تاريخه على قرار خصوصى كافة  
الاطيان والاراضى حق الميرى الموجودة بكافة الثغور والمدن والبنادر الكبيرة  
بساير الاقاليم والمحافظة وغير لازمة للميرى في الحال والاستقبال يجري اشهارها  
بالمزادات وبالانها يجري عرضها للمالية و بعد النظر بعرفتها متى استقر رأيها  
على التسليم تعرض من طرفها للاعتاب الحدودية لصدور الامر العالى بدون  
أن لا يكون لها رخصة في مبيع شيء من ذلك كما ان الرخصة السابق اعطاؤها  
ليت المال بهذا الخصوص تعتبر ملغاة  
منشور من المجلس الخصوصى فى ١١ جا سنة تاريخه المساحة التي تحصل  
بكل مديرية بمعرفة المساحين غير الموظفين بصير ملاحظتهم والتصديق عليها  
بمعرفة عيار مساحة المديرية

## سنة ٩٢

أمر على فى ٢ م سنة تاريخه على قرار خصوصى فى ٢ منه بصير أخذ عوائد  
على سائر الاملاك بوجه العموم بمصر واسكندرية وكافة الثغور والبنادر وسائر  
النواحي والقرى والحقا لك والاباعد والعزب والكفور وغيرها على وجه العموم  
بدون استثناء شيء باعتبار السنة الهلالية  
الاطيان المتوفى فى بسند ١٢ من لائحة الاطيان باعطاءهم الجهادية الذين  
يتوجهون الى بلادهم يكون اعطاؤهم امن اطيان الميرى المستبعدات الجائز  
الاعطاء منها وتعينها الحكومة اه

لائحة المقابلة

لائحة المقابلة

صورة الامر العالى الصادر لنظارة الداخلية رقم ١٣ ج سنة ٨٨ غرة

١٨٠

صار منظورنا قرار المجلس الخصوصى هذا المحتوى على تأسيس اصلاحات مالية البلدة مع انتفاع العموم وتقدم الوطن فى الثروة والعمارة فلاجل الاستحصال على ذلك أصدرنا أمرنا هذا لكم للمبادرة بإجراء اعلانه للعموم وفتح الدفاتر اللازمة لقبض اسماء الراغبين وبيرودها للمالية يجرى عرض النتيجة اطرفنا صدور أمرنا بما يلزم

صورة قرار المجلس الخصوصى

المقدمة

قد حصلت منذ مرة بالمجلس مرارا بشأن الحالة المالية الموجودة فيها البلدة الآن وهي وان كانت غير خطيرة ويمكن ادارة تأديتها فى مدة معلومة لكن بالنظر للحاصل من علو القوائض استوجب النظر لاجراء حالة معتدلة يترتب عليها ثروة بلدنا ورفاهيتها فى المستقبل ولهذا وما انضج لنا من أن ترعة السويس قد دعت البلدة تكاليفات صعبة جدا تأدية المبالغ الحسبية الى قومانيتهما وكل المبالغ المتخلفة من العهد السابق والارباح التى تراكت على جميع تلك المبالغ والزممت الحكومة على تدارك هذه المبالغ باخذ نفقود من اوروباهذا فضلا عن الغرامات التى كابدتها البلدة مدة السنتين التى مضت مما حدث المواشى وعن الاشغال النافعة للزراعة والتجارة التى كان صار الشروع فيها فى مبادئ الحكومة الجديدة واقتضت الضرورة اتمامها وعن الاضرار التى انفسا اثر الى اصاب بلدنا من كساد الحال الذى حصل عقب وفاتع امريكا كل هذه الاسباب بانضمامها بعضها أثبتت هذه الحالة الراهنة ومع وجود تلك التكاليفات على النظر سنة قد أمكن ثروة بلدنا مقاومتها لهذا لان الى درجة معلومة لكن والحالة هذه نرى انه من الضرورى ان مداركة علاج مؤثر للحالة المسدودة وتدير ذلك من أشد اللزوم لما أن مدارق قوام زراعتنا هو على الاشغال العمومية ويتخشى من عدم تلافى هذا الامر انحرام الزراعة من الاشغال حيث ان علو أسعار القوائض الفائت الحسد الجارى دفعهما من

طوبى الخزينة استأصل أغلب منابع إيراد البلد كما أن أصول محاميات  
 الاوروباوين الجارية بهذا الطرف لا يمكن تسديدها ان تؤمن بطريق الالتزام  
 أشغالنا العمومية اليهم العائد لنا ولهم النفع منها وبالمدولة في ذلك المجلس  
 رؤى من حيث أن أسباب هذه الحالة منحصرة في علو سعر القاتض عن المبالغ  
 الجارى دفعها من طرف الحكومة وتلك القوائض مستغرقة لوحدها أكثر  
 من نصف إيراد أموال الاطيان ولها تأثير أيضا على علو سعر القاتض المجبورين  
 يدفعه المزارعون للصيارف وبمع الطبع هذا الحال أيضا من أوصاف  
 الاهالى بحيث أنهم يتضررون أضعا فامن علو أسعار القاتض مع انه بالنسبة  
 لموقع البلد لا يوجد وجه يستدعى هذا العلو وان معظم الضرر من علو أسعار  
 القاتض عائد على الاهالى وهم الذين يدفعون المقرضين لهم قوائض فاحشة  
 فلذلك حصل التبصر بالمجلس في طريقة بهان دنع الاهالى انفسهم هذه  
 القوائض بان تأخذ على ذمتها رأس مال الديون المزمومة به البلدة حتى يمكنها  
 التخلص من تلك القوائض ومن العوائد المضروبة عليها لتفنع لها  
 في الحقيقة سوى سداد تلك القوائض ثم انه بمنافرة المزاينة التى تقدمت  
 للمجلس من نظارة المالية تبين انه اذا كانت أصحاب الاراضى تدفع أموال  
 ست سنوات الى الخزينة ويعطى لهم مقابل ذلك ربحا باعتبار ثمانية وثلاث  
 المائة في السنة يستنزل من أموال أطيانهم فبذلك يكون صافي مال السقف  
 سنووات الذى يدفعونه بعد خصم الربح المحكى عنه كافيا لسداد جميع ديون  
 الحكومة وعلى هذا الوجه تتخلص المالية من الديون والقوائض المطيوبة  
 منها وطبعيا يتخلص المزارعون أيضا من مقدار من الاموال المخصص دفعها  
 للمالية لسداد الديون المذكورة وفوائضها وعلى مقتضى حساب نظارة  
 المالية السابق ذكره تحقق ان هذا المقدار الذى يتخلص منه الاهالى هو  
 نصف الاموال المقررة سنويا على جميع الاراضى وان الاجراء بموجب هذه  
 الرابطة يستلزم ان أرباب الاطيان تدفع للحكومة تلك الاموال في طرف  
 الست سنوات المحكى عنها ويجوزون الانتفاع منها بالمبلغ ثمانية وثلاثمائة  
 في السنة نظرا للقوائض تستنزل من الاهوال المقررة وحيث معلوم ان كل من  
 يدفع مبلغا مقدما يلزم له تأمين على ما يدفعه فينبغى ان الحكومة تقدم  
 للاهالى تأمينات عن جهة استعمالات مصرف تلك المبالغ وعلى بقاء ما يصير

تقصصه مؤيداً من المال والعشور في مقابلة ما دفعوه وأن تكون هذه التأمينات على نوعين أحدهما يندرج في صلب الحجج الشرعية والتعاسيط الدوائية التي تعطى والثاني في التأمينات التي تعطى للاهالي بمعنى انه لا يمكن زيادة الاموال مطلقة وانما عند حدوث أحوال قهرية أو جبرية كسرق أو غرق وما أشبه ذلك واستلزم الحال طلب مصاريق في ظرف السنة التي يقع بها ذلك فيصير طلبها بالوجه الآخر في هذا ما استقر عليه الرأي في هذا الخصوص انما اذا وافق لدى الاعتبار النسبة الاجراء بموجبها فبحسب قبل صدور الامر العالي انتظار المالبسة اجراء مقتضاه يصدر الامر الكريم باعلانه حتى ان كل من يرغب المباشرة بموجبه يكتب اسمه في الدفاتر التي يصير استعدادها لذلك ومؤملون انه بانتهاء الاجراء على هذا الوجه تكون بلدنا من جملة البلاد التي أظهرت مشروعا مثل هذا كان سبباً في اكتساب حياتها وازدياد ثروتها كما يتضح ذلك مما تقدم ايضاحه ومما هوأت بيانه

بند أول

المقابلة التي تدفع من أرباب الاطيان خراجية والعشورية تكون كيتما بقدر مربوط الاطيان المذكورة في الحالة الراهنة ست سنوات

بند ثاني

تسديد المقابلة من أصحاب الاطيان يكون اما في السنة الاولى وهي نسبة ٨٨ واما في سنوات متعاقبة حسبما يرغبون بحيث ان مدة الدفع والتسديد من طرفهم لا تزيد عن ست سنوات

بند ثالث

من يدفع المقابلة عن مربوط مال أو عشوراً اطيانه ست سنوات يرفع له قيمة نصف مربوط عليها الحالة هذه وفقاً مستمرا ولا يزداد عليه شيء بعد ذلك لاني أموال الاطيان الخراجية ولا في مربوط الاطيان العشورية كما انه بعد تأدية كامل المقابلة على وجه ما تقدم توضيحه في بند أول وبند ثاني لا يحصل تصعيد درجات الاطيان العشورية ولا تعديل فيات ضرائب الاطيان الخراجية

بند رابع

كامل الذين يدفعون المقابلة على اطيانهم في السنة الاولى وفي سنتين متتاليتين من بعدها الحد ست سنوات يحصلون على منفعة رفع ثمانية وثلاث بالمائة من



لائحة المقابلة

٥

أصل المربوط سنويا على مجموع ما يدفعونه حسب ما هوآت مثال ذلك بالبنود الخماس  
بتدخامس

من يدفع المقابلة من أرباب الاطيان في سنة واحدة أو ثدريجا لمدة غايته است سنوات  
تكون محاسبته على الوجه المبين أدناه  
من يدفع كامل المقابلة في السنة الاولى  
تكون محاسبته كالآتي  
اذا كان المربوط عليه مثلا مائة كيسه  
اذا كان المربوط عليه مثلا مائة كيسه  
فأول سنة هكذا

أصول	خصوم	أصول	خصوم
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
١٠٠ مربوط السنة	٦٠٠ قيمة المقابلة	١٠٠ مربوط السنة	٣٠٠ نصف المقابلة
٦٠٠ قيمة المقابلة تدفع عن ست سنوات	١٠٠ ماله السنة	٣٠٠ نصف المقابلة ٧٥ مال السنة	من مربوط
٧٠٠	٦٥٠	٤٠٠	٢٧٥
الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط
الاسم وذلك عن نصف مال السنة	الاسم وذلك عن نصف مال السنة	الاسم وذلك عن نصف مال السنة	الاسم وذلك عن نصف مال السنة
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
٥٠	٢٥	٥٠	٢٥
لوتقدر قيمة الانتفاع في المائة	لوتقدر قيمة الانتفاع في المائة	لوتقدر قيمة الانتفاع في المائة	لوتقدر قيمة الانتفاع في المائة
ثمانية وثلاثا	ثمانية وثلاثا	ثمانية وثلاثا	ثمانية وثلاثا
سنوات في كيسه	سنوات في كيسه	سنوات في كيسه	سنوات في كيسه
٦ بلو	٣ بلو	٦ بلو	٣ بلو
عن	عن	عن	عن
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
٥٠	٢٥	٥٠	٢٥
ثم ثاني سنة التي يكون فيها يدفع باقي المقابلة	ثم ثاني سنة التي يكون فيها يدفع باقي المقابلة	ثم ثاني سنة التي يكون فيها يدفع باقي المقابلة	ثم ثاني سنة التي يكون فيها يدفع باقي المقابلة
يكون مثل ذلك	يكون مثل ذلك	يكون مثل ذلك	يكون مثل ذلك

من يدفع كامل المقابلة في أربع سنين تكون محاسبته كالاتي	من يدفع كامل المقابلة في ثلاث سنوات تكون محاسبته كالاتي
إذا كان المربوط عليه مثلاً كيسه مائة فيكون أول سنة هكذا	إذا كان المربوط عليه مثلاً كيسه مائة فيكون أول سنة هكذا
أصول خصوم عن الذي يدفع كيسه	أصول خصوم عن الذي يدفع كيسه
١٠٠ مربوط السنة ٠٢٠٠ ثلاث المقابلة ١٠٠ مربوط السنة ١٥٠ ربع المقابلة	٢٠٠ ثلاث المقابلة ٨٣ باو ٣٠٠
من مربوط ٨٧ مال السنة	من مربوط ٨٣ مال السنة
٢٢٧-	٢٥٠
الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط الاسم وذلك عن قيمة ثمن مال السنة كيسه ١٢ -	الفرق الذي يرفع من مربوط الاسم وذلك عن سدس مال السنة كيسه ١٦ ي
لوتقدر قيمة الانتفاع يبلغ في المائة ثمانية وثلاث سنويا سنوات في كيسه ١ - باو ٨ عنـها كيسه ١٢ -	لوتقدر قيمة الانتفاع يبلغ في المائة ثمانية وثلاث سنويا كما ذكر سنوات في كيسه ٢ - باو ٨ عنـها كيسه ١٦ ي
ثم ثانی سنة التي يكون فيها دفع الربع الثاني من المقابلة يكون هكذا وثالث ورابع سنة كل منها بالمثل	ثم ثانی سنة التي يكون فيها دفع الثلث الثاني من المقابلة يكون هكذا وثالث سنة التي يدفع فيها غلق المقابلة يكون بالمثل

من يدفع المقابلة في خمس سنوات كل	من يدفع المقابلة في ست سنوات كل سنة
سنة الخمس تكون محاسبته كالأبقي	السدس تكون محاسبته كالأبقي
إذا كان المربوط عليه مثلاً كيسه مائة	إذا كان المربوط عليه مثلاً كيسه مائة
فيكون في أول سنة هكذا	فيكون في أول سنة هكذا
أصول خصوم عن الذي يدفع	أصول خصوم عن الذي يدفع
كيسه	كيسه
كيسه	كيسه
١٠٠ مربوط السنة ١٢٠ خمس المقابلة ١٠٠ مربوط السنة ١٠٠ سدس المقابلة	١٠٠ مربوط السنة ١٢٠ خمس المقابلة ١٠٠ مربوط السنة ١٠٠ سدس المقابلة
١٢٠ خمس المقابلة ٩٠ من مربوط السنة ١٠٠ سدس المقابلة ٩١ من مربوط مال السنة	١٢٠ خمس المقابلة ٩٠ من مربوط السنة ١٠٠ سدس المقابلة ٩١ من مربوط مال السنة
٢٢٠	٢٢٠
٢١٠	٢١٠
٢٠٠	٢٠٠
١٩١	١٩١
الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من مربوط الاسم وذلك
الاسم وذلك عن عشر مال السنة	عن قيراطين مال السنة
كيسه	كيسه
١٠	١٠
قيمة الاتفاقيات كاذ كرقبله	قيمة الاتفاقيات كاذ كرقبله
سنوات في كيسه	سنوات في كيسه
١ وخمس نلوا	١ وخمس نلوا
عنه	عنه
كيسه	كيسه
١٠	١٠
ثم ثانی سنة التي يكون فيها دفع الخمس	ثم ثانی سنة التي يكون فيها دفع السدس
الثاني من المقابلة يكون هكذا	الثاني من المقابلة يكون هكذا
وثالث ورابع وخامس سنة كل منها	وثالث ورابع وخامس وسادس سنة كل
بالمثل	منها بالمثل
	بسداس

من حيث ان الجاري في الاطيان الخراجية والحالة هذه هو الترخيص لاربابها بالهبة والتوارث وابسقاط المنفعة والوصاية بمقتضى الاوامر واللوائح وكذا الايقاف بعد الاستئذان واستحصال امر رمي ثم الذي يؤخذ منها للمنافع العمومية يعطى

لأربابهم أنه وبذله بالتطبيق للأوامر فلا تن من يريد دفع المقابل عن ست سنوات على أطيانه ويطلب استخراج حجة شرعية محددة أو الشرح على حجة التي تكون بيده بما يقيد حصول رفع المقابل على أطيانه لأجل امتيازها على ماسواها من الأطيان لغیر مدفوع عنها مقابل وعدم علاوة شيء عليها بعد ذلك وثبوت الترخيصات السالفة ذكرها من الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية واعطاء ثمن أو بدل ما يؤخذ منها للمنافع العمومية فتحصل اليه المساعدة على ذلك بعد معلومية تأدية المقابلة عن الست سنوات بالكامل أما من يطلب إيقاف أطيانه وقفا خيرا أو أهليا فيجب ان ذلك أيضا بعد العرض واستحصل الامر العالي

## بند سابع

الأطيان العشورية الجارية في حيازة أربابها تقاسم سيط ديوانية ودفعت عنها المقابلة من طرفهم متى طلب أصحابها توقيع التأشير الزمني من الر وزنامه على ذات تقاسمها فيجابوا بذلك وتصدر على تقاسم سيطهم التأشيرات اللازمة من الر وزنامه بما يقيد دفع كامل المقابلة واستقرار ربط نصف المربوط عليها بحسب درجاتها التي هي عليها الآن أي الحال عال والوسط أو وسط والدون دون لتكون بذلك بمثابة عماسواها من الأطيان التي مادفعت عنها المقابلة

## بند ثامن

من يملك أطيانا في جملة بلاد يدفع كامل المقابلة عن أطيان بلد أو بلدين متى طلب تحرير حجة وتأشير من الر وزنامه على وجه ما تعين في بندي ٦ و ٧ فيجب إلى طلبه ولا يصير تأخير تحرير الحجة عن الأطيان الخارجية أو التأشير على تقاسم الأطيان العشورية على دفع المقابلة عن باقي أطيانه الكائنة بالبلاد الأخرى وكذلك يدفع جانب من المقابلة ويرغب اعتبارها عن جزء من أطيانه فيجاب ويقرر له الحجة وتأشير من الر وزنامه عن الجزء المذكور

## بند تاسع

أطيان الاوامسي المربوطة على أربابها بالعشور وموجود بها تقاسم سيط ديوانية تحت أيديهم عما أنه لم يكن جائز لهم التصرف فيها كأطيان الأباعد العشورية

وكل من مات منهم ولم يعقب ذرية تحصل أطيانه للميرى فالآن تسبح الحكومة لاربابهم بدفع المقابلة عنها كغيرها من أطيان الابعاد العشرية ومن يؤدى منهم المقابلة على أطيانه بالتمام تعطى له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها بالبيع والهبة والوصاية والايقاف ونحوها من سائر التصرفات المصرح بها لأرباب الابعديات العشرية ويحصر له بذلك التقسيط اللازم بجمه في هيئة التقسيط الجارى أعطاؤها لأرباب الابعديات انما من حيث أطيان الابعاد العشرية لم يكن مرتبها فواضع بالروزنامة كمرتب لارباب الاواسى فلاجل مساواة الاواسى بالابعاد العشرية بكل أوجه المساواة بدون استثناء يصير قطع القوااض المقيّد بالروزنامة لأرباب الاواسى مقابلة حيازتهم تملكها والتصرف فيها على وجه ما ذكر

## بند عاشر

الاطيان المربوطة على أشخاص بالعشور ولم يوجد بها تقاسيط تحت أيديهم والى أعطيت الى بعض مستخدمى الحكومة لتعيشهم منها ولم يعط لهم تقاسيط ديوانية ولا رخصة بالتصرف فيها هذه متى رغبوا وضعوا اليد عليها دفع المقابلة عنها يجابون لذلك وبعد دفع ما يستحق عليهم من المقابلة بالكامل يتحرر بها التقاسيط الديوانية لتصبح ملكا لهم ويتصرفوا فيها بكامل الانواع المصرح بها لأرباب الابعديات التى بتقاسيط ديوانية

## بند حادى عشر

أطيان المستبعدات الواردة فى تقاسيط أرباب الابعديات وغير مربوط عليها العشور حيث الجارى فيها أن كل ما استصلح منها يربط عليه العشور بحسب درجته التى تظهر من الفرز فهذه والاطيان المعطاة بمواعيد على مقتضى قرارات مجلس شورى النواب على انها ترابطا بالعشور اذا أراد أربابها مساعدتهم على عدم فرزها وتعيين درجاتها الحقيقية بربطها عليهم من الآن بدرجة الدون ودفع ما يستحق عليها من المقابلة على اعتبار هذه الدرجة فيساعدون على ذلك ويحصر لهم بها تقاسيط ديوانية بعد دفع كامل المقابلة التى تستحق عليها

## بند ثانى عشر

الاطيان التي توجد زيادة بالنواحي ولم يكن مربوطا عليها مال ولا عسور لعدم  
المعلومية بها أو يكون بهضها نزرعا أو يصلح للزراعة أو تمام اصلاحه يكون  
محتاجا لبعض عمليات فإذا كان أهالي الناحية الموجود بها ذلك ومشايعها  
ومزارعوها أو رباب الأثرية دفعوا كامل مقابلة أطيانهم الأصلية ثم يريدون  
أخذ الزيادة المذكورة بكيفية أن الصالح منها للزراعة يرتبط عليهم بحسب ضريبة  
حوضه والمحتاج لتصلحاته يطلبون أخذه بقيمة الاطيان العشورية الدون  
ويدفعون على ذلك المقابلة بقدر مربوط ست سنوات فبعد أن يدلو على تلك  
الزيادة في محلاتها يساعدون على اعطائها لهم وترتبط عليهم بالعشور أو المال ولا  
يخسر لهم تقاسمط بالعشور منها وجميع الخراجي الابعث تسديد كامل المقابلة  
المستحقة عليهم كما في البنود السابقة إلا أن البلاد التي يوجد فيها أشخاص دفعوا  
المقابلة وآخرون لم يدفعوا فهذه كانت فيها زيادة تعطى بالشرائط التي ذكرت  
لمن يطلبونها ممن دفعوا المقابلة سواء كانت في ذات غيظتهم أو مجاورة لهم  
أو غيره

#### بند ثالث عشر

الحقائك والابعديات التي لم يدفع أربابها ما يثبت عليهم من المقابلة هذه إذا وجد  
في أطيانها زيادة ورغب المشايخ والمزارعون بالناحية الكاش فيها ذلك أخذت تلك  
الزيادة بكيفية أن المنزرع والصالح منها للزراعة يرتبط عليهم بقيمة عشور حوضه  
عال كان أو أوسط أو دونا وغير المنزرع يرتبط عليهم بقيمة الاطيان الدون ويعطى  
لهم تقاسمط بذلك فإذا كان الطالبون دفعوا أو تعهدوا بدفع المقابلة عن أطيانهم  
الأصلية في ذات المحاضر الآتي ذكرها في بند ٢٢ يساعدون على تنفيذ طلبهم  
وبعد تأدية كامل المقابلة المستحقة على الاطيان الزيادة التي يطلبونها بهذه  
الكيفية يعطى لهم التقاسمط اللازمة بها مستوفية الترخيمات المصرح بها في  
البنود المحررة قبله

#### بند رابع عشر

الحقائك المعطى بها تقاسمط ديوانية لأربابها ويوجد فيها زيادة بالتجبة عن  
مستبعديات استصلحت أو غير ذلك مما يدخل في كمية الواردات بالتقسيط وليس  
مربوطا عليها عشوره هذه إذا طلب أربابها أخذها بنوع الملكية بكيفية أن

المتزرع منها يربط عليهم بحسب قيمة عشور حوضه وغير الصالح للزراعة ومحتاج  
للتصلح بقيمة العشور بالدون ويكونون دفعوا أو سيدفعون المقابلة على أطيانهم  
كل المعين بالمحضر الآتي عليه التول في بند ٢٢ يجاون لذلك وبعد تسديد قيمة  
المقابلة المستحقة عليهم انما لون حسب القاعة المدة التي يعاملون بها في حق باقي  
الأطيان حقا الكهم وبأخذون تقاسيط ديوانية تثبت لهم التملك والترخيصات  
الموضحة بالبنود السابقة

بند خامس عشر

إذا لم يرغب أرباب الجفالك أخذ الأطيان الزيادة والمستبعدات الموجودة  
بجفا الكهم بالكيفية الموضحة قبله وظهرت الرغبة من أهالي أو مشايخ  
أو من أرباب الناحية لأخذ تلك الزيادة والمعاملة فيها كالموضح في بند ١٤  
فبعد الاستيثاق بدفع المقابلة منهم على أطيانهم الأصلية تعطى لهم انما  
تحرر التماسيط اللازمة باسمهم يأخذونها يكون بعد دفع كامل المقابلة  
المستحقة عليهم وحيث يوجد بلاد جفالك وأهاليها لم يكن لهم أطيان أثرية  
فيها فهذه إذا كان يوجد بها زيادة والجفالك لا يرغب أخذها فمرحة  
بأهاليه تعطى لهم تلك الزيادة بترخيصاتها إذا رغبوا أخذها بدفع المقابلة المحكي  
عنها

بند سادس عشر

الأطيان الزيادة المعبر عنها في بند ١٢ وبند ١٣ وبند ١٤ وبند ١٥  
إذا رغب أخذها أشخاص من غير أهالي ومشايخ ومن أرباب النواحي الكائنة بها  
فلا يقبل منهم ذلك بل تبقى تلك الزيادة على ذمة المرعي يتصرف فيها حسب الأصول  
الجارية في مثلها

بند سابع عشر

لا يجوز للمشايخ والأهالي والمزارعين المطالبة بأخذ الزيادة التي توجد  
في بلادهم على وجه ما ذكر في البنود المذكورة في بند ١٦ إلا في مدة الست  
سنوات المحددة لتسديد كامل المقابلة بحيث أنه بعد انقضاء تلك المدة  
فمن يطلب أخذ شيء من ذلك لا يجاب لطلبه ولو كان دفع المقابلة عن أطيانه  
الأصلية

بئء ءامن عئئر

ءلؤل وكبمان النواأى المءءة لاءءسمباأ الزراعة ومألات الابران المقرة ءالى زمام كل نأأة بمأب لائأة المسأأة واراضى المبائى اللى بكل بلء أبع ءلك لا بأوراءأاله فى ءصرأع الاعطاء المرأص به فى البنوء السابأة بل ءبأ على ماأى علبه لا ءءفاعأه الى النواأى بها بءون مأابل

بئء ءاسع عئئر

اأراأ أأب الاطبان اأأراأة وءوقاع السأبة الرسمبة بالءأشمرن الروزنامه على ءقاسبأ الاطبان العئوربة ثم اأراأ ءقاسبأ بالاطبان اللى أصلها أواسى والاطبان اللى بأعر ءقاسبأ واطبان الزباءاء والمساءءاء أسمها هو موضأ عنها بالبنوء السابأة كل ءلك بأأرى عأب ءفع المأابل من طرأ أرباب الاطبان بءون أءنى ءأأر ولا بأوراء رسم ولا عواءء على ءلك

بئء عئئر

الءن بءفعون أو بءعهءون بءفع المأباله ءصبرضرائب اطبانهم اأأراأة ءأأة على كمبة واأءءهى قمة النصف ولا بفع على الضرائب ءءبءل وكذا اطبانهم العئوربة لا بفع علبا فرز ولا ءصبر ءءرأاء بل بقر نصف المقرة على أاله كما قرر فى بئء ٣ أما الاطبان اللى لا ءفع عنها المأباله بئء ذى أأها أأكام الاوامر والوائأ بأءها وبسرى علبا ءءبءل والقرز على أأب ما فى القراءاء الصاءرة كما كان أار باأبال فى أأ سائر اطبان النوع

بئء واأءو عئئر

الاعانة اللى ءقررأأءها فى سئنة ٨٧ بمأءضى قرار المألس الءصوصى بأوراء أصمها المربأ ءفع المأباله بالكمبة الائبة وهى من بءفع المأباله فى السئنة الأولى أى سئنة ٨٨ ءأصم له الاعانة المءفوعة بأبعها من أصل ما بئأأ علبه من المأباله

من بءفع المأباله على سئئىن ءأصم له الاعانة على سئئىن كل سئنة النصف وهكذا من بءفع على ءلاأ سواء بأصم له كل سئنة ءلاأ

من بءفع المأباله على أربع سئواء فأأء ءأصم له الاعانة على أربع سئواء باعأبار كل سئنة الربع أأء أنه مأءءءصمها من الأصل على أربع سئواء



بند اثنين وعشرين

مادام أن تأدية المقابلة هي بالرغبة كما ذكر فلاحل معلومة المالية بمقادير أموال أطيان من يرغبون دفع المقابلة ووقوفها على كمية مقابلتها ومواعيد السداد من طرف أرباب الاطيان ينبغي أن يصير نشر ذلك لكافة النواحي وفي كل ناحية يعمل محضر يكون موجودا به مشايخ البلدة وعمد من اربعها وكافة الإهالي ومن يرغب منهم دفع المقابلة يتوضح بجانب اسمه مقدار أطيانه والمربوط عليها وما تستحقه من المقابلة ومواعيد تأديتها بحسب رغبة كل منهم كما سبق التوضيح وبالاتها يجري ختم المحضر المذكور من الحاضرين ويتقدم للمديرية وهذه المحاضر تعتبر في مقام سندات على أرباب الاطيان عن مقادير تأدياتهم بحسب المواعيد التي يصير توضيحها من كل منهم وبالاتها تتقدم المحاضر عنها للمالية مع مجموع يصحر عنها من ديوان كل مديرية بحيث لا تتجاوز تلك العملة زيادة عن شهرين من تاريخ صدورها هذا القرار لهم وهكذا في بحر تلك المدة يجعل بالمالية دفاتر أو دفاتر لقيده أسماء من يرغبون لذلك من أرباب الاطيان الذين يكونون موجودين بالخرصة ويتوضح من كل منهم بجانب اسمه مقدار أطيانه وجهات وجودها والمربوط عليها وما تستحقه من المقابلة ومواعيد تأديتها فيها ويختتم من كل منهم على ذلك قرين اسمه وبانتهاء الميعاد وتكامل ورود المحاضر بالمالية ينظم من واقعها ومن واقع الدفاتر المحكي عنها مجموع عمومي وبعده رؤيته بما يصدر منها الاعلان بإجراء التحصيل وعند تشكيل القومسيون الاتي عنه القول في بند ٣٩ فيجري تقديم المجموع المذكور إليه من المالية لاجرام اقتضاه بحسب ما يتوضح تفصيله في عملية القومسيون المذكور

بند ثلاثة وعشرين

تقبل الحكومة بمن يريد من أرباب الاطيان تسديد بعض أو كامل المقابلة شيونات من شيونات الخزينة المعبر عنها بشيونات مالية شيونات المالية المستخرجة عن سهام القومية العزيزية ثم رجعات الطلب المحررة من المالية وقبول ذلك منهم يكون بالكيفية الموضحة بالبند الاتية

بند أربعة وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة مرة واحدة ورفع نصف ما على  
أطيانهم من السنة الاولى من الست سنوات وقدم بعض أو بكامل المقابلة  
بونات من البونات المذكورة عنها بيند ٢٣ ويكون فيها بونات تستحق بعد  
سنة ٨٨ التي هي سنة دفع المقابل مرة واحدة أو يكون استحقاق البونات  
في آخر شهر تلك السنة فمن حيث يلزم عليه تسديد قسط سنة ٨٨ بونات  
مستحقة الدفع في السنة المذكورة فإذا كانت البونات مستحقة في السنة  
شهور الاول من السنة تقبل منه عينا بعين ولا يستقطع من مبالغها اسكونت  
ولو كانت مستحقة في اليوم الآخر من السنة شهور المذكورة أما إذا كانت  
استحقاقاتها محل في بحر السنة شهور الثانية من السنة فتجاوز لها عن اسكونت  
السنة شهور الاولى من تلك السنة وما زاد عن ذلك في المدة يستقطع عنه اسكونت  
باعتبار ثمانية وثلاث المائة في السنة أما الخمسة أقساط الباقية لغلاق  
كامل المقابلة لامانع من قبول تسديد جميعها أو بعضها بونات مستحقة في  
سنة ٨٩ وما بعدها بشرط أن يستقطع من مبالغها الاسكونت سنويا بحسب  
ثمانية وثلاث المائة في السنة اعتبارا من ابتداء سنة ٨٨ المخصص فيها دفع  
المقابلة

بند خمسة وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة في سنتين ويقدم بونات ويوجد  
فيها بونات تستحق في مدد بعد السنتين المستحق فيها التسديد بحيث أنه من  
اللزوم عليه تسديد النصف الاول في سنة ٨٨ والنصف الثاني في سنة ٨٩  
فيقبل منه في تسديد النصف المستحق في سنة ٨٨ بونات استحقاق سنة ٨٨  
وما يكون منها مستحقا في السنة شهور الاول من سنة ٨٨ يحسب اليه مبالغه  
عينا بعين ولو كان استحقاقات البونات محل في اليوم الاخير من السنة شهور  
الاول أما البونات التي تكون مستحقة في السنة شهور الثانية من سنة ٨٨  
فيترك عنها اسكونت السنة شهور الاولى من السنة وما زاد عن ذلك في المدة  
يستقطع عليه اسكونت بحسب المائة ولو ٨ في السنة أما النصف المستحق  
في سنة ٨٩ هذا يقبل تسديده بونات مستحقة في سنة ٨٩ وما بعدها  
ويستقطع من مبالغها الاسكونت من ابتداء سنة ٨٩ لحد تواريخ استحقاق

دفع البونات بحساب المائة ولو ٨ في السنة ويقام تسديد نصف المقابلة المستحق الدفع في سنة ٨٨ يرفع له على أطيانه قيمة ربع المال في ذات سنة ٨٨ كما أنه تسديد النصف الثاني المستحق سنة ٨٩ في سنتها يرفع له أيضا الربع الثاني في سنة ٨٩

## بند ستة وعشرين

من يريد من أبواب الاطيان تسديد المقابلة في مدة ثلاث سنوات فأكثر طرحت سنوات ويقدم بونات ويوجد من ضمنها بونات مواعيد استحقاقها متأخرة عن السنين التي يرغب فيها التسديد فدفع المقابلة بمن يريد التسديد في ثلاث سنوات يكون على ثلاث أقساط كل سنة قسط بحق الثلث فالقسط الاول المستحق الدفع في سنة ٨٨ يقبل فيه بون مستحق في ذات سنة ٨٨ وقبوله يكون بالشروط المبينة في بند ٢٥ ويقام تسديد القسط المذكور يرفع له في سنة ٨٨ قيمة ثلث نصف المربوط على أطيانه أما القسطان المستحقان في سنة ٨٩ وتبينة ٩٠ فيقبل فيهما بونات مستحقة في سنة ٨٩ وما بعدها ويستقطع منها الاسكوت بالكيفية الاتية وهي أن البون الذي يتقدم لتسديد قسط سنة ٨٩ يخصم عليه الاسكوت من ابتداء سنة ٨٩ لحد مواعيد الدفع بحساب ٨ ولو بالمثل البون الذي يتقدم لتسديد قسط سنة ٩٠ يكون عليه استقطاع الاسكوت من ابتداء سنة ٨٩ بهذا الاعتبار وفي مقابلة ذلك يرفع له في كل سنة ثلث نصف المربوط على أطيانه وهذا عن يدفع في ثلاث سنوات والذين يريدون تأدية المقابلة في أربع سنوات فبالمثل تكون تأديتهم على أربعة أقساط على هذا المنوال والذي يرفع لهم سقيا يكون قيمة ربع النصف المقرر رفعه وهكذا من يريد التسديد في خمس أو ست سنوات يصير معاملته في التسديد والرفع قياسا على هذا الحساب

## بند سبعة وعشرين

من يريد من أبواب الاطيان تسديد المقابلة سواء كان في سنة أو سنتين أو أكثر أو تدريجا لحد ست سنوات ويقدم من ضمن تسديداته رجعات طلب بامه على ديوان المالية فالتى تكون غير محسوبة بمواعيد التسديد تقبل وتخصم والتي بمواعيد تسديد المعاملة فيها حسب ما هو مبين في حق البونات بالنود

السابقة

بند ثمانية وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة برجع طلب مالية يرغبون تسديدها سواء كانت خالية عن الميعاد أو تستحق بميعاد أو مواعيد موضحة بها وتكون تلك الرجوع باسماء أشخاص خلاف أرباب الاطيان يجوز قبولها متى كان صاحبها محق لها صاحب الطين بسنده مستوفى وما يكون فيها بغير ميعاد يقبل عينا بعين والتي بميعاد يستقطع الاسكوت من مبالغها حكم القاعدة الموضحة قبله في حق البونات المتأخر مواعيد استحقاقها عن أوقات التسديد

بند تسعة وعشرين

بعد صدور الاعلانات من ديوان المالية الموضح عن ما في بند ٢٢ وورود النقدية من المقابلة تمتنع الحكومة منعاً كلياً عن اخراج بونات خزينة وعن اجراء كل عملية مالية تستدعي خسارة فوائد وقر ومسونات

بند ثلاثين

لاجل ضبط وربط زمام الايراد والمصرف يتعين على نظار الدواوين ومديرى الاقاليم ومأمورى المصالح تقديم موازين سنوية لديوان المالية ببيان ايراداتهم ومصروفاتهم عموماً وفروعاً كما هو جارى بما فى ذلك السكك الحديدية والاشغال العمومية وبعد تقديم تلك الموازين للمالية والنظر فيها بما وتوضح ملحوظاتهم بما تقدم لمجلس محاسبة المالية الا فى الايضاح عنه بعده ببند ٣٣ لاجراء اللازم عنها

بند واحد وثلاثين

ديوان المالية يلزم أنه فى آخر كل سنة يحضر جدولاً مستوفى ببيان كامل ايرادات ومصروفات الجهات جهة جهة بالبيان اللازم قلنا من مقتضى الحسابات والسندات المقدمة اليه ويقدمه لمجلس المحاسبة للمراجعة اللازمة بمعرفة عن ذلك كما هو فى الذكر عنه بعده ببند ٣٤

بند اثنين وثلاثين

حيث ان الايرادات والمصروفات مربوطة بالميزانيات ولا يجوز بحسب

ولا صرف زيادة عن الوارد بالموازن في بحر السنة فإذا اقتضى الحال التعديل نظام الترتيب بذات الجهات أو لزمت الحال لتحويل شيء من ترتيبات جهة إلى أخرى فيكون أجزا ذلك بالأمر العالي

بند ثلاثة وثلاثين

يعتبر مجلس يسمى مجلس محاسبة المالية ويكون من كل من رئيس ووكيل وأربعة أعضاء فالرئيس والوكيل يكون تعيينهما بالأمر العالي والأربعة أعضاء يصير انتخابهم معرفة بمجلس النواب في كل ثلاث سنوات مرة ويعرض عنهم للاعتاب السنوية وبصدور الأمر العالي عنهم يتبع الاجراء بوجبه

بند أربعة وثلاثين

عند ما يتقدم إلى المجلس المذكور من المالية الموازين المختصة بجهات السواوين والمحافظات المذكور عنها ببند ٣١ فيجري مراجعتها وتطبق ما به على موازين السنة الماضية وأمر الرئط فإذا ظهر شيء من المراجعة مقتضى له تحريات واستكشافات ونحوها على حسب ما يتسلا حظ للمجلس بحريه إلى أن يستوفى الغرض المقصود من المراجعة وبالوقوف على صحة ما بالموازن يجري ما هوأت ذكره بعده في بند ٣٥

بند خمسة وثلاثين

مجلس المحاسبة يلزمه أنه بعد استيفاء ورود الموازين إليه يكاد كرقبله في بند ٣٤ ومراجعتهما يخبر عنها ميزانية مستوفية بالبيان الكافي ويقدمها للمجلس الخصوصي وبعد مناقظتها به والتصريح بما يلزم استيفاء بيانها ترسل من الخصوصي لمجلس شورى النواب وبعد مناقظتها به وصدور القرار منه عليها وتنفيد ذبا الأمر العالي تتخذ أساسا لحصر الإيراد والمصرف والمراجعة منها بمجلس المحاسبة ويخبر بوجوبها من المالية لجهات الحكومة بالأجزاء بحيث أنه لا يصير التعدي عن حدود الميزانية بأي جهة مما في صرف زيادة عن المربوط بها ولا يصير التشديد في استجداد أعماله في السنة المربوط مصر وقتها بتلك المحاسبة

بند ستة وثلاثين

حيث أنه بموجب بند ٣٥ فكل ديوان أو مصلحة من المصالح والمحافظات

والا قاله سواء كانت فروعا أو عموما مساويا لا يتعدى صرف شيء زيادة عن  
مقرر ومقتضى مصروفاته التي تكون موطنة بميزانية لكنه اذا كان بحسب  
مقتضيات الاحوال يحدث أو يتلاحظ لأي ما كان من مديري الاقاليم ودواوين  
العموم والمحافظة والمصالح بعض اجراءات واستجدادات في أشياء ضرورية  
ومهمة للمصلحة وتترتب على اجرائها صرف مصروفات زيادة عن المربوط بالميزانية  
وان تأخر اجرائها ينشأ من التأخير خلل للمصلحة فثل هذه يكتب عنها من جهاتها  
للدخيلة وتنتظر بالجلس الخصوصي واذا كان المجلس يقرر على ضرورة ومها  
ويعلم له من الميزانية ان هناك ~~ام~~ مكان لصرف تلك المصروفات من ايرادات  
الحكومة فيعطى القرار اللازم وبصيرت فينفذ بالامر العالي اما اذا كان يتضح  
للمجلس تعذر صرف ذلك من الايرادات لعدم وجود ما يوزي صرفه فالجلس  
الخصوصي حين ذاك ينظر الطريقة اللازمة لتسديرك الصرف بتوفير شيء من  
مربوط المصروفات ويعطى به القرار منسب بما يراه ويعرض للاعتاب السنوية  
وبصدور الامر العالي عليه يتبع الاجراء بوجه

بندسبعة وثلاثين

ديوان المالية يلزمه أن يقدم لمجلس المحاسبة في آخر كل سنة دفترًا واضح فيه ايراد  
ومصرف كل جهة من جهات الحكومة بالبيان اللازم قلنا قلنا والمجلس يجري  
المراجعة منه على ما في الميزانية الاساسية السالف ذكرها في بند ٣٥ واذا تبين  
له ان أحد المصالح أو الاقاليم أو المحافظات أو دواوين العموم صرف شيئاً زيادة  
عن الوارد بالميزانية فيقتصر له من المجلس رد وتخصيل ما يكون صرف زيادة من  
أذن باجر امصرفه نقداً لا بدون قبول أدنى عذرو يعطى عنه من المجلس اشعار  
للمالية لمراجعة اضافته بحسب الجبهة التي يرد منها الى المالية

بندثمان وثلاثين

اذا كان بالتصادف يحدث في بعض السنين أموز قدرية أو قهربية ~~ك~~ كسفر  
أو غرق وما أشبه ذلك مما يوجب عدم استكمال الاراد المربوط في مقابلة  
المصروفات بميزانية المالية ويحقق ذلك لسعادة ناظر المالية ومجلس المحاسبة

ولا يوجد طريقة لتدارك ذلك من أوجه توفرات أو من تكثير إيرادات من المصالح والالتزامات فبعد أن يجرى حصر عجز الإيراد جمع فقه المالبسة ومحاسن المحاسبة يتقدم به جدول للدخول وبعد رؤيته بالخصوص يحال لمجلس شورى النواب بوقت انعقاده للنظر فيه وما يراه فيما يكون به تكميل الإيراد الذي يساعد على صرف ذلك في تلك السنة بطريق الاعانة يعطى به القرار اللازم ويعرض للاعتاب ويعتضى الأمر الذي يصدر يتبع الاجراء

#### بند تسعة وثلاثين

يتشكل قومسيون من كلب من واحد رئيس من النواب يتعين بالأمر العالي واثنين أعضاء تنتخبهم الحكومة ليكون مخصوصا بحصر واستيلاء نفوذ المقابلة وأوراق البونات وسندات الطلب وعلمية تكون بالطريقة الآتية وهي أن يجعل للقومسيون دفتر مخصوص لقيده ما يرد من المقابلة المذكورة سواء كان من أوراق البونات التي تتقدم من أرباب الاطيان للخصم بمعاليتهم من المقابلة أو من النقود التي تحصل نظير المقابلة المذكورة

#### بند أربعين

من عملية القومسيون حصر كل النقود التي تحصل كما ذكر في بند ٣٩ ويجعل لها صندوق مخصوص في عهدة اثنين أمناء يتعينان لذلك ويجعل لها دفتر يورد فيه الإيراد والصرف والباقي يوميا كالجاري في يوميات الخزن بالجهات الميرية

#### بند واحد وأربعين

البونات والسندات التي تتقدم للقومسيون على وجه ما يأتي ايضا حصره بعده يلزم أن تنظر ابتداء بالمالية ويوضع عليها منها علامة الصحة والاعتماد

#### بند اثنين وأربعين

البونات التي يرغب من هي في أيديهم خصصها لمعاليتهم من المقابلة يتعبر عنها ككشف من صاحبها بمقدارها ومبالغها والجهات التي يريد التسديد لها وتتقدم مع الكشف المذكور للقومسيون به تجرى المحاسبة اللازمة عنها وبعد تنزيل ما يقتضى تنزيله يكتب بونات كل اسم حافظة ببيان تاريخ كل بون وغيره ومبلغه وميعاد تسديده وما صار تنزيله منه نظير الاسكوت والباقي

واسم المديرية التي سيجرى تسديد ذلك اليها من المقابله بحسب رغبة صاحب  
البونات وترسل تلك الحافطة المالية بعد قدها بالدفتر الموضح عنه في بند ٢٩  
ومن المالية تحضر الاغادات اللازمة للمدريات وأما البونات فتحتفظ بالصندوق  
بعده الاثنان الاثناء المتقدم الذكر عنهما في بند ٤٠ ويؤخذ سند الاستلام  
باختامهما على ذات قدها بالدفتر المذكور عنه في بند ٤٠ السالف ذكره

بند ثلاثة وأربعين

النقود التي تحصل من المقابله يصير استعمالها في سداد ديون الحكومة على  
الوجه الآتي

أولا يتسدد بأصرف مبالغ البونات التي يستحق صرفها وبحال من المالية  
صرف مبالغها على القومسيون ومشتري بونات المالية الجارية في التداول  
بالاسعار والحالات التي يرى القومسيون موافقتها بحسب ظروف الوقت  
والحال

ثانيا بعد ما يتم الحصول على استجماع كامل البونات المتداولة سواء كان من بونات  
الخزينة أو العزينة فكل ما تحصل من نقود المقابله يجرى استعماله في مشتري  
سندات من سندات أى استقراض كان من استقراضات الحكومة المصرية  
يرى القومسيون موافقة البذبح جمع سندات مقدمه

بند أربعة وأربعين

كل ما يحصل من نقود المقابله وتورد للصندوق يعطى به كشوفه للمالية  
في كل اسبوع والمالية لها أن تحول على الصندوق دفع مبالغ البونات التي  
تتقدم للصرف في أوقات مستحقات الاستقراض وكل ما صار جمعه من  
البونات بالصندوق سواء كان من المتقدم نظير المقابله أو من المحول من المالية  
أو من المشتري يعمل عنه جدول ببيانته في كل خمسة عشر يوما يتقدم من  
القومسيون لنظارة المالية وبعدم اجعته يعطى القرار من القومسيون  
ومن سعادة ناظر المالية بخضمه وتسديده من الديون ومحو الأوراق  
والسندات وتقدم مع البونات والسندات للبدخلية وعن يد المجلس  
الخصوصى يصير حرق تلك الأوراق ومحو آثارها ويجرى درج وإعلان مقادير



## ذلل بالجزئالات

## بند خمسة وأربعين

ليس بعيبا عن الملاحظ أنه في بعض الاحيان يكون مستحقا على المالية بونات في أول الشهر وفي وقتها لا يوجد نقد في صندوق المقابلة فلا يجوز اخراج بونات جديدة على وجه ما توضح في بند ٢٩ وانما في هذه الحالة سعادة ناظر المالية يتدارك تسديد البون المستحق بحساب جاري لوعدة قريبة ووجود النقد في صندوق المقابلة يتسديدا تحاد رأي سعادته مع مجلس المحاسبة

## الخلاصة

قد توضح بالنود المدونة قبيله الطريقة المتطويرة بمقتضى وطننا من كامل الدين بحالة مستحقة لا تحل بايقاء ما عليه من الوير كوكو الخزينه الجليله الشيا هانية ولا بنظام ترتيباته ولا بنقص مقادير مصر وفاته الثمرات والقوائد الجزيلة التي كانت جارية وعائدة منافعها على غير أهاليه تنحصر فائدها في أصحاب الاطيان خاصة يتعاون بها أحسن تمتع فبعرضه للمسامح الزكية اذا وافق الاجراء هو جبهه بعد صدور الامر الكريه بالاجراء بمقتضاه يصير نشره وكافة المديرات والنواحي لمعلمية الجميع والعمل كما فيه هذا الذي روي والامر مفوض في يوم الاحد ١١ جمادى الثانية سنة ١١٥

صورة الامر العالى الصادر للمجلس الخصوصى بتاريخ مغرة رجب سنة ١٢٨٨  
نمرة ٢ على قرار المجلس

صار منظورنا قرار الخصوصى هذا رقم ٢٩ ج سنة ١٢٨٨ نمرة ٢ المشغل  
على الثلاثة بنود التى نظر للمجلس لزوم بيانها وعلاوتها على بنود قرار اصلاحات  
مالية البلد وذلك فيما يتعلق بالمقابلة التى يجرى دفعها عن اطيان العائلات  
والاطيان المعطاة بالغاروقه واطيان المتسحين بتوضيح ما استنسب اجراؤه فى كل  
نوع منها وبحث وافق ليدىنا الحاق وعلاوة السلاثة بنود المذكورة بالقرار المشار  
اليه فاصدرنا أمرنا هذا للاجراء بمقتضاه

#### صورة قرار المجلس الخصوصى

قد صار التسد كبر المجلس فيما نظر لزوم بيانته وعلاوته على بنود قرار اصلاحات  
مالية البلد فى مسئلة دفع المقابلة عن الاطيان الميين أنواعها بهذا فاستقر الرأى  
على تدوين هذه الاجراءات لها الحاقا بنود القرار المشار اليه من بعد بند ٤٥

بند ٤٦

اطيان العائلات الجارى زراعتها وتسديد أموالها بمعرفة اكبر العائلة فعلى  
حسب اتفاق العائلة مع الاكبر على كيفية دفع المقابلة بحسب ما فى البند الرابع  
يكون القيد فى دفتر المحضر من كبر العائلة وبعد الدفع تكتب بحجة امتيازات  
المقابلة عن الاطيان على الشروع لمقدار خصصة كل منهم فى صلب الخجة مع بقاء  
استقرار الادارة لمعرفة اكبر العائلة واجراءات قرار شورى النواب الصادر عن  
اطيان العائلات

## بند ٧٤

الاطيان المعطاة بالغار وقة من بعض الاهالى لبعضهم تحت أحكام البند الثامن من لائحة الاطيان هذه من يريد دفع المقابلة عنها فحسب ما يتفق عليه الراهن والمترهن في الدفع بصير الاجراء

## بند ٤٨

أطيان المتسحبين المقرر عنها انتظار عودة المتسحب لحد ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ تسحبه حسب الامر الكريم وتكون معطاة موقتا لمن يوجد من أقاربه بالمال فهذه اذا رغب أقاربه المذكورون دفع المقابلة عنها فبصير القبول منهم على شرط انه اذا حضر المتسحب في المدة الباقية لا تتطاره من ميعاد الثلاث سنوات ويدفع ما يكون دفع عليها من المقابلة فله أن يأخذها ولافتكون الاطيان وامتيازاتهم من حقوق أقاربه المذكورين وأما ما يكون معطى من هذه الاطيان بالايجار لعدم وجود أقارب للمتسحب ورغب المستأجر أن يدفع عليها المقابلة من سنة ٢٨٨ لتكون في حكم الاطيان التي تحت يد الأقارب المذكورين عند دفع المقابلة منهم كاذ كر فيقبل منه ذلك مثلهم واذا لم يحضر المتسحب المعطاة أطيانه بالايجار في المدة الباقية من ميعاد انتظاره فتكون الاطيان وامتيازاتهم من حقوق المستأجر الذي يدفع المقابلة واذا كان ضمن ذلك أطيان مؤجرة ويكون زيادة ايجارها بعد المال نوازي الى تسديدات المقابلة لعدم ميعادها فحيث من المقرر بالامر العالي ان زيادة الايجار تكون على ذمة المتسحب اذا حضر قبل مضي ميعاد انتظاره فتفضل الاطيان المماثلة لذلك في الايجار لحد نهاية الميعاد المحدد للمتسحب والزيادة عن الايجار تحسب له من مبلغ المقابلة ويصير تسديدها باسمه متى حضر قبل مضي الثلاث سنوات وأراد تسديد المقابلة فاذا لم يحضر في الميعاد المذكور وأراد أحد الاهالى ان يأخذها لنفسه ويدفع عنها كامل المقابلة فتعطى له وتكتب له بجهتها بعد دفع المقابلة

هذا الذي روى وعرضه للاعتاب الخديوية اذا وافق وصدر عليه الامر العالي  
بالاجراء بصير الخاق هذه البضوب بالقرار السابق صدوره من بعد بند ٤٥ خمسة  
وأربعين وتكون الخاتمة المدونة بالقرار المشار اليه تمة  
بعد ذلك كما استقر عليه الرأي

## قرارات وأوامر كرام تتعلق بالمقابلة

قرار من المجلس الخصوصي في ٨ محرم سنة ٨٩ من بسد المقابلة ويريد التأشير على تقسيط الاطيان العشورية أو تحرير حجة الاطيان الخارجية يلزم ان يكون بسده تقسيط وحجة عن الاطيان العشورية بثبوت تملكها له أو حجة عن الاطيان الخارجية

منشور من المجلس الخصوصي في ر سنة ٨٩ الاطيان الخارجية ومؤجرة من نظاراً وقافها الاشخاص بالاجار المسانسة ومخصص لهم بالانشاء والعمارة والتجديد فيها ومقبضة في دفتر التكليف باسمه المستأجر بن ودفعوا عنها المقابلة تستمر على ما هي عليه من الوقف في مقابلة دفع نصف المربوط

أمر عالي في ١٤ ر سنة ٨٩ على قرار الخصوصي في ١٠ منه أطيان المستبعدات هي بمائلة الزيادات غير المعومة المنصوص عنها بقرار الاصلاحات بند ١٢ فيحدد ميعاد ستة شهور فقط لمن يريد الاخذ منها حسب القرار اعتباراً من تاريخ النشر

منشور من المجلس الخصوصي في ٨ ج سنة ٨٩ أطيان المستبعدات التي بالبناء ولا يعطى منها لمن يطلب الاخذ ولو مع رغبة دفع المقابلة عنها منشور من المجلس الخصوصي رقم ٧ ب سنة ٨٩ أطيان الزيادات المعومة وغير المعومة لايجوز تقسيط بالعشوري منها وحجج بالخارج الا اذا كان من أعطيت له بسدد كامل المقابلة التي عليها وعلى أطيانه الكاتبة بالبلدة المعطى له منها

أمر عالي في ١٠ ص سنة ٩٠ على قرار الخصوصي رقم ١٨ محرم سنة تاريخه يجوز الاعطاء من الاطيان الزيادات غير المعومة والمستبعدات المنتهية بالتواريخ المجوز لهم أخذها متى كانوا تعهدوا بدفع المقابلة على أطيانهم الاصلية ويتحدد ذلك بميعاد ستة شهور مع اعطاء ميعاد أيضاً مثل هذا الارباب الأبعاد الواردة التقاسيط وغير مربوط عليها عشوري في قبول طلب من يريد منهم ربطها عليه بدرجته الدون الثاني بشرط ان يعطى ميعاد الستة شهور المذكورة لا يقبل أدنى طلب بهذا الخصوص من أحد بسل تكون الاطيان للميرى

أمر على في ٢٣ ر سنة ٩٠ يتدفع الباقي من المقابلة من ابتداء سنة ٩٠ على اثني عشرة سنة بأوفات متساوية

قرار من الخصوص في ٢٤ ص سنة ٩٢ وعليه أمر على في ٨ ر سنة تاريخه يجوز لأرباب الأطنان الأواشي الموقوفة دفع المقابلة عنها نظير رفع نصف المربوط عليها وعدم إعادة فرزها ولا تعديل درجات مربوطها في المستقبل وزيادة على ذلك يستمر دفع ما لتلك الأواشي من الفوائض السابق إيقافها مع أطنان الأوسية وصارت من ملحقاتها في الوقف

منشور من المجلس الخصوصي بتاريخ ٨ ر سنة ٩٢ من تعهد من أرباب الأواشي غير الموقوفة بدفع المقابلة على جملة سنوات بدون تجاوز المدة المحددة للتسديد فإيتسدد منه سنوياً يستقطع بنسبته من الفوائض المرتبة له بالروتاجمة حتى أنه عند انقضاء التسديد تكون الفوائض صار قطعهها بأكملها

تم

\* (طبعت بمطبعة بولاق سنة ١٣٠٣ هجرية) \*

لائحة ترتيب  
مجالس نقابات  
الزراعة

صورة الامر الكريم

مجلس خصوصى رئيسى دوله لوباشا حضر تبارى  
صار منظورا هذه اللائحة التى صدرت من المجلس الخصوصى رقم ١٦ شوال  
سنة ١٢٨٨ غمرة ٣ المشتملة على استمسان ترتيب مجالس تفتيش الزراعة  
بالاقاليم بحالة مستديمة وان تكون اجرا آتيا بالكيفية التى صار توضيحها  
باللائحة وحيث وافق ادينا مارآء المجلس الخصوصى فى ذلك أصدرنا أمرنا هذا  
لكم لاعتماد الاجراء بموجبه فى يوم السبت ١٨ شوال سنة ١٢٨٨

مقدمه

ان دوام النظر لما فيه زيادة اصلاح الاراضى الزراعيه وانجاز عملياتها  
وتحسين المزرعات وزيادة ثمراتها استلزم الى استجداد مجالس تفتيش الزراعة  
بالاقاليم فى هذا العهد وترتيب مديريات بحرى مجلسان ومديريات قلى ثلاثة  
وتقرر لتها اجرا آتيا بدائية بمعرفة مجلس شورى النواب تقتضى لانتظام  
ادارتها فى مواسم معينة فى السنة استقاء بوجوده ففتش هرور على كل  
مديرية من طرف هذه المجالس وبعدها صارت ادارتها قاصرة على رؤية  
جداول العمليات التى تتقدم اليها من المهندسين فى مده معينة وكان محولا  
على المديريات تخصيص أنفصار العمليات والمصاريف وبقى ما يلزم وكذلك  
عمليات تقسيم المياه بحسب اتساع دائرتها تحتاج الى تنظيمات جديدة  
والآن قد نظر بالمجلس الخصوصى ان مجالس تفتيش الزراعة تترتب بحالة  
مستديمة ويكون لها النظر فى جداول العمليات العمومية والمشتركة  
والخصوصية وفى مصر وفاتها تخصيص أنفصار العمليات على البلاد وتفتيش  
اجرا آتيا العمليات فى محلات تشغيلها وتكون أعضاء هذه المجالس منتخبة



ومختارة معرفة أهالى البلاد من كل مركز واحد بالدور ويكون من خصائص هذه المجالس دوام التبعصر في تحسين المزروعات وزيادة ترقيها واتخاذ روابط أساسية لتقنين المياه الممتدة بعد عمليات الفتح والسد بحسب ما تقتضيه مزايا تلك المملكات التي استجدت فيها ترع وقناطر وبرايخ ومساقى ومصارف وترتيب مأمورين من ذوات المهندسين ومعاونين جمعيتهم ولهذا حصلت المداولة والمذاكرات بالمجلس في تدوين لائحة اجراآت لهذه الاعمال واستصواب الاجراء كما بالبند الاتية

### في ترتيب مجالس تفتيش الزراعة

#### بند ١

يترتب في الاقاليم خمسة مجالس اثنان في بحري وثلاثة في قبلى وتكون مديريات كل مجلس وممرات كذا الاقامة حسب ما تقر من قبل

#### بند ٢

يترتب لكل مجلس رئيس ووكيل موظفان والوكيل من المهندسين وأما الاعضاء فيصير انتخابهم سنوياً بالدور من معتبرى الاهالى بكيفية أن ينظر الى عدد ممرات كذا بلاد المديريات التابعة الى المجلس وينتخب من معتبرى أهالى بلاد كل ممر كذا واحد يختاره رؤساء وأعضاء مجالس ادارة مشيخة بلاد دائرة المركز ويكون معهم في الانتخاب الاربعة عمد المخصصون الى تحرير جداول المركز الاتية الذكر عنهم في بند ٣٣ وتكون مدة دور الاعضاء سنة كاملة

#### بند ٣

انتخاب الاعضاء على موجب بند ٢ يكون بحضور حضرة المدير أو وكيله في المركز في معاد الانتخاب السنوى المقرر اجرأؤه عن أعضاء مجالس دعاوى المركز ويصير استيفاء شروط الانتخاب على حسب حدوده المدونة في لائحة مجالس البلاد والمرأ كز ومن يتعين أعضاء ويكون عليه وتليفه شياخة فهو يعين لها من ينوب عنه انهاء دوره

## بند ٤

يكون موجوداً بالمجلس جداول احدها يشتمل على بيان أطيان بلاد المديرين التابعة اليه ومقداراً نفار العمليات الموجودة بكل بلد وثاني جدول عن بيان مافي المديرين المذكورة من اقليم والقناطر والساق والمصارف والحوش والبرامج الموجودة بها والجهات المستفعدة منها في هيئة خريطة والثالث ببيان ما يصير تداركه من المهمات على موجب قرارات مجلس تفتيش الزراعة الصادرة منه للمديرية والصادر عليه أذونات الاجراء بمقتضى بند ١٩ لاجل معلوميته بسائر مصروفات العمليات

## بند ٥

وظائف هذا المجلس النظر في كل ما يلزم من العمليات بسائر أنواعها وفي تفتيش اجراءاتها في محلات تشغيلها وفي تعيين مواعيد اجرائها وما يلزم لها من المهمات وفي تعيين أسماء البلديات التي تخصها العمليات ومقدار ما يخص كل بلد من اعادة قروب وبعد المسافات على الانفاذ وبيان درجات الانتفاع في المستصلحة والنصوص واعلان مواعيد العمل بواسطة المديرين من قبل الشرع وفي اجراء تهيأتها بمعلومة عمارة تقديم الأهم على المهم ومعرفة بيان المصروفات على موجب بند ١٩ والنظر في جداول ميزروعات كل بلد عند ورودها في مواضعها من مجلس الادارة المستحقة على موجب بند ٣٦ من لائحة ترتيب مجالس البلاد وفي جميع ما يلزم لزيادة اصلاح الأراضي وتحسين المزروعات وترقيتها

## بند ٦

تقديم بيان العمليات لهذا المجلس يكون من أربعة جهات الاول من الجمعية المعنية بكل مركز لتحرير الجداول الاتي المذكور عنها في بند ٣٣ والثاني من جمعيات بعض المراكز المشتركة في العمل عند اجتماعهم سوية في مجلس تفتيش الزراعة في معاد عقد جمعية البلديات وسدنا كرتهم فيما يكون متوازي لبعض المراكز ورم استبعادهم من العمليات المشتركة فبذلك مركزين أو أكثر وبسبب اشتراكها ما وردت البلديات اول أو كانت أعطيت عنها ملحوظات واستقر الرأي فيما بينهم على اعلائها كما في بند ٨ والثالث عما ينظر لحضر تفتيش

الهندسة من المسائل العمومية المشتركة بين مديريات ويسدبها الى المجلس في الميعاد الذي يحضر فيه جميع أرباب جمعيات المراكز الذين حرروا الجداول والمدير والباشمهندس المديرية كما في بند ٩ والرابع فيما يرد له بخصرير الجداول من بعض مجالس ادارة مشيخة البلد بطلب اعمال مسقة أو ترعة على موجب بند ٢٧ من ترتيب مجالس المشيخة ومع هذا اذا وردت مكاتبة من طرف أحد أرباب الاطيان الى المجلس في خصوص أى عملية تكون مشتركة فيما يشه وبين آخر وتتر من أطيانهم ماسوية ويكون حاصلها توقف من الطرف الثاني في اعمالها فللمجلس أن ينظر في ذلك متى تراه له حصول المنفعة من تلك العملية فيعطى القرار اللازم بحسب ما يراه لاجراءها بما علة ما في بند ٢٣ وبند ٢٤

### في حدود اجراءات هذه المجالس

#### بند ٧

عند ورود الجداول من جمعية كل مركز الى مجلس تفتيش الزراعة على موجب بند ٢٩ فيعين ميعاد يحضر فيه الى المجلس حضرة مفتش الهندسة وحضرة المدير والباشمهندس ومأمور تقسيم المياه وأرباب جمعيات المراكز الذين حرروا الجداول ويصير تلاوتهم بحضور الجميع وتؤخذ معلوماتهم ولحوظاتهم في دفتر المجلس ويختم على محضر يومها من الجميع

#### بند ٨

بوجود جمعيات المراكز بالمجلس اذا كانت متراعى لبعضهم لزوم استبعاد عملات مشتركة بين مراكزين أو أكثر ويسبب اشتراكها ووردت جداول المراكز وعند وجود أرباب جمعيات المراكز المشتركة في تلك العملية تذكر واقامها بينهم واستقر رأيهم على اعمالها فيقبل منهم كتابة جدول آخر بها ويعد انتم عليه منهم نظرية بالجمعية كما في الجداول

#### بند ٩

يجب على حضرة مفتش الهندسة أن يقدم الى المجلس في يوم الجمعية ما يكون منظورا له من الاشغال العمومية كما في بند ٦ ويؤخذ عنها القول من أرباب جمعيات المراكز في يوم وجودهم تلك الجمعية حتى تكون جميع العمليات

معلومة للجميع ومحصورة في دفتر محاضر المجلس

بند ١٠

ما ينظر لزومه من المهمات والعمارات لعمليات القسم الاول والقسم الثاني الاتي بانهما في بند ١٩ تعمل عنهما مقاييسات بمعرفة باشمهندس المديرية وبعد مراجعتها بمعرفة حضرة مفقش الهندسة والتصديق على المقاييسات من قلم الهندسة بنظارة الداخلية واعادتها الى مجلس تفتيش الزراعة بصير تتبع مقاييسات مهمات وعمارة كل عملية الى القسم المختص بها امامهمات وعمارات الاقسام الثلاثة من القسم الثالث الى الخامس المدون عنها في بند ١٩ حيث انها مختصة بارباها كما في البيان في بند ١٩ فيكون اجراؤها واستحضار مهماتها بمعرفة العائد عليهم مصاريفها واذا ارادوا توسط مجلس تفتيش الزراعة في تخصيص المصاريف فيما بينهم فيجابون لذلك

بند ١١

اذا اراد ارباب عمليات القسم الثالث والرابع والخامس توسط المديرية في مشتملى مهمات عملياتهم من باب المساعدة في تداركها فعلى المديرية الشجاز ما يلزم بطريق التوسط

بند ١٢

تخصيص أنفاز عمليات التي من القسم الاول والثاني بصير اجراؤها بمعرفة مجلس تفتيش الزراعة بكيفية ان ينظر الى ما يلزم أيضا الى عمليات الاقسام الثلاثة الباقية ويصير حصر مقادير جميع العمليات المطلوب اجراؤها في السنة ومقدار الانفاز الموجود بالنواحي التي تخص تلك العمليات بلسد ابلدا على حسب ما يقتضيه بند ١٣ ومواعيد التشغيل وبعد الموازنة بمعرفة المجلس يختص على كل بلد ما يخصه باعتبار اقسام العمل ودرجات الاختصاص في مواعيد بعينها المجلس ويثبتها في قراراته

بند ١٣

اذا كانت أنفاز عمليات القسم الخامس يعود عليهم منفعة أيضا من عملية القسم الرابع أو الثالث ثم يكون عليهم دور في عمليات القسم الاول والثاني على حسب ما يقتضيه بند ١٩ فيراعى ذلك في حساب دور الانفاز عند

التخصيص

التخصيص بما تقتضيه درجة المساواة والعدالة حتى لا يحصل تضرر ولا تعطيل الى من يكون مشتركا في دور بعض الاقسام المذكورة ومن يتشكى من طلبه الى العمليات زيادة عن دوره فيقدم شكواه أولا الى مجلس دعاوى البلد على حسب المدون في بند ٣٤ من لائحة ترتيب مجالس البلدا و اذا كان لم يكف بما يراه مجلس البلده ان يرفع شكواه ايضا لمجلس دعاوى المركز

## بند ١٤

العمليات التي توجد جسمية على اربابها لقله انقارها ولعدم اقتدارهم على استئجار انفار لها بالارغبة فللمجلس تفتيش الزراعة أن يتارس مع ارباب الاطيان التي تخصهم العملية ويجرى تقسيم عملياتهم عليهم على مدد بحسب ما يرى فيه الامكان مادامت منفعتهاائدة عليهم

## بند ١٥

اذا كان في أثناء النظر بمجلس تفتيش الزراعة في بيان العمليات ولوازمها يتراعى الى المجلس لزوم المرافعة مع تفتيش عوم الافاليم عن شئ منها فللمجلس أن يتخاير مع التفتيش

## بند ١٦

باتمام الاجراءات المسدونة في البنود السابقة تعطى القرارات من مجلس تفتيش الزراعة على جداول الاقسام الخمسة المينة في بند ١٩ ويستوفى في قرار كل قسم ما يلزم من البيانات والمخفوظات وما يكون منها مختصا بالقسم الاول والثاني تعرض قراراته أولا الى المجلس الخصوصي لينظر فيها به بحضور من يلزم من ذوات الهندسة ثم نصير الموازنة على ما تلغىه مصرف وفات عمليات القيمين في سنتها بمراجعة درجة الاهمية وينظر لما يمكن المالية تصرفه بالنسبة لميزانيتها وما يقتضيه بند ١٨ وبند ٢٠ وبحسب امكان حالة المالية يعطى القرار من المجلس ويعرض للاعتاب الجديوية وبصدور الامر العالي يقرر بموجبه للمديرية وللمجلس تفتيش الزراعة وفي حالة عدم امكان المالية اجراء العمليات المذكورة فلا يجبر الحكومة على اجرائها واذا كانت بعض الجهات تريد اعمالها من طرفهم فالحكومة لاتمنعهم عن اعمالها انما اذا كانوا يجددون زعاو يعمل فيها قناطرا وهو يساير ويربط عليها عوائد على ما يبر

منها وعليها من مر اكب وغيرها قالوا ان الذي تترتب تكون بقدر المصاريف التي تلزم لتعمير تلك القناطر والهويسات وما هيك الخدمة التي تقتض بادارتها فقط وتحديد العوائد المذكورة بقدر المصاريف فقط كما سلف الذكر هو بالنظر لكون تكاليف العمائر والاشغال المذكورة مما يجبعه هي من طرف الجهات الراغبين اعمالها بدون تكليف الحكومة بشئ ويصعب تقدير العوائد بحري معرفة مجلس تفتيش الزراعة التابع له الجهة التي تعمل فيها العمليات بموجب قرار يصدر منه عن هذا الخصوص ويتقدم الى المجلس الخصوصي للنظر فيه والتصريح لمجلس الزراعة باعتقاده انما من حيث تلك العمليات يلزم ان اجراءها يكون على حسب القرارات الهندسية التي تصدر في خصوصها من مجلس تفتيش الزراعة فلاجل هذا يلزم ان الحكومة تعيين مهندسا من طرفها مباشرة العملية في محلها على حسب القواعد والاصول الهندسية التي يقتضيها العمل طبقا للقرارات في شأنها سواء كان عملية القنات أو البناء أو النظر في لياقة المهمات والادوات المتعلقة بذلك ونحوه ليكون الاجراء في ذلك موافقا ومطابقا لاصول الهندسة وأماماهايات المهندسين والخادم التي تعينهم الحكومة لذلك فتكون على طرف الجهات المجرى من تلك الاعمال بعرفتهم وأماما ما يجتص بباقي الاقسام الثلاثة المذكورة عنهم في بند ١٩ فتصدر القرارات عنها من مجلس تفتيش الزراعة الى المديرية بالاجراء

## بند ١٧

الرجعة لمجلس تفتيش الزراعة بتنفيذ اجراء جدول عمليات الاقسام الثلاثة على موجب بند ١٦ يكون فيما تتفق عليه آراء المجلس المذكور مع ارباب الهندسية أما ما يحصل فيه اختلاف رأي بين المجلس وبين حضرة مفتش الهندسة اذا كان وقوعه في مسئلة هندسية فجلس تفتيش الزراعة الواقع فيه ذلك يطلب ما مقرر في تقسيم المساهمة وكميل مجلس الزراعة الثاني وبحضورهم الى المجلس الواقع فيه هذا الخلاف بحضور مفتش الهندسة بعمل قومسيرون وينظر في ما وقع فيه من الخلاف والذي يستقر عليه رأي القومسيرون يصدر عنه قرار المجلس باجرائه وأماما يكون فيه اختلاف رأي

بين مهندس المركز والاربعة عمدا المخصصين لتحرير جداول عمليات المركز  
أوفما بينهم وبين بائع مهندس المديرية فمثل هذا ينظر فيه بالجمعية التي يحضر  
فيها حضرة مفتش الهندسة المدون عنها في بند ٧ ويصرف فصل الخلاف بينهم  
وبصدر عنها القرار من المجلس للمديرية بالأجراء

## بند ١٨

جميع المصاريف النيلية مثل مهمات تقوية الجسور في زمن النيل أو سد  
مقاطع تحدث في الجسور من فيضان النيل أو إلى السد أو إقام ترع أو مهمات  
التليش والتسيم كل ذلك يكون مصاريفه على الميرى ويصير تدارك مهماته  
سنوياً بجمعية ديوان المالية على موجب الميزانية السنوية وترسل قبل زيادة  
النيل في نقط بعينها لمجلس تفتيش الزراعة على السواحل بالقرب من الترع  
والجسور أما إذا كان في وقت فيضان النيل يلزم تدارك أشياء ضرورية غير  
المندرج بالميزانية مما يتعلق بالحفظ من مياه النيل ويظهر أنها زيادة عن  
المربوط بالميزانية فيجبر تداركها أيضاً بجمعية نظارة المالية ويعرض عنها من  
المالية إلى المجلس الخصوصي للنظر بجمعية المجلس في تسويتها بجمعية سنة  
أو ميزانية السنة الآتية تطبيقاً لما هو مدون بالبند السادس والثلاثين  
من قرار إصلاحات المالية انما من حيث نص ذلك البند بقضى على أن  
المستجدات الضرورية يكتب عنها أولاً للدخلة للنظر بالمجلس الخصوصي  
لكن بالنظر لحسامة أهمية مهمات النيل عن خلافها أو كونها ضرورية ويلزم  
تداركها في وقته ولا تقاس بغيرها من المستجدات في هذا فقط يكون ناظر  
المالية من خصا بدارك حالاً في وقته بدون انتظار للمكاتبة عنه أولاً للمجلس  
وبعد التدارك وصرف ما يلزم صرفه وإرسال تلك المهمات للجهات والنقط  
اللازمة إليها يكتب من بعدها للمجلس الخصوصي للنظر في تسويته كما سلف  
الذكر وتكون حسابات المهمات النيلية المذكورة ومراجعاتها تحت حدود  
تصدر عموماً من المالية إلى المديرية وأما ما يصير تعميره وإنشاؤه من القناطر  
والبراجيج ياتي البيان عنه في بند ١٩

## بند ١٩

مصاريف سائر العمليات وما يصير تعميره وإنشاؤه من القناطر والبراجيج

تقسم الى الاقسام الخمسة المبينة في بند ٣٧ وتكون مصر وفات كل قسم منها وما يتبعها من أثمان الاطيان التي تعطى قيمت الاربابها عند ادائها في العمليات على حسب ما يقتضيه بند ٢٢

القسم الاول عن العمليات التي يكون انتفاعها الى ازيد من مديريه وعمليات البحر وجسوره هذه تعد من العمومي فتكون مصاريفها على الميري وأما انفار عملياتهم فتكون على مديرياتها

القسم الثاني عن العمليات التي تكون منفعتها عامة بلا مديريه واحدة هذه أيضا تعد من العمومي وتكون مصاريفها على الميري وأما انفار عملياتهم فتكون من عموم المديرية العائد لها المنفعة

القسم الثالث عن العمليات المشتركة نفعها بين بلاد في مركزين هذه تعد من المشترك وتكون مصاريفها وانفار عملياتها على أهلها الذين من المركزين العائد عليهم نفعها بحسب درجة المنفعة

القسم الرابع عن العمليات العائد نفعها على بلاد في مركز واحد هذه تعد أيضا من المشترك وتكون مصاريفها وانفارها على أهلها الذين من المركز العائد عليهم نفعها بحسب درجة المنفعة

القسم الخامس عن العمليات التي فيما بين بلدين أو مختصة ببلد واحدة أو ببعض أطيان في بلد هذه تعد من العمليات الخصوصية فصاريفها وانفارها تكون على أربابها

## بند ٢٠

درجات الاختصاص المدونة عن المصارف وفات في بند ١٨ وبند ١٩ يكون اجراؤها بحسب الامكان على مقتضى بند ١٦ كما انه اذا استجدت عمليات جسيمة فوق العادة وقرعنها مجلس تفتيش الزراعة فينظر فيها ولا بالمجلس الخصوصي بمائته المتجدات المدونة عنها في بند ٣٦ من قراراته للاحات المالية ومع مراعاة ما في بند ١٦ من الامكان وعدمه وما تقر في بند ١٨ يعطى القرار اللازم الذي يتأخر اجراؤه من العمليات العمومية لعدم امكان اعماله سواء كان من طرق المالية أو لعدم تطلب الجهات اعماله من طرفهم فبمراعاة الاهمية يرد ما يلزم من ذلك في ميزانية سنة قابله عند تقبيلها من



مجلس محاسبة المالية الى المجلس الخصوصى ومنه الى مجلس شورى النواب  
وبالمثل ما يختص بأرباب الانتفاع من العمليات المشتركة والخصوصية  
فيكون اجراء مصر وفاتها بعرفة أربابها على حسب امكانهم ودرجات  
انتفاعهم ولزوم كل سنة

## بند ٢١

لا يترب على هذه الاجراآت أدنى مدخل لضرائب مال وعشور الاطيان  
التي يصير دفع المباله عنها حيث انها مما تازة كل الامتيازات المصرية في قرار  
اصلاحات المالية

## بند ٢٢

الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة بموجب هذه  
اللائحة فيجري مساحتها ويخصص لتأمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٣  
أربعة معقدون أهل خبرة في كل مديرية من معتبري أهلها ويكون انتفاعهم  
بعرفة رؤساء واعضاء مجالس ادارة المشيخة باطلاع مجلس تفتيش الزراعة  
بحيث يكون التمين بحضور صاحب الطين أو وكيله على حسب قانونه والذي  
يخص العمليات العمومية يضاف على مصر وفاتها بموجب القرار الذي يصدر  
عنه من المجلس الخصوصى وما يخص العمليات المشتركة يكون على العائد عليهم  
الانتفاع بحسب درجة المنفعة

## بند ٢٣

بعد اجراء مساحة الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات وتخصيص أهل  
خبرة لتمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٢ ينظر لما يكون مدفوعا عنه  
مقابلة ويعطى ثمنه أو بدله بناء على الصادر من المجلس الخصوصى عن اجراء  
العملية التي تتلف فيها الاطيان المذكورة وأما الاطيان التي لم توجد  
مدفوعا عنها مقابلة فيجري فيها مقتضى الاصول المتبعة في شأنها انطية لما  
هو منصوص ومدون عن ذلك بلائحة الاطيان

## بند ٢٤

مال وعشور الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة  
المبينة أقسامها في بند ١٩ ولولا أنه يستزل من الزمام ويرفع من على أربابه

لكن حيث انه من الإيرادات المقررة التي تنظر الى ما يقابلها فعند تنزيله من الزمام  
ينظر الى ما يكون استجده اضافته على الزمام سواء كان من تعديل  
ضرائب وفيات الاطيان الغير مدفوع عنها مقابله أو من استجداد اضافة  
اطيان بالزمام تكون استصلحت بواسطة العمليات من المستبعدات الخارجة  
عن الزمام وعن كسبة التقاسيط الديوانية فان وجدت الزيادة من هذا وهذا  
توازي تقرير الى مال وعشور الاطيان التي صار تلافها في العمومي والمشتراك  
كما ذكر في اواذالم يوجد فيها الكفاية فينظر بمجلس النواب الى ما يقابل ذلك  
من إيرادات مستجدة بحيث لا يترتب على اجرائها في المنافع الداخلية التي  
يقضيها النظام أدنى مدخل لضرائب مال وعشور الاطيان التي بصرف دفع  
المقابلة عنها كما في بند ٢١ وأما ما يخص بالعمليات الخصوصية فيستقر تحصيله  
من المنتفعين

بند ٢٥

عند صدور قرارات الاجراء المديريّة على جداول العمليات يكون عليها  
تفصيل في مواعيدها ويجب انّه من قبل النشر وع في العمل بايام كافية يصير  
اعلان البلاد عن المواعيد على حسب ما يقرر مجلس تفتيش الزراعة لاجل  
أن الانفار الذين عليهم الدور في العمليات ينجزون أشغالهم الشخصية  
ويستعدون للظفر الى العملية في ميعادها وعلى مأمورية ضبطية المركز  
ملاحظة اجراء العمليات العمومية والمشاركة التي تؤمر باجرائها من طرف  
المديريّة في نواح المركز على حسب القرارات الصادرة عنها كما في البند  
النام من حدود مأموريات ضبطيات المراكز

بند ٢٦

لمجلس تفتيش الزراعة أن يطلب من المديرية في أوقات اجراء العمليات كشفا  
في كل خمسة عشر يوما بما انتهى منها من الاقسام الخمسة على موجب القرارات  
قسم قسمها عملية وعملية وبيان ما يكون جاريه العمل ومواعيده

بند ٢٧

يتقدم من هذا المجلس الى المجلس الخصوصي كشف في كل ثلاثين يوما ببيان  
ما انتهى من العمليات قسم قسمها مديريّة ومديريّة ويتدون في ذلك الكشف

مقدار أصل العمليات ومواعيدها والباقي والجاري فيه حتى من بعد درويته  
بالمجلس يرسل منه الى المعية السنوية وكذلك في آخر كل سنة يعبر ككشف من  
مجلس تفتيش الزراعة بما يكون تبقي من العمليات الصادرة بها القرارات الى  
سنة قابله ببيان الاسباب والمخدورات لينظر فيه بالمجلس الخصوصي

بند ٢٨

للمجلس أن يعين في أوقات اللزوم بعض الاعضاء لاستكشافات تقتضيها  
العمليات والمزروعات حسب وظائفه

بند ٢٩

اذا علم المجلس ان المديرية بجزئية أى عملية بغيرها يكون صادرا عنها قرار منه  
على مقتضى هذه اللائحة وتحقيق له ذلك فله ان يحجر للمديرية في الحال  
بابطالها ويعرض من المجلس الى المجلس الخصوصي عن كيفيةها

بند ٣٠

في أوقات خلو مجلس تفتيش الزراعة من الاشغال تتعين أعضاؤه مباشرة  
اجراءات العمليات الجارية ببلاد المركز كل منهم الى المركز المنتخب منه وعلى  
الرئيس والوكيل المرور على العمليات العمومية في محلات تشغلها  
وللرئيس أن يجري عقد المجلس في أوقات اللزوم لهذا كره فيما تقتضيه  
وظائفه

بند ٣١

اذا تمين لرئيس مجلس تفتيش الزراعة أو لاحد أرباب المجلس عند المرور أن  
الانفار الشغالين ببعض العمليات ليس جازيا معاملتهم بالرفق وحسن  
الاخلاق من مأموري العمل سواء كان مأمور مضطربة المركز أو من يكون  
معينها أو أن تقسيم العملية على الانفار لم يكن بالمساواة وغير ذلك مما يتحقق  
في اجراءه مخالفة في الحال يكتب الى المديرية بمن شاهد ذلك سواء كان  
الرئيس أو الوكيل أو احد الاعضاء وعلى المدير أن يتدارك ما يخشى عليه  
فوات الوقت ويحول تحقيق المخالفة على المجلس المحلي ويخطر مجلس تفتيش  
الزراعة

بند ٣٢

در كات الخضر في وقت فيضان مياه النيل يكون ترتيبها مجالس المراکز باتحاد مجالس المشيخة المتعلقة بالادارة وترسل صورة الترتيب لمجلس الزراعة والمديرية لمعلمين بمه و على الضبطيات انها تقرر على الدركات المذكورة وتلاحظ وجود الخضر بها من عدمه واستقامتها كما يجب

في عملية تحرير الجداول في كل مركز

بند ٣٣

يترتب في كل مركز تحرير جداول العمليات جمعية مؤقتة مركبة من أربعة عمد من أعيان أهالي بلاد دائرته المركز ومن المهندس الموظف بالمركز ويكون انتخاب الاربعة عمد بالدور سنويا بمعرفة رؤساء وأعضاء مجالس مشيخة بلاد المركز المتعلقة بالادارة

بند ٣٤

انتخاب الاربعة عمد على موجب بند ٣٣ يكون بحضور حاضرة المدير أو وكيله بالمركز في معاد الانتخاب السنوي الذي يجري عن أعضاء مجالس دعاوى المركز على حسب حدود الانتخاب المدونة في لائحة ترتيب مجالس البلاد والمراكز

بند ٣٥

وظائف هذه الجمعية المؤقتة الظرف في كل ما يلزم لبلاد المركز من العمليات العمومية والمشتتركة والخصوصية وفي تقدير ما يلزمها من الانفاق ومخاطرة رؤساء مجالس ادارة مشيخة البلاد عما يكون لازما انشاؤه من العمليات التي يعود نفعها عليهم ومعلومية بيان الموجود في بلاد المركز من مهمات مصلحة الري من أحجار وأخشاب تكون صرفت وتبقى منها ما ينفع لسنه قابلة كافي بند ٤٠ ويقدم بيان كل ذلك الى مجلس تفتيش الزراعة التابع اليه المديرية وتقرر قلة الجمعية من وقت تحرير الجداول لحد نهاية نظرها بحضور رجعات المراکز أمنا لها في مجلس تفتيش الزراعة على مقتضى بند ٧

بند ٣٦

في أوقات لزوم تحرير جداول العمليات يصير مر ورأب باب الجمعية المذكورة على أراضي بلاد المركز وما فيها من الترع والمساق والمناطس والمصارف

والحوش والجسور والبرامج ويتظرون اللزوم لهم من العمليات واتعمير مع ما يطلبه البلاد انشاءه من المساقى والمصارف والحوش وإذا كانت بعض العمليات مشتركة كانفعها بين بلاد في مركزين فيختار أرباب جمعيات المركزين مع بعض والذي لم يتوفى استيفاء الخسارة فيه بين المركزين فله رد ملحوظاته على الجدول من كل مركز

## بند ٣٧

جدول العمليات تنقسم الى خمسة أقسام على البيان الآتى وكل قسم منها يتبعه ما فيه من القناطر والجسور والمصارف والمساقى والحوش والبرامج القديمة أو الانشاءات عمليات التطهير ويكون لكل قسم من ذلك جدول مخصوص و يبين فيه لكل عملية ما يلزم لها من أنشائها للعمليات وميعاد تشغيلها على حسب مواعيد الزراعة ما يقتضيه تقسيم العمل على الانتفاخ فيما يكون سهل التطهير أو صعب الانشاء أو يكون عمله في ترع صعبة ويلزم لها عمل من المزارع والصيغة الجديدة مواعيد في أوقات مخصوصة لا يترب عليها صحة المياه عن تلك المزارع في مواسمها

القسم الاول عن الترع الكبيرة الآخذة من البحر وتكون منافعها عائدة على أزيد من مديرية وعمليات البحر وجسوره  
القسم الثانى عن الترع العائدة منفعتها على مديرية واحدة سواء كانت أنعام بعض الترع آخذة من البحر أو متفرعة من ترع كبيرة  
القسم الثالث عن الترع والمساقى العائدة منفعتها على بلاد في بلاد مركزين  
القسم الرابع عن الترع والمساقى العائدة منفعتها على بلاد في مركز واحد  
القسم الخامس عن الترع والمساقى العائدة منفعتها على بلدين أو بلد واحد

## بند ٣٨

عمليات الاطيان المعطاة على موجب قرار مجلس شورى النواب بمواعيد وكانت مستثناة من جداول العمليات فالاطيان التي يدفع عنها مبالغ من هذه على موجب قرار اصلاحات المالية يصير درج عملياتها في الجدول تبعاً لاقسامها المبينة في بند ٣٧

## بند ٣٩

باستيفاء تحرير جداول العمليات على هذا الترتيب يتبين فيها أيضاً أمران  
الاول عن بيان الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات المستجدة في كل قسم  
بقصد ارماسحتها وأسماء أربابها وبلادها وما عليها من المال والعشور وسنويها  
وما يكون منها دفع عنه المقابلة والثاني عن العمليات التي تكون بلادها  
قليلة الاتقار وغير ممكن أربابها استئجاراً أو انقار لها وبعيد استيفاء هذه  
المخوفات يتجتم على كل جدول من الاربعة عمد والمهندس سوية وإذا اختلف  
بعضهم في الرأي فيكتب ملاحظه على الجدول ويصير ارسالها الى مجالس قفتش  
الزراعة

## بند ٤٠

جدول بيان المهمات الموجودة ببلاد المركز من السابق صرفه في لوازم مصلحة  
العمليات يتبين فيها بيان المواقع الموجودة فيها المهمات جهة جهة والذي ينظر  
امكان استخراج من المهمات بعد نزول النيل من الاخشاب والاجار التي يمكن  
معرفة مقدارها بحساب موازين المكعبات الهندسية وبعد حصر مقدارها  
يصير تقديم بيانها سنوياً للمجلس قفتش الزراعة مع جداول العمليات وأما  
ما يتخلف من المهمات السابق صرفها في زمن النيل من المصاريف النيلية فيكون  
حسابه ومراجعاته كما في بند ١٨

في وظائف مأمورية تقسيم المياه

## بند ٤١

يترب للمأمورية تقسيم المياه في مديريات بحري اثنان من ذوات المهندسين  
أحدهما يختص بالقليوبية والشرقية والدقهلية والثاني يختص بالمنوفية  
والغربية والبحيرة وترتب مع كل واحد منهما ثلاثة معاونين وكذا مديريات  
قبلي بحري عمليات التقسيم بهم بمعرفة المحول لعهدهم اجراؤها ومتبين بها  
ويكون مأمورو التقسيم تابعين الى مجالس قفتش الزراعة التابعة لها  
المديريات الموظفون بها ويعمل للتقسيم جداول على حسب البنود الاتية  
ويكون تنفيذ أحكام الجدول في التقسيم بمعرفة مهندس الاقسام  
وباشه مهندس المديريات وتكون وظيفة مأمور التقسيم هي استكشاف  
أحوال اجرائها على موجب وابطائها والنظر في اجرائها بموجب الروابط

من عدمه وإذا أحد تشكى أو تضرر لأموال التقسيم من مادة فسخ أو سدر تب عليه عدم أخذ حقه في التقسيم فعلى المأمور أن ينظر في ذلك وما يمكنه من حقه بغيره فيجبره والذي لم يمكنه فيكتب عنه مجلس تفتيش الزراعة أمّا إذا كان أحد من مهندسي الأقسام يتأخر عن إجراء ما يأمره به المأمور الموصى إليه في هذه العملية أو أنه لا ينقاد لتعليمات المأمور الموافقة للسر وابط أو أن المأمور ينظر له حال مروره واستكشافه على الجهات التي تحت إدارته حصول مخالفات من أحد المهندسين في إجراء حدود التقسيم ويتراءى له لزوم رفع المهندس المسؤول لذلك فله الرخصة بأن يعرض الكيفية لتفتيش عموم الأقاليم ويطلب واحد مهندس بدلا عنه وعلى التفتيش تعيين البديل وإرساله في وقته كما هو مدون عنه في بند ١٠ من لائحة إجرائه وأحالة محاكمة المهندس السالف على مجلس دعاوى المركز لتحقيقها به جملة حدود المدونة في بند ١٦ من إجراءات المجالس المركزية والذي لم يكن من حدوده أن يحكم فيه فيقدم القضية بعد التحقيق إلى المجلس المحلي وبصدور الحكم إذا لم يقتنع المهندس المحكوم عليه فله أن يعمل الإبطاء للزوم المضابط التي تصدر في ذلك تتقدم إلى المجلس الخصوصي كإثباته إذا كان مأمورا التقسيم يترأى له حصول مخالفة أيضا في ذلك من الباشي مهندس وينظر اقتضاء رفعه في المثل يعرض الكيفية لتفتيش عموم الأقاليم ويطلب تعيين بدله والتفتيش بعين البديل ويحول محاكمة السالف على المجلس المحلي لتحقيقها ويحكم فيها حسب حدودهم وإذا كان الباشي مهندس لم يقتنع فيعمل الإبطاء عنهم حسب الأصول ويكون تقديم مضابط الحكم إلى المجلس الخصوصي أيضا وعلى مأمور التقسيم أن يقدم لمجلس تفتيش الزراعة جدولاً بما ينظره ويستكشفه حال مروره على الجهات التي تتبعه ويسين فيه ما يكون تراءى له في بعض المهندسين وما يكون إجرائه بمقتضى هذا البند لكمال معلومية المجلس بإجرائه

بند ٤٢

تقسيم المياه في مواسم المزروعات النيلية والشتوية والصيفية الجارية بعمليات الفتح والسد في الترع حسب ما تقتضيه ميزانية مياه كل ترعة في كل

موسم بالنسبة لميزانيات الاراضى التى عليها بالطرائق الهندسية لاجل المساواة فى الرى بين أرباب الاطيان كانت لها روابط أصلية وبسبب استحجام ماصار انشاؤه من الترع والمساقى والمصارف والقناطر والبراج زيادة اصلاح الاراضى واتساع دائرة العمارة وترقى درجات الانتفاع صارت موازين التقسيم محتاجة الى وضع أساسات جديدة على مقتضى بند ٤٣ فبمعرفة مجلس تفتيش الزراعة بصير عقد جمعية مركبة من حضرة مفتش الهندسة ومأمور التقسيم وباشمهندس ومهندسى المديريات التابعة اليه وبحزروا جداولاً أساسياً لذلك كما فى بند ٤٣ وبصير اعلان صورته لكل بلد

بند ٤٣

جدول التقسيم يتبين فيه ميزانيات الترع الآخذة من البخر وفروعها ببيان درجات ارتفاعاتها الصالحة للرى والموجود عليها من الاراضى وأوقات اجراء عمليات الفتح والسدومرا كرها المعيشة لكل جهة بمواعيدها وبيان الموجودين مسافات نقط الفتح والسد من المساقى والبراج ويكون بسبب قصههم فى أوقات الدور لا تصل المياه الى الدرجة المرفوعة لاراضى صاحب الدور ويان ما تقتضيه الطرائق الهندسية فى التقسيم بكل ترعة و فرع وبصير تقدير درجات الرى على تقسيم مستقيم في كل موسم ببيان النقط التى تتعين للفتح والسد فى مواعيد وساعات معلومة وبعد اتفاق الآراء على هذا الجدول بصير اتخاذه أساساً مستديماً وبصير اعلانه واجراء مقتضاه على موجب بند ٤٤

بند ٤٤

عند اجراء العمل بموجب الجدول الأساسى اذا تبين لمأمور التقسيم فيما بعد لزوم تعديل بعض موازين فى ثمانى سنة أو يكون استجد من بعد الجدول الأساسى ترع أو مساقى ترتب عليها اختلاف بعض ميزانيات فعلى المأمور أن يقدم لموظفيه عنها المجلس تفتيش الزراعة وبصير عقد جمعية من أرباب الهندسة الذين حضروا أعمال الجدول الأساسى وما يستقر عليه الرأى بصير اثباته بقرار من المجلس واعلانه للبلاد كما جرى أولاً

بند



بند ٤٥

على الدوام يكون التقسيم مباشرة المحول لهدنتهم اجرائه ولا يجوز احواله اجراء الفتح والسد على أبواب الانتفاع فيما بينهم بدون مباشرة الذين من وظيفتهم ذلك ومن يتعدى حدوده من أبواب الاطيان ويجارى على اجراء فتح أو سد بعرفته على خلاف هذه القاعدة فيها كم عليها وان نشأ عن اجرائه مضرة لمزروعات أحد فيصير قضيه بغيرها يحكم يصدر من المجلس المحلى

بند ٤٦

من يتشكى من عدم اعطائه حقه في دور تقسيم المياه فله أن يتشكى أولاً الى ضبطية المركز والى مأمور التقسيم أو الى مجلس تفتيش الزراعة وإذا كان مع هذا وهذا لم يحصل على حقه فله أن يتشكى لتفتيش عموم الاقاليم وبعد أن تجرى الجهة التى يتشكى له ما يلزم للوقوف على الحقيقة واعطائه المياه اللازمة بحسب دوره يقول محاكمة من تنزع لزوم محاكمته على مجلس دعاوى المركز القريب من محل الواقعة وبنهاية التحقيق به يقول على المجلس المحلى على حسب ما يقتضيه

بند ٤١

هذا الذى روى وعلى ذلك يجرى ترتيب مأمورى تقسيم المياه ومعاونيهم من الآن وترتيب مجالس تفتيش الزراعة على موجب هذه اللائحة يتبدأ به أولاً مدير بقى المنوفية والغربية كما تقر فى ترتيب مجالس المشيخة وابعاضه للاعتاب الخديوية اذا وافق يصدر عليه الامر العالى بالاجراء لاجل النشر والاعلان عموماً واتخاذ دستور الاجراء كما استقر عليه الرأى فى ١٦ شوال

سنة ١٢٨٨

تمت

مجلس خصوصى رئيسى دولتلو باشا حضر تلرى  
صار منظورا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى رقم ١١ ب سنة ٩٠  
نمرة ٢٧٢ بجمائى استنسب تعديله وافصاحه فى بعض بنود لائحة اجراآت  
مجلس تفتيش الزراعة ومأموريات تقسيم المياه السابق صدر وره من المجلس  
بتاريخ ١٦ شوال سنة ٨٨ وتوجب تأمرنا الصادر عليهم فى ١٨ منه  
للمناسبات التى ذكرت بهذا القرار حسب الواضخ تفصيله به وحيث وافق ارادتنا  
تنفيذه واتخاذ ذيل الى تلك اللائحة فاصدرنا أمرنا هذا بما ذكر لاعتماد الاجراء  
بمقتضاه فى ٢٢ ب سنة ١٢٩٠

الاثنين  
نمرة ٧ من الجزيرة

#### الاول

ذكر بالبند العاشر من لائحة اجراآت مجالس تفتيش الزراعة ومأموريات تقسيم  
المياه ان ما ينظر لزمه من المهمات والعمارات لعمليات القسم الاول والثانى  
الموضح عنهم ان فى بند ١٩ المعدودين من العمليات العمومية من سائر  
العمليات وما يصير تعميره وانشاؤه من القناطر والبرامج فانه بعد أن يعمل عنها  
المقاييس اللازمة بمعرفة باشمهندس المدير به ومراجعتها بمعرفة محضر تفتيش  
الهندسة وتقديمها الى قلم الهندسة بقطارة الداخلية والتصديق عليها منه  
ترسل الى مجلس تفتيش الزراعة للاجراء فيها كما فى البند المذكور وحيث  
هذا كان بناء على أن ديوان الاشغال ما كان فى وقتها بالهيئة التى هو عليها الآن  
فصار من المقتضى انه بعد استحضار تلك المقاييس بمعرفة الباشمهندس  
ومراجعتها بتفتيش الهندسة يصير تقديمها الى ذلك الديوان حتى بعد مراجعتها  
به يصير اعادتها الى مجلس تفتيش الزراعة للاجراء فيها حسب نص ذلك  
البند

#### الثانى

انه وان كان بالبند السادس عشر من اللائحة ذكر ان بعد اتمام الاجراءآت  
المدونة فى بنودها المختصة بجداول العمليات تصدر القرارات اللازمة من

مجلس تفتيش الزراعة على جداول العمليات العمومية والخصوصية ومنها ما يتعلق بعمليات القسم الاول والثاني ذكر عن اجراء تقديم القرارات المتعلقة بها الى المجلس الخصوصي لينظر فيها بحضور من يلزم من ذوات الهندسة والاجراء فيها حسب نص البند المذكور الا انه بالنظر لو جرد ديوان الاشغال الا ان يكون اللازم ان تلك القرارات تتقدم اليه وبعدها يتابع بحضور من يلزم من ذوات الهندسة تتقدم منه للمجلس الخصوصي بافادة ما يراه ليجرى ما يقتضى لذلك

### الثالث

ولو انه بالبند السابع عشر من اللائحة تدون به ما يقتضى أن ما يحصل فيه اختلاف بين مجلس الزراعة وبين مفتش الهندسة من عمليات الثلاثة أقسام التي ليست من العمليات العمومية ويكون ذلك الخلاف يتعلق بمسئلة هندسية فاجلس الذي يقع به ذلك يستحضر ما موزى تقسيم المياه وكيل مجلس الزراعة الثاني وبحضورهم وحضور ذلك المفتش بعمل قوميون والذى يستقر عليه رأى القومسيون يصدر عنه قرار مجلس الزراعة باجرائه الا انه بالنظر لوجود ديوان الاشغال صار من الموافق أنه بعد تشكيل ذلك القومسيون على الوجه السابق ذكره فالذى يستقر عليه الرأى به يصدر عنه من ذلك المجلس الى ديوان الاشغال للنظر به في أصل المسئلة وموضوعها وبعد فحصها فان أقر على ما رآه القومسيون أو غير رأى له لم يحجوا ثبات فحسب ما يصير به المرمى وينتهى عليه الحال يصدر عنه القرار اللازم من مجلس تفتيش الزراعة بإتباعه

### الرابع

حيث من مقتضى البند الثالث والثلاثين ان يترتب في كل مركز تحرير جداول العمليات بجمعية موقته كبة من أربعة عمد من أعيان أهلى بلاد دائرة المركز ومن المهندس الموظف به فلاجل ان تكون تلك الجداول مستوفية الايضاحات الكافية يجب على ذلك المهندس أنه وقت تحريرها يستوفى بها ما يلزم استيفاءه من البيانات المختصة على حسب ما تقتضيه الاعمال الهندسية

## الخامس

انه وان كان ذكر بالبند الحادى والاربعين من اللائحة أنه اذا تأخر أحد مهندسى الاقسام عن اجراء ما امر به مأمورة تقسيم المياه فيما يتعلق بعملية التقسيم أو أنه لا يتقاد الى تعليمات ذلك المأمور الموافقة للروابط و يظهر للمأمور حال مروره واستكشافه على الجهات التى تحت ادارته حصول مخالفات من أحد المهندسين أو باشمهندس المديرية في اجراء حدود التقسيم ويتراعى له لزوم رفع المهندس أو باشمهندس المديرية المنسوب لهما ذلك فيعرض الكيفية الى تفتيش عموم الاقاليم و يطلب تعيين البدل والتفتيش بعين البدل ويحيل المحاسبة على المجالس التى توضع عنها بذلك البند الا انه من حيث موجود الآن ديوان الاشغال بالهيئة التى هو عليها فبدل عن حصول العرض من ذلك المأمور الى التفتيش ينبغي أن يكون الغرض منه الى ديوان الاشغال و يطلب منه البدل والديوان المذكور بعين البدل ويحيل المحاسبة على المجالس التى ذكرت بذلك البند

## السادس

قد ذكر بالبند الثانى والاربعين والثالث والاربعين والرابع والاربعين باللائحة انه بمعرفة مجلس تفتيش الزراعة يصير عقد جمعية مركبة من حضرة مفتش الهندسة ومأمورة تقسيم المياه و باشمهندس ومهندسى المديرية التابعة له ويحرروا جدولاً أساسياً بتقسيم المياه في مواسم المزروعات التيلية والشتوية والصيفية الجارية بعمليات الفتح والسد في الترع حسبما تقتضيه ميزانية مياه كل ترعة في كل موسم بالنسبة لميزانيات الاراضى التى عليها بالطرائق الهندسية لاجل المساواة فى الرى بين ارباب الاطيان بالكيفيات الواضحة لتلك البنود وبعد اتفاق الآراء على ذلك الجدول يتخذ أساساً مستديماً ويصير اعلانه واجراءه مقتضاه واذا تبين فيما بعد مأمور التقسيم لزوم تعديل بعض موازينه فى ثانياً سنة أو يكون استجد بعد ذلك الجدول ترعاً ومساق ترتب عليها اختلاف بعض ميزانيات فيقدم لمخوفظاته عنها مجلس تفتيش الزراعة وبه يصير عقد جمعية عن حضر وأعمال الجدول الاول وما يستقر عليه رأى يصدر عنه قرار من ذلك المجلس و يعلن للتواشى

كما جرى أولاً وحيث ان هذا الجدول عليه قوام انتظام اجراءات التقسيم وري الاراضي فمن المقتضى أنه بعد تحويره يتقدم الى ديوان الاشغال قبل اعلانه للتواحي واذا أقر عليه الديوان المذكور يعاد لذلك المجلس واذا ذلك يصير اعلانه للتواحي

### السابع

مع الاقرار على الجدول الموضح عنه بالبند السادس واعلانه للتواحي ترسل صورته الى مأمور تقسيم المياه والتفتيش الهندسة وعلى مأمور التقسيم القيام بالاجراء على مقتضاه واذا تراءى أيضاً الى حضرة مفتش الهندسة أن المأمور الموصى اليه لم يجز العمل بعوجه تصير المبادرة من حضرة المفتش باجراء ما يكون حصل فيه التأخير ومع هذا ينجز من طرفه الى ديوان الاشغال اشعاراً بظهور اليه وما أجراه ليعلم به ويجري ما يلزم

### قرار المجلس الخصوصي

حيث ان لائحة اجراءات مجالس تفتيش الزراعة ومأموريات تقسيم المياه التي صدرت من المجلس الخصوصي بتاريخ ١٦ ل سنة ٨٨ وتزوجت بالامر العالي رقم ١٨ منه قذذت في بعض بنودها عن بعض اجراءات هندسية أن يكون اجراؤه بكيفيات توضح في تلك البنود وهذا انما هو بالنظر لعدم تشكيل ديوان الاشغال العمومية في وقت صدورهما ولمناسبة وجوده الآن بالهيئة التي هو عليها وكون المواد الهندسية مما يقتضى رؤيتها والنظر فيها به اذ هو المرجع اليه والمعول عليه فيها قد اقتضى الحال التعديل تلك البنود على حسب ما يلزم بالنسبة لوجود الديوان المذكور ولهذا قد تلبت تلك اللائحة بالمجلس والتى تراءى به لزوم تعديلها وافصاحه في بنودها قد صار ايضاحه وافصاحه على وجهه ما ذكر أعلاه ويعرض ذلك على الاعتبار السنوية متى صدر الامر العالي باجرائه يصير الحاقه ذيل الى تلك اللائحة والاجراء على مقتضاها كما استقر عليه

الرأى فى ١١ رجب سنة ١٢٩٠

نمرة قرارات دواوين

داخله ناظرى دولتو باشا حضر تلى

صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى رقم ٤ ذ سنة ٩٠  
نمرة ٤٥ المشتمل على مقدمة وستة وعشرين بنداً وخاتمة تتضمن بيان  
الحدود التى استصوب بالمجلس وضعها لاجراءات المهندسين فيما يتعلق  
بالعمليات خاصة الحثا فى لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة وحيث  
وافق ارادتنا اتخاذها ذى لالى تلك اللائحة واتباع الاجراء على مقمتها  
فاصدرا أمرنا لكم بذلك لاعتماد الاجراء بمقتضاه ١٨ الحقة سنة ١٢٩٠

المجلس

نمرة ٦٠

من عابدين

وردفى ٢٠ منه

شطب

٢٨

مقدمه

بما أن اللائحة التى مسدلت قبل الآن فى شأن ترتيب مجالس تفتيش الزراعة  
تدون فيها ما لازم عن العمليات التى تلزم بانواعها ولم يوضع بها حدود لاجراءات  
الهندسة فى هذا الخصوص مع ان العمليات المحكى عنها فى الحقة مربعة  
ومنوعة بالمهندسين وهم المسؤولون والمدانون على التعريف عنها والتنبيه على  
الطرق والوسايط التى تلزم لها فلهمذ الاسباب صار التذكير بالمجلس الخصوصى  
وتراعى به ضرورة اعمال حدود لاجراءات المهندسين فيما يتعلق بالعمليات خاصة  
الحثا باللائحة المحكى عنها لاجراء على موجبها وبناء عليه قد عملت هذه الحدود  
المشتملة على بند كالا فى بيانه أدناه

## البند الأول

مهندس كل مركز يلزمه ان يكون على علم بمقدار البلاذ التي في مركزه واسماؤها وزمامها بلدا بلدا او تعدادها وبيان مزارعها وفي الجملة يرسل له خريطة من قلم الاشغال واضحة البيان تشتمل على تفصيلات البلاذ وما فيها من الخيضان والقبائل والترع والمساق والجسور ونحو ذلك مما يلزم للمراجعة عليها عند اللزوم

## البند الثاني

يجب على مهندس المركز أنه بمجرد نزول مياه النيل يمر على سائر بلاد المركز مع أرباب الجمعية المنصوص عنها في البند الثالث والثلاثين من لائحة مجالس تفتيش الزراعة بما فيها من الابعاد والحقائق وغيرها ويستكشف ما فيها من الترع والجسور ويعاين الطمي الحاصل بالترع والمساق ويشاهد القطوع والاضمحلالات الحادثة بالجسور وكل ما رآه لازما وضروريا بالنسبة للمنفعة العامة وصالح شؤون كل بلد سواء كان مما يتعلق بالعمليات النيلية أو بالعمليات الصيفية عمومية كانت أو خصوصية أو مشتركة يدرجه بجدول العمليات بالبيانات اللازمة من أطوال وارتفاعات ومكعبات ونحوه حسب أصول الهندسة بالملاحظة لعدم درج مكعبات زيادة عن اللزوم ولا استبعاد مكعبات يكون لها لزوم كما أنه يدرج ما يترأى لزوم أعماله أو ترجمه من قناطر أو برابج ونحو ذلك من العمارات المتعلقة بالرى والصرف والحاصل أنه لا يدع شيئا مما يكون هناك ضرورة لأعماله إلا وعلقه بدرجة وإثباته بالجدول مع الملاحظة لتوضيح البيانات المنصوص عنها ببند ٣٩ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة عن الأطباء التي يصير اتلافها في العمليات المستعجلة وما عليها من المال والعشور وما دفع عنه المقابلة ونحو ذلك مما هو واضح بالبند المذكور

## البند الثالث

بما ان تحرير الجداول هو باقصاد المهندس مع أرباب الجمعية كما ذكر بالبند قبله فإذا كان المهندس يرى شيئا ضروريا ويريد درجه لكن أرباب الجمعية لم تساعد على ذلك فله أن يثبت بالجدول بالتأشير اللازم عن التعارض الواقع

فيه حتى انه بتقديم الجدول لمجلس تفتيش الزراعة بوقت ما يتقرر بالمجلس المذكور والذي يستقر عليه الحال يجري مجراه

#### البند الرابع

يجب على مهندس المركز أنه عند تحرير جدول العمليات اللازمة الى بلاد مركزه كما ذكر في البند السابق يبين فيه ما يترأس له امكان اعماله من الاشغال في بحر السنة الحالية وما يتعدا اجراؤه في بحر السنة المذكورة ويقضى الحال لتأخيرها للعام القابل كما ان الممكن اجراؤه في السنة الحالية يبينه على درجات وغير متسلسلة بتقديم الالهم على المهم ليحسبكون واضحا ومعلومًا عند تلاوة الجدول بمجالس تفتيش الزراعة وعند طلوع انقار العملية يتسدون أولا في تشغيل عمليات الدرجة الاولى بحسب اهميتها وبنوها يشغلون في عملية الدرجة الثانية وهكذا بالدور والتسلسل

#### البند الخامس

يجب على مهندس المركز أنه عند نشر جدول الجدول واستيفائه يقدمه أولا الى باشي مهندس المدينه لتكسب اطلاعه عليه قبل تقديمه من الجمعية الى مجلس تفتيش الزراعة حتى اذا بدد الباشي مهندس ملحوظات فيه بحسب معلوماته الهندسية تراجع مهندس المركز فيها بحسب ما يلزم والذي ينهي عليه الحال يجري تأشير به بالجدول ويتقدم من طرفه لمجلس تفتيش الزراعة للنظر فيه بالمجلس في الميعاد الذي يحدد لذلك كما هو مذكور في بند ٧ من لائحة المجالس المذكورة

#### البند السادس

مهندس المركز عند مروره مع أرباب الجمعية لعاينة العمليات اللازمة الى بلاد مركزه واعمال جدولها يلزمه استكشاف المهمات الموجودة بالبلاد من السابق صرفه في لوازم مصلحة العمليات كما هو مذكور في بند ٤٠ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة ومعرفة الممكن استخراجها منها وما افتقده لعمليات السنة الحالية بمقاديره ويعمل جدولها بالبيان بتوضيح الجهات والمواقع الموجودة بها تلك المهمات ويقدمه مع جدول العمليات الى باشي مهندس المدينه بالاعلامية بما فيه والملاحظة لذلك عند عمل المقاييس التي تلزم



لعملية السنة الحالية وتتبع مهمات كل عملية الى قسمها المختص بها وارسال صورة الجردول لمجلس تفتيش الزراعة لمعلومية بذلك وأما يتخلف من المهمات السابق صرفها في زمن النيل مما يتعلق بالمصاريف النيلية فهذا يكون حسابه ومردتبعاته كما في بند ١٨ من لائحة الجاهل المحكى عنها

#### البند السابع

جدول العمليات على سائر أنواعها مع ما يقتضى اعماله من المقاييسات والرسومات بما أن هذا وهذا يلزم المبادرة في اعماله ونهوماوقات معينة ومحددة للالحاق على اجراء تشغيل العمليات والعمارات في أوقات مواسمها بدون تأخير من وقت الى آخر فقد تخصص وتحديد مدة غايتها شهرها وتوزمن كل سنة لنهوالجدول والمقاييسات والرسومات وما يلزم لها وفي بحر شهر كملك ينتهى نظرها بمجالس تفتيش الزراعة واجراء المقضى نحوها على حسب الحدود والمدينة باللائحة والقرارات الصادرة عن هذا الخصوص ومن ابتداء شهر طوبه يجرى المباشرة والدفع في التشغيل وهذا عدا اعادة القناطر الختلة التي لا يتيسر دقة الكشف عنها الا في أوان التجاريق لو اسطه كونها مغسورة بالمياه

#### البند الثامن

انه عند التصريح من مجالس تفتيش الزراعة باجراء العمليات اللازمة وطلوع الانقار والمباشرة بالاجراء يجب على مهندس المركز استمرار وجوده في محلات العمل واعطاء التعليمات والتعريفات المقتضية للتشغيل على موجبها وملاحظة اجراء الاعمال على حسب قواعدها وأصولها الهندسية بقطع النظر عن ترك شئ منها بدون اعمال و بقطع النظر أيضا عن تركه العمل واقامته بجهة أخرى

#### البند التاسع

مهندس المركز اذا فطر له حصول تأخير في اخراج الانقار اللازمة للتشغيل أو عدم استكمالهم على واقع أصل التخصيص فلا يرتكن على ان هذا خارج عن وظيفته وعن حدوده بل يلزمه حالا اخبار مأمور ضبطية المركز بطلب استكمال الانقار واذا لم يحصل اسعاف من المأمور في ذلك فيجب على

المهندس اخبار باشمهندس المديرية ليجرى المكاتبه منه الى مديرية تلك الجهة  
بما يلزم عن هذا الخصوص للتأكيد من طرفه باستكمال طلوع الانفار ونجاز  
العمل

#### البند العاشر

بشمهندس المركز يجب عليه مباشرة عمارات الري التي في مركزه حسب  
القرارات والاوامر التي تصدر عنها والملاحظة والدقة في اجراء المباني على  
حسب رسوماتها واضاعتها الهندسية بحالة المتانة والتوطيد واذا تراءى  
له حصول تأخير في تواردهم مائماً واستقلال الانفار المخصصة لها فعليه  
استعمال الطلب من جهات اللزوم بحسب ما يترأى بالانواع التي تتأخر سواء  
كانت ائتماراً ومهمات حتى لا يحصل عطل في العمل

#### البند الحادي عشر

باشمهندس المديرية يجب عليه أن يلاحظ فوق مهندسي المراكز كافة ما يلزم  
لكل مركز من عمليات التطهير وتقوية الجسور واعمال ما يقتضي من الترع  
والمساقي النيلية والصيفية سواء كانت عمومية أو خصوصية أو مشتركة  
بحسب مستلزمات الري والصرف عن عموم كل بلد ويأمر حركات مهندسي  
المراكز ويتفقد أعمالهم ويكون على علم بزمام مديريته وتعداد انفارها  
وبيان منروعاتها

#### البند الثاني عشر

باشمهندس المديرية يلزمه أيضاً انه في وقت طلوع الانفار لعمليات يرم على  
محلات الاعمال ويلاحظ حركة سيرها ويتفقد هابدون أن يرتكن في ذلك  
على مهمة مهندس المركز ويجري ما يلزم عليه سير العمل على مقتضى الاوضاع  
الهندسية واجراؤه واتممه في المواعيد المحددة له واذا تراءى له قصور  
أو اهمال من مهندس المركز في توفيقه عمل وظيفته فيكتب عنه الى مفتش  
الهندسة لينظر في دعوته ومن طرفه يكتب لقم الاشغال حتى اذا تراءى انه  
يستحق المحاكمة يجري تحويل محاكمته بواسطة الداخلية على أحد المجالس  
حسب القانون وأما اذا تراءى للباشمهندس أن التأخير ناشئ من عدم  
استكمال الانفار حسب التقصيص أو تباعثه ذلك من مهندسي المراكز يجب

عليه في الحال أن يكتب المدير بالتأكيديد باستكمالهم على حسب أصل  
التفصيل وإذا تأخر المدير وما حصل منه اسعاف في كتاب مجلس تفتيش  
الزراعة التابع اليه حتى ان المجلس يؤكده على المدير بما يلزم عن ذلك وإذا  
اقتضى الحال يكتب من المجلس لتظارة الداخلية لتجبري اللازم مع المدير تطهير  
التأخير

#### البند الثالث عشر

باشمهندس كل مديرية يلزم أن يرسل له من قلم الاشغال العمومية ما يلزم من  
العدد والالات الهندسية المتعلقة بعمل الموازين وأخذ الارتفاعات  
والاتحادات ونحوه لاستعمالها في أوقات مرور مهندسي المراكز لعمال  
جداول العمليات وفي وقت اللزوم أيضا لأجل ضبط مقادير مكعبات العمليات  
التي تلزم لكل جهة بوجه الدقة حتى بذلك تكون مقادير المكعبات التي تدرج  
بالجداول على وجه حقيقي

#### البند الرابع عشر

باشمهندس كل مديرية يلزم أن يرسل له خريطة من قلم الاشغال العمومية  
تحتوي تفصيل بلاد مراكز المديرية وترعها ومساقها وجسورها وما فيها من  
قناطر وبراج ونحوه وحفظها عنده والمراجعة عليها عند الاقتضاء والازوم  
كما أنه يرسل من قلم الاشغال ثلاث خبطات مثلها عن كل مديرية احدها الى  
مجلس تفتيش الزراعة والثانية الى المديرية والثالثة الى ضبطية مركز عموم  
المديرية لحفظها بالجهات المذكورة والمراجعة عليها عند اللزوم

#### البند الخامس عشر

باشمهندس المديرية اذا كان يقتضى الحال لانشاء اعمال قناطر حسيه في  
مديرية ويتراعى له انه يلزم لها واحد مهندس مخصوص يباشر حركة عملياتها  
في محلها ولا يكتفى في ذلك بأحدها للاحد مهندسي المراكز فعليه ان يطلب  
بواسطة مفتش الهندسة من قلم الاشغال العمومية واحدا مهندسا موقتا  
لمباشرة هذا العمل في محله ويخبره وانما يعوده لجهته بالتأني

#### البند السادس عشر

باشمهندس المديرية يلزمه اعطاء التعريفات والبيانات الكافية الى المديرية

التابع إليها عن المهمات التي تلزم لعمارات مصلحة الري بمديرية حسب  
القرارات والأوامر التي تصدر عنهم والمقاييس التي تعمل لها لأجل تداركها  
وجلبها على حسب الطلب ومثال ذلك صنف الاجبار بأواعها يلزمه أن  
يوضع مقاساتها من أطوال واسماء ونحوها والاشباب كذلك ببيان  
أصنافها وأشكالها ومقاساتها وهكذا صنف الطوب الذي يلزم ضربه وتشغيله  
بالبلاد يلزمه أنه يعطى مقاساته ويعرف عن نوع الطينة التي يوافق تشغيله  
منها بالبلاد ومقدار الخلط الذي يلزم للتشغيل بحسب المقننات الكافية  
للصناعة والحريق وجودة المشغول كما أنه في أثناء تشغيل صنف الطوب المحكي  
عنه بالبلاد يلزم أنه يتحول على أحد مهندسي المراكم لحظة ضربه وتشغيله  
في محلاته حتى أنه عند الشروع في العمل تكون تلك المهمات موجودة على  
حسب طلبها ولم يوجد فيها شيء مخالف لأصل الطلب

#### البند السابع عشر

بأشبه مهندس المديرية يلزمه عند الشروع في تشغيل عمارات الري يكشف  
ويعاين مهماتها التي طلبها ويعرف عنها المديرية كالذكر كور بالبند قبله ومتى  
كانت متممة وموافقة لأصل الطلب فيبادر بالتشغيل ويعطى التعليمات  
والمواصفات اللازمة إلى المهندس المتعلق به مباشرة العملية ومع هذا فإنه  
بنفسه يتفقد التشغيل وحر كانه في وقت الامكان واذا تراهي أو تبالغ له عدم  
اسعاف حال ادارة العملية من تأخر انقاز التشغيل أو تأخير في حضوره  
من المهمات فيخطب ما مورض بطنية المركز والمدير بالاستبجال حتى لا يتأني  
عطل في الاشغال

#### البند الثامن عشر

بأشبه مهندس المديرية عند اجراء الكشف على مهمات عمارات الري كاذكر  
بالبند السابق اذا تراهي له أن فيها بعض أشياء غير موافقة لأصل الطلب وفيها  
شيء لا ينفع للتشغيل فاذا كان التدارك والتشغيل حصنل على مقتضى  
تعريفاته وطلباته الاصلية فيكون هو المدان بها والمسؤل عنها أما اذا كان  
حصل اختلاف عن طلباته وتعريفاته فتكون المديرية مسؤلة وممدانة عما  
يتسبب لها تداركه بخلاف الطلب ومن ضمن ذلك صنف الطوب اذا ظهر بعد

تشغيله عدم موافقته للاشغال من جهة الصناعة أو المقاسات أو الحريق  
فيكون ملزوما ومسؤولا من المهندس المتحول عليه ملاحظة تشغيله في محله  
كلما ذكر في البند السادس عشر

#### البند التاسع عشر

باشمهندسى المدير يات بمأ أن مأمورياتهم وأشغالهم مهمة ووقتية ومن ضمن  
ذلك أعمال الرسومات والمقاييسات الأشدائية التى تلزم لعمارات مصلحة الري  
فلاجل الأسعاف يقتضى أن يعين ويرفق مع كل باشمهندس مديرية واحدة  
مهندس رسام خلاف المعاون الموجود معه حتى أنه عند الاقتضاء لأعمال  
قناطر وبرابج ونحوها من عمارات الري يجبرى أعمال رسوماتهم ومقاييساتهم  
الأشدائية بمعرفة الماشمهندسين المحكى عنهم وباتمامها تنقلهم من طرفهم  
الى تفتيش الهندسة لمراجعتها ومن هنالك تنقلهم الى قلم الأشغال العمومية  
حتى بعد النظر فيها والمصديق عليها يجبرى ارسالها الى مجلس تفتيش الزراعة  
لتتبع مقاييسه ورسم عمارته كل عملية الى القسم المختص بها كما هو مذكور  
فى بند ١٠ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة

#### البند العشرون

مفتش الهندسة من وظيفة تم اقتقاد كل ما بدو توضيحه فى الاجراءات  
المختصة بوظائف مهندسى المراكز باشمهندسى المدير يات مع تفقدتهم  
أيضا أحوال المذكورين وسيرهم والتنبيه على العمليات الجسيمة والمهمة  
والملاحظة الى العمليات التى تلزم الى الترع العمومية ودوام المرور على  
البلاد واختبار أحوال الري والزراعة بها ووقوفهم على كليات وزخبات  
الاجراءات الهندسية بالمدير يات التى تحت تفتيشهم والملاحظة لعمارات  
مصلحة الري والكشف عليها ومعاينة مهماتها وأشغالها وهكذا من سائر  
ما يلزم لذلك وكل ما يرئى به يجب صالح المصلحة يقدمونه الى مجلس تفتيش  
الزراعة للنظر فيه بوقت الجمعية المتوهم بها بالبند التاسع من لائحة المجالس  
المذكورة كما انه يرسل لكل منهم خريطة من قلم الأشغال العمومية تشمل على  
هيئة وبيان المدير يات التى تحت تفتيشه بالكيفية المنصوص عنها بالبند  
السابعة

## البند الحادى والعشرون

ما، ور وتقسيم المياه يجب عليهم اجراء التقسيم لكل جهة بوجه العدالة والحفاية بحسب ما يلزم اليها بالنسبة لكفاية رى وسقية اراضيها ومن ارضها شتوية كانت أو صيفية على حسب الجدول الاساسى الموضح فى بند ٤٢ وبند ٤٣ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة عن اعماله للتقسيم على مقتضاه مع المراعاة لما ذكر عن هذا الخصوص بالبند السادس من ذيل لائحة مجالس تفتيش الزراعة الصادر عليه الامر للمجلس الخصوصى فى ٢٣ رجب سنة ٩٠ نحو تقديم هذا الجدول لقلم الاشغال ومن بعد الاقرار عليه بجرى اعلانه للنواحى لمعلميتهم به وحيث ان هذه المأمورية مهمة وعليها مداركلى وأربابها مسؤولون عن كلياتها وجزئياتها فيلزمهم المراعاة لها بالدقة واعطاء كل جهة راحتها من جهة المياه ككفاية مزارعها وبوجه العدالة حسب المقرر بالجدول الاساسية المحكى عنها وعدم غدر جهة ورواج الاخرى لما فى ذلك من النفع العام

## البند الثانى والعشرون

الخريطات التى تدون بالبند المتقدم عن ارسالها من قلم الاشغال العمومية الى مهندسى المراكز والباشا مهندسين والمديرين ومجالس تفتيش الزراعة وضبطيات المراكز بالبيانات السالف توضيحها حيث انه لا يتيسر اعمالها الا بعد اعمال خريطة مساحة عمومية تحتوى التفاصيل والبيانات اللازمة عن كل جهة كما أن تحرير جدول العمليات بالدقة والضبط على حسب ما ذكر بالبند المتعلقة بها يلزم له اعمال موازين بجميع المحلات المحتاجة لذلك وهذا وهذا يلزم له اعماله وقت عمد فلاجل عدم التأخير من الآن فى الاجراءات المتعلقة بهذه اللائحة انتظارا لنه خريطة المساحة واعمال الموازين المحكى عنها الا بأن من أنه بمعرفة قلم الاشغال يرسل لكل جهة من ذلك رسم يجرى استخراجها من الخريطة السابق اعمالها بمعرفة محمود بك الفلكى للرجعة عليه موقتا على قدر الامكان حتى ينتهى اعمال خريطة المساحة السالف ذكرها وهكذا الموازين يكفى الحال الآن فى الاشغال التى تتعلق بها بواسطة ايجاد آلات والعدد الهندسية الكافية بطرف باشا مهندسى

المديران لاستعمالهما في تقدير المكعبات ونحو ذلك حسب أصول الهندسة

### البند الثالث والعشرون

المهندسون المتقدم ذكرهم فانهم على اختلاف درجاتهم ووظائفهم مسؤولون ومدانون بعملية الهندسة بالبلاد كل منهم بحسب درجته كما توضيح بهذا ومع قيام كل منهم بتوقيته وظيفته كالواجب عليه فبالطبيعة لا يكون هناك باعث ولا موجب لاقدام الاهالي أو المزارعين أو أرباب الابعاديات والحقالك بالشكوى من عدم انتظام رى أطيانهم أو مصارفها واحتياجهم لمساقي أو لجسور وغيرهما من مستلزمات الرى والزراعة فإذا بد الاحد من هؤلاء شكوى من هذا القليل ونسب مصلحة الهندسة للقصور في عدم الملاحظة لشي من ذلك وعدم درجته بالجدول أو أنه نسب مأمور تقسيم المياه لحرمان أطيانه وزراعتهم مما يلزم لهامن الرى والسقاية خلافا للجدول الاساسى المعمول عن التقسيم كما ذكر بالبند الحادى والعشرين فبوقتها يقدم شكواه الى نظارة الجهادية حتى انه قد طرفها بتعين واحد معه من كبار المهندسين بالاشغال أو الجهادية لتحقيق الشكوى في محل الواقعة فإذا ثبت وتحقيق حصول تاخير أو قصور من أى ما كان من خدمة الهندسة أو مأمورى التقسيم المحكى عنهم في اجر امشى ضرورى مما يضايق كون دامتخل حدودهم فبوقتها يكتب من نظارة الجهادية الى الداخلية حتى انه بواسطتها يتوصل على أحد المجالس محاكمة من يتضح مسؤوليته من المذكورين كل بحسب درجته

### البند الرابع والعشرون

انه منغ ما ذكر أعلاه ينبغى انه عند الاقتضاء يتعين من نظارة الجهادية كم نفس من كبار المهندسين أركان حرب الموجودين بالجهادية ورساؤون بصفة جرنالجية للضرورة على البلاد بما فيهم من الابعاد والحقالك ويتفقون حركة سير العمليات في أوقاتهم ويتطرون في حالة استقامة الرى والصرف بالبلاد ويتسبر وجود المياه الصيفية الكافية لزراعة وسقية المزرعات التي تناسب كل البلدانواعها ويستكشفون أحوال المهندسين وحر كاتهم وإذا بد الهام شئ فيلزمهم مراجعة المهندسين فيه أو مراجعة مأمورى التقسيم أو غيرهم

وكل ما يترأى لهم حالة المرور يجوزون عنه التقارير اللازمة ويحضورهم  
يقدمون القلم الاشغال العمومية للنظر فيها حتى اذا تراءى هناك قصور  
أو تمأون من أى طرف كان فيكتب عنه للداخلية لتجربى فيه ما هوأت توضيحه  
بالبنء الخامس والعشرين

#### البند الخامس والعشرون

الكشوفات المقررة تقديمها من مجالس نقاباتش الزراعة عوا عيى عدم معلومة  
بينان العملات وما انتهى منها والباقى حسب المدون بالبنء السابع والعشرين  
من لائحة المجالس المذكورة هذه يكون تقديمها الى قلم الاشغال العمومية  
لينظر فيها به واذا كان يترأى فيها أو يظهر من تقارير الجرناء الخبىة السائق  
التوضيح عنهم بالبنء قبله حصول قصور من مهندسى المراكز أو  
الباشا مهندسين أو مفتشى الهندسة أو غيرهم فكل ما يترأى لقلم الاشغال  
يكتب عنه الى الداخلية حتى انه من طرفها يتحول على المجلس المحلى الذى من  
خصا قسه النظر فيما ذكره الما كمة المسؤولين فيه على حسب القانون

#### البند السادس والعشرون

كان كل مهندس من كزوباش مهندس مديرية ومفتش هندسة مسؤل  
ومكلف بالاجراآت الهندسية المتعلقة بالجهات التى تحت ادارته كاتدوتن  
قبله والذى يحصل منه قصور فى وظيفته سيما كم ويجازى على قصوره طبق  
القانون فى مقابله ذلك اذا كان أحد مهندسى المراكز يفتش فى اجراء  
الطرق والوسائط الهندسية التى يترتب عليها تقدم بلادهم كزوغو  
مزور وعما تعان باقى بلاد المراكز الاخرى من المراكز المماثلة بالمديرية التابع  
الها فاذا ذلك يكون مستحقا للاعتذار من الاعشاب السنية عن امتيازه بين  
أقرانه باصعاده درجة ورتبة عن رتبته التى هو بها على هذا القياس أيضا  
بعامل باشا مهندس المديرية التى تمتاز بمديرية عن مثله من المديريات والممثل  
مفتش الهندسة التى تمتاز بالمديريات التابعة فتفتش أحد هم عمالها من  
المديريات التابعة فتفتش خلافه

#### الخاتمة

هذا الذى تراءى الا ان المجلس المخصوص فى حدود المهندسين كالمشروع



بيانه بالسنة وعشرين بنداً الموضحة بهذا وبعرضه للاعتاب السنية وهـ - مدور  
 الأمر العالي بإجرائه فاذا لم يجز نشره واعلانه بواسطة نظارة الداخلية  
 لسائر الجهات ويتخذ ذيلاً إلى لائحة اجراءات مجالس تقنيش الزراعة  
 للمراجعة عليه والاجراء بموجبها ٤ ذ سنة ٩٠

نمرة قرارات ٤٦

تم

داخلية تاظري دولتو باشا حاضر تلى  
صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى رقم ٤ ذ سنة ٩٠  
نمرة ٤٦ المشغل على مقدمة عثمانية بنود وخاتمة تتضمن بيان حدود  
واجبات المديرين وما يجب عليهم اجراؤه في مسئلة العمليات خاصة مع  
ما استنسب علاوته على حدود ما مورى ضبطيات المراکز ومجالس الادارة  
بالبلاد لا يتخذ هذا وهذا والحاقه ذيل لقرارات ولوائح مجالس تفاتيش  
الزراعة والبلاد والمراکز وحيث وافق ارادتنا الاجراء على مقتضاه فلزم  
اصدار امرنا هذا اليكم عاذا كراعاة الاداء بموجبها ١٨ الحجة سنة ١٢٩٠  
نمرة ٦١  
انجلس

من عابدين ورد في ٢٠ منه  
شطب

٢٨

بما ان اللوائح والقرارات التي صدرت في شأن تشكيل واجراآت وحدود  
مجالس ادارة المشيخة والدعاوى والمراکز والضبطيات ثم مجالس تفاتيش  
الزراعة بالمديريات تدون فيها ما لزم فيها يتعلق باجراء العمليات وتشغيلها باسائر  
أنواعها سواء كانت عمومية أو خصوصية أو مشتركة وقد وضع بها حدود  
للمجالس المذكورة بحسب وظائف كل منهم ولكون مديري الاقاليم عليهم  
المعسول أيضا في مراعاة تنفيذ تشغيل هذه العمليات باوقاتها بالتطبيق  
لقرارات مجالس الزراعة الصادرة عنها ومنوطين باستكشاف أحوال  
مزروعات مديرياتهم وتفقدها حالها فلهذا المناسبة قد فحمت المذاكرة بالمجلس  
الخصوصى واستقر الرأى على ضرورة اعمال هذه اللائحة المشتملة على اجراآت  
وحود المديرين الموحي اليهم مع ما تراهى لزوم علاوته على حدود ما مورى  
الضبطيات بالمراکز ومجالس الادارة بالبلاد المتعلقة بها طابوع الانصار  
للعمليات حسب المدون بلائحة المجالس المذكورة وهذا فيما يتعلق بالعمليات  
خاصة حتى ان كلامنا أرباب الوظائف المذكورة يودى وظيفته على حسب  
حدوده المينتها كالآتى ايضا

البند الاول

حيث

حيث ان وظيفة المدير في نفس الامر تستدعي القيام بشؤون كل ما يلزم لصالح بلاد المديرية وثروة أهاليها وترقيهم لدرجات المعمورية فمن الواجب عليه صرف الاقدام في مباشرة ونجاز العمليات اللازمة لمصلحة الري المترتب عليها اتساع واتقان الزراعة بأنواعها سواء كانت نيلية أو شتوية أو صيفية بما ان ذلك هو الاساس للثروة والتقدم وعلى هذا يلزم على كل مدير ان يهتم عند صدوره بقرارات مجالس تفتيش الزراعة ببيان العمليات اللازمة لأقسام المديرية بتوضيح الالهم منها عن المهتم واعلان مجالس ادارة المشيخة عنها لاطلاع الانظار بموجها على مقتضى المدون بلائحة اجرا آتهم فالمدبر اذ ذلك يراعى ايضا على محلات العمل جهة جهة وبشاهد حركة سير العمل في محلاته ويراعى استكمال طلوع الانظار المختصة بكملها ويعتني بالمرامق فيه الجبال والتشهيل ولا يدع شيئا من مستلزمات الجبال الا وعليه اجراؤه واعماله

#### البند الثاني

من وظائف المدير المراقبة لتشغيل تدارك وتجهيز مهمات ولوازم عمارات الري بسائر أنواعها من أحجار و طوب وجير وغيره سواء كان ذلك برسم العمليات العمومية المتعلقة بمصر وقاتها بالحكومة تطبيقا للأوامر التي تصدر عنها حسب المدون بلائحة مجالس تفتيش الزراعة أو برسم العمليات الخصوصية والمستركة المتعلقة بمصر وقاتها بجهات الانتفاع اذا أراد أربابها توسط المديرية في تخصيص مصر وقاتها حسب المذكور في بند ١١ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة بحيث يلزمه المبادرة في اجراء الطرق المؤدية لتدارك واستحضار تلك اللوازم الى محلات العمليات وتجهيزها باوقاتها للحصول بذلك على النهو بالمواعيد المحددة لها ومنع ما يترتب عليه العطل والتأخير

#### البند الثالث

المدير يلزمه في حال المرور على العمليات أن يتفقد أحوال البلاد ببلد ابدا ويستكشف مزارعها بسائر أنواعها ويحسب بمواقع محصولاتها كما انه يمر على الانعاديات والحقالت الموجودة بالبلاد ويحسب أحوالها أيضا واذا تراه له عدم تقدم أي جهة من ذلك وتأخيرها واستقلال محصولاتها عن

أمثالها فينظر في الأسباب المحدثه لذلك حتى اذا تبين له أن هذا ناشئ من عدم انتظام مساقها وترعها التسليمية أو الصيقية واحتياجها لبعض عمليات هندسية فيلزمه السؤال من المهندس المتعلق به ذلك بحرياً واذا ظهر من افادة المهندس ان العملية المحتاجة لها مندرجة بالجدول ونصح بإعمالها وستعمل عند حلول دورها فيجري الملاحظة لذلك حتى انه بحلول دورها يتأكد بآثارها في الاوقات المعينة لها وأما اذا تبين تأخير المهندس وإهماله في عدم درج لوازمها الهندسية بالجدول فبوقتها يسأله بهذا كره عن الأسباب الداعية لذلك واذا ظهر له خطأ وأنه يستحق المحاكمة على ذلك فيكتب في حقه لقم الاشغال العمومية للنظر فيه وتحويلها كته على أحد المجالس بواسطة الداخلية وبمعرفة الاشغال يتعين واحد مهندس بدلا عنه في وقته ويرسل تلك الجهة لادارة اشغالها الهندسية وعدم العطل

#### البند الرابع

بأمور والضبطيات بالمرأ ك: بمأ أن من وتوظيفهم بإجراء العمليات الهندسية التي يؤمن من طرف المديرية بأجرائها على حسب الجدول التي تصدر من مجلس الزراعة فيجب على كل مأمور ضبطية انه عند صدور الجدول وطولوع الانتفاخ يباشر العمل والتشغيل في محلاته ويراعى ويلاحظ خروج الانتفاخ بمعرفة مجالس ادارة المشيخة بتمامها حسب التخصص بقرارات مجلس الزراعة وإجراء التشغيل واتمامه في اللوائح المبينة بالمرتبعة بذلك بالقرارات المذكورة واذا تبين له حصول تأخير أو عدم استكمال طلوع الانتفاخ لاى عملية من الذين تحت إدارته فحالاً يتركه على مجلس ادارة المشيخة المتعلق به ذلك بطلوع الانتفاخ المختصة بالكامل واستمرار وجودهم بعمل العمل والمرافعة لعدم التأخير واذا كان مع ذلك لم يحصل له اسعاف من ذلك المجلس فبوقته يحزر من طرفه للمدير بالواقع حتى بمعرفة المدير يجري اللزوم بتجوز ذلك كما هو موضح بالبند السادس بعده

#### البند الخامس

مجالس ادارة المشيخة بالادعاء انه من وتوظيفهم طلوع الانتفاخ للعمليات كما هو مودون بلائحة أجرائها المجالس المذكورة فعند صدور جدول

العمليات بقرارات مجلس الزراعة واعلانها اليهم يجب عليهم المبادرة حالا بطاوع الانقار المخصصة بالكامل والمراعاة لاستقرار وجودهم بمجلات العمل بواسطة التأكد على المشايخ وجودين معهم بزادة الالتفات لذلك وإذا تبالغ لهم عدم استقرار وجود الانقار المخصصة بالكامل يلزمهم المبادرة بأجر اعمافيه استكمالها بوقته وعدم التأخير في ذلك

#### البند السادس

اذ اترامى للمدير حال مروره على أفراد العمليات أو تبالغ له من مأمورى الضبطيات أو من ياتهم من مدير يات عن وجود نقصان أو تأخير في طلوع الانقار لائى عملية وعدم الاسعاف من مجالس ارة المشيخة في اخراج الانقار حسب التخصيص يلزمه تحقيق اسباب هذا التأخير بالدقة وإذا تبين له أن مسؤولية ذلك عائدة على مجلس الادارة وان هذا المجلس يستوجب المحاكمة على ذلك فيجبرى احواله محاكمته على مجلس دعاوى المركز كما هو نص بـند ٩ من ذيل لائحة المجالس الصادر عليه الامر للمجلس الخصوصى فى ٢٦ ر سنة ٨٩ ولاجل التشهيل والتجاز يلزم التأكد على مأمورى ضبطية المركز باتحاده مع مشايخ الناحية الواقعة من مجلسها التأخير للمبادرة فى تشهيل طلوع الانقار المخصصة بالكامل واستقرار وجودها بمجلات العملية وأما اذا تبين للمدير أن التأخير ناتج من اهمال مأمورى الضبطية او تراخيه فى عدم طلب استكمال الانقار فالمدير مريض فى رفعه بوقته وانتخاب من يلتقى ووافق بلاعتيه والاستئذان من الداخلية عن تعيينه وبعده و التصريح منها بالاجر الميجرى تعيين الخلف و احواله دعوة الساعف على المجلس التعلق بذلك لرؤيته و تحقيق ما نسب له المدير و صدور الحكم من المجلس بجريه فى ذلك بالتطبيق للقانون

#### البند السابع

انه مع ما ذكر أعلاه من محاكمة مجالس ادارة المشيخة ومأمورى الضبطيات على التأخيرات التى تحصل فى العمليات من حيث ان ذات المدير عليه المسؤولية العامة وهو المكلف بكليات وجزيئات مديريته ومن كل معلوم انه اذا صرف أفكاره وجهه واهتمامه فى تحسين أحوال مديره بتهوئة قدمها

عن أمثالها بالضرورة يكون محدودا على ذلك وإذا تقاعد وتكاسل وتأخر عن اجراء مستلزمات وظيفته طبعاً يكون مذموماً ولا يتولى أمره بناء عليه يقتضى انه اذا كان معاذ الله تعالى يتأق باحدى المديريات تأخيرات فى اشغال العمليات بسائر أنواعها فلا يكتفى فى ذلك بمحكمة أرباب مجالس الادارة ومأمورى الضبطيات فقط بل وقتها يلزم مسؤولية المدير ومحاميه أيضاً بالمجلس المتعلق به ذلك حسب القانون -

#### البند الثامن

العمل بالتأخيرات التى تحدث فى هذه العمليات هو من ثلاث جهات الاولى من الكشوفات التى تقدم من مجالس تفتيش الزراعة الى قلم الاشغال العمومية بالمواعىد المربوطة لذلك ببيان العمليات وما ينتهى منها كما هو منصوص على ذلك بالبند السابع عشر من لائحة المجالس المذكورة وبالبند الثانى والعشرين من لائحة حدود المهندسين والثانية من تقارير المهندسين الجرنالجية الذين يتعينون من نظارة الجهادية للمرور على البلاد والعمليات عند الاقتضاء والثالثة من التحقيقات التى تجرى اذا حصل شكوى للجهادية من جهة ما فى خصوص هذه العمليات كما هو مدون عن هذا وهذا فى بند ٢٣ وبند ٢٤ من لائحة اجراءات المهندسين وعلى ذلك متى علم للاشغال حصول تأخير بالكيفية المحكى عنها فيكتب منه للداخلية لتحويل محاميه المسئول فيه على المجلس المتعلق به ذلك

#### الماتمة

هذا الذى تراه الى المجلس الخصوصى فى حدود واجراءات المديرين وما يجب عليهم اجراؤه فى مسئلة العمليات خاصة مع ما استنبط غلاوته على حدود مأمورى ضبطيات المراكز ومجالس الادارة بالبلاد ويعرضه للاعتاب السنية اذا وافق يصدر عليه الامر العالى لنظارة الداخلية لنشره واعلانه والحاقه ذبلاً لقرارات ولوائح مجالس تفتيش الزراعة والبلاد والمراكز للمعلومية والاجراء على مقتضاء كما استنقر عليه الرأى ٤ ذ سنة ٢٩٠

نمرة قرارات ٤٦

تم









Bibliotheca Alexandrina



0698442